

حاشية الجرجاني على المطول

السيد الشريف الجرجاني

حاشية الجرجاني على المطول للتفتازاني، تأليف
الجرجاني، علي بن محمد - ٨١٦ هـ. بخط محمد جلب
ابن السعيد بن غانم الجزائري - ١١٠٤ هـ.

٦٧ ق ٢٣ س ٢١ × ١٥ سم

١٠٨١

نسخة جيدة، خطها مغربي.

الاعلام ٥ : ١٥٩، دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٩

١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - النسخ

ج - تاريخ النسخ د - حاشية على المطول

للتفتازاني.

ما تبه (برجانی عم الطول

للسید شریف الرحمانی

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **هاشمية الوحاني على المطر** الر ١١٨١

المؤلف **عبد الشرف الوحاني**

تاريخ النسخ **١٤٠٤ هـ**

عدد الأوراق **٦٧** القياس **١٥X٢٥**

ملاحظات **بها مخطوط** **٨١٩**

٢٠٢

صل الله على سيدنا محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في معرفة الجنس من جهة اللفظ والاعتبار
ان اختتام جنس كماله تعالى يستلزم اختتام جميع الحاميات المستلزمة لما هو على ذلك
التقدير اذ لو ثبت مردد للغير تعالى لكان جنسه ثابتا له في نفسه فلا يكون الجنس مختصا
به والمفرد خلاصه صاحب الكتاب حيث مرر باختتام جنس كماله بعبارة فجعل
باختتام الحاميات كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغناء عنه على ان افعال العباد
عنهم لم يثبت مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع الحاميات راجعة اليه **فقلت** جعل الحاميات
مربوطة بمخلوقة به تعالى في هذه اللفظة المشهورة مراعاة ان كيفية يذهب اليه مع
تعلقه به من جهة **قلت** هو ان يمنع ان يكتفى بالعباد واقرارهم على افعال المستلزمة التي
تستلزمها كماله تعالى في هذا الوجه يمكن جعله في الحاميات راجعة اليه انما يشرط الى
بعض المعنى انه فلا يكون التقدير فيهم الفهم بل ليدل بتقديره على اختتام الحاميات كلها
ثم قال واما مجموعها باعتبارها بان نعمة الله تعالى حرة على يد **فقلت** لعله اختار
الجنس وجعله في المفعول الثاني محمدا على الكمال مراد به رعاية لغرضه بان اختتام الجنس
على هذا الوجه لا يكون مستلزما لجميع اختتام الحاميات **فقلت** يمكنه اختيار جملة
استغناء انما يتأخر على تنزيلها على معنى منزلة العلم اذ ما يقتضيه لغيره بالقياس
الى الحاميات فلا يجوز في اختتام الجنس والاستغناء عن انما يتأخر بها فيجب التماس فاعذر
خلو الاعمال على كماله **فقلت** فيلان تاويلها تنوع به قلله المناجاة فلا ترجع الى
اختيار احد فماد **فقلت** فيلان هذا الوجه وقاها **فقلت** وهو ان يحصر ما ذكره الشارح
سلمه الله به ترجيح كلا صاحب الكتاب ورغبة او ارتضاء ان صاحب الكتاب يمنع كون
الحاميات في هذا المفعول على الاستغناء وجعله محمدا على الجنس فلا ينفصل عنه ذواتها وان
يجمع

معدرا

يجمع من قوله والاستغناء الذي يتوجه كثير من الناس من فهمه بل لا يقولون في معنى العباد
ان كثير من الناس من قوله والاستغناء الذي يتوجه كثير من الناس من فهمه بل لا يقولون في معنى العباد
التعريف به من قوله ومعناه (امارة بالمستغناء من قوله العباد ان الاستغناء ليس معنى التعريف
الذي يلازمه في الاستغناء جميع الحاميات بعونه المفعول لا هو من نفسه بل مجموع المعنى
بما يلازم الجنسية فيصير عزة التعريف كناية به في مواضع غير عادية **فقلت** واما ان يجمع
من قوله فيما سياتي حيث قال بعد الرواية على اختتام الحاميات فيجب ان يقال انما اختتام
حاصل على تقدير الجنس والاستغناء فلا بد ان يجمع على تعريف احداهما وتبقى اخرها واما ان
يجمع من قوله فيما سياتي وهو تعريف الجنس وان الحاميات الاستغناء امراة لم يكن تعريفه تعريف
الجنس بتعريفه ان الله تعالى تعريفه من قوله فلا عاذا دخلت على ما يقول على الجنس
لم يكن في تعريفه الا الجنس ثم الجنس كانه يفسر اليه من حيث هو وهو يفسر اليه من حيث
انه في جميع امراة بعونه الفهم وعلى التقديرين يكون التعريف للجنس وليس به ذواته
لما استغناء ايضا جال في قوله ان العلامة جعل الحاميات على الجنس وهو الاستغناء انه صرح
بالجنس في قوله هو تعريف الجنس وقوله من غير اجناس ما يقال ولم يتصور انما الاستغناء معه
اصلا بل دل ذلك على انه اقتصر به معنى الحاميات على الجنس من حيث هو وهو في قوله انه لم يقل بعد
الرواية على اختتام الحاميات بلقيقة الجمع والشيء **فقلت** في اختيار الجنس اذ دالة النقص على
الجنس وعلى اختتامه بالجنس له سبحانه وتعالى لا يحتاج فيها الى استقامة المفعول مع ان
اختتام الجنس يفسر مفعول اختتام جميع الحاميات ويؤدي موداه فلا حاجة معاينة تأدي
ما هو المفصود اعني انتقاء الحاميات من غير تعقل وثبوتها الى ان يراد علم الجنس معنى زائد
يستعان فيه بالفهم والحوال **فقلت** اذا استغناء بها طار اختتام اجواد الحمد
مصرح به واذ التقى بمرادها لعل يكون مجموعها **فقلت** واولا في علم اختيار القائل
قلت ما اختتام مثلا زمان فان كان المفصود اختتام الجنس فلا مخرج من ان كان
اختتام الحاميات بغير جعل اختتام الجنس ليدل عليه وسلم لا حقيقة البرهان من معنى
البلغة **فقلت** ما غرض الشارح جلاله ان يكون الجنس منبني على انه المتبادر الى الفهم



الشايع في الاستعمال لا سيما في المطارد وغيره فلهذا فرائز الاستقراء جرد عليه ان المتبادر
در الى العلم من اسم الجنس المعروف بالعلم في المقامات الحكمية والشايع في استعماله فقال
انما هو مستقرا وسواء كان مصورا او غير والمغال الخطا في المفتي للبالغة ادراكا ليل واعول
مشاعرا على الاستقراء وان معنى به مغل يكون اول ما يستقرا من المحرر مغل تخصيصه بالعلم
سبحانه بغير مينة الاستقراء كذا على علم واما قوله او على ان العلم لا يغير سوى التوقيف
واسم الاصل الاعلى سماء جاذبا لما يكون منه (استقراء) جازا راد به انه لا يكون منه استقراء وهو
من قول اللام او من قول الاسم في نفسه فلا كلام في حجة هذا المعنى لكنه لا يجزى به وجوه اختيار
جعل المحرر هذا المقل للجنس مؤثرا مستقرا وان راد انه الاستقراء هنا اصله فبما
انه يجوز ان ما ذكره كيف ولو لم يرد له لم يتصور استقراء مع المبدء المحكي بل للجنس
موضع من راد استعماله وبالله انه المحرر من الخفي **فصل** في رفع الركيل على اعلی جملة
وهو محسني اقول استصعب الشارح رحمه الله هذا العالما والامر بغير لانا تحتار ادا
انه مطلوب على مجموع جملة وهو محسني كالتفرد في العالما يستوي بغير مينة ذكره سلفا
اي وهو رفع الركيل ومعناه حينئذ على ما هو المشهور وسأيتيه انه يجوز وهو مغل
شأنه نعم الركيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلز خبرها جملة فعلية الشانية ولا
شبهة في حجة علقها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة وختمنا ثانيا انه معصوم
على حسب الحاجة الى اعتبار تكمينه معنى يحسن ويكفي في ان الجملة التي لها محمل من اعراب
واقعة في مرفوع المبررات وكبرز علقها على المبررات وعكسه ويجوز اذ ارد على
التفريق فكنته كانه قوله تعالى ان الله يبشركم بملكه منه امه المسيح عيسى بن مريم وجيا
به الدنيا واخرة ومن المغيرين ويكلم الناس فان وجبت ومن المغيرين ويكلم احوال مركبة كما
صرح به في الكتاب وفوقه علق بعضها على بعض وعمل به التعليم الى صيغة الفعل
تشبيها على مجرد بها من احوال الى الجملة الفعلية الدالة على المرح العلم بالعلقة في
واما قوله كانه به الحقيقة من علق الانشاء على الاخبار بجوابه ان ذا الوجهين في الجملة التي
لها محمل من اعراب فتو عليه العلامة في سورة نوح وعليه مثله بقوله قال زيد فوسدي

للصلة

للصلة وطريه المحرر وكلامه حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبت انهم
الركيل فان هذه الراوي الحكاية لا من المحكي ان قالوا حسبت انهم وقالوا نعم الركيل وليس
بقول الجواز فخطا بل المحكية بقول القول اذ لا يشك من انه مسكته في حصر قوله زيد
ابره عالم طام وما اقصاه وعمره ابوه خيل وما اجوده وميرد عليه في باب الله
البعط والوط ترفع الشارح ان اختلاف الجمل اخبارا وانشاء بوجوب كمال الانقطاع به
بينهم وان كانا محكية بقول القول وتكلم عليه فقال ان الله تعالى بغيره لغيره
المقل من حاشا **فصل** في رفع الركيل يتوقف عليه مساهله كعرفة حده وغيا
يته وموضوعه ومقدمة الكتاب للباينة من كلامه الى اقول اثبت به هذا الكتاب مقرر
العلم وبعبرها هو المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصله جردا بغيره انقل
عليه في كلامه وهو معجم من الحقائق والحق جردا على ذلك الامر ان لا تشبهه بغيره
احدها دمع الاستحسان عما وقع به او ابل للكتب من قول مقدمته في تعريف العلم وغايتها
وموضوعه فانه لو لم يثبت الاقدمية العلم لكان الشئ خربا لنفسه جاز فقه الامور
غير مقدمته العلم واذ جعل مقدمته العلم خبرا مقدمته الكتاب ينوبه ما شكك او التاكيد
ان يستغنى في التعريفين فيوقف مساهله العلوم الثلاثة على ما ذكره المصنف في مقدمته
المقدمة من بيان البطاحة والملاحة وما يتصل به مع ان السكاكي اورد به اخر علم
المعان والبيان واذ اصل مقدمته مقدمته العلم بالعلم في المعنى الذي يفسرها الشارح
به يبيد الحجة الى بيان التوقف وكذا حجة التوقف والشارح ان الشارح
ذكر به شرح الرسالة الشمسية ان مقدمته الكتاب ما يذكر عنه قبل الشروع به
المفاصول اربابا كحما به وهي ما صفا امور ثلاثة والاول بيان الحاجة الى الميزان ثم قال
واما ما ذهب اليه الشارح وهو من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم
بعبه فلهذا ما كان المشرع يردن هذه الامور وما ذكره من البصيرة فليس امرامضو كما
يفتح الاقتصار على ما ذكره بقول كلامه ويظهر له منه ان ما جعله به هذا الكتاب
مقدمة العلم من الجرد والوضوح والغاية جعله به شرح الرسالة مقدمته الكتاب بالهو

العلم في المقامات الحكمية والشايع في استعماله فقال

وهذا اسماء العلوم على هذا
تسمى

بالتفسير الذي ذكره فاعلم ان معنى تعريف العلم على هذه الامور خمسة لا يشك فيها
المقدمة الثمانية عشر ويحتاج بتوجيه قولهم المقدمة بهذا العلم وغايته وموضوعه
ان تكتب ان هذه الامور غير مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتج اليه من حيث مقدمة
العلم بقوله على ما بينه وان شئت - زيادة توضيح الحال ما سمع لما يتلى عليه من المقال
منقول ان اسماء العلوم المروية كالنحو والصرف والمعاني وغيره فكلها على معلومات
مخصوصة وفرد تلك على ادراكات كما ينبغي عندها عنه مواضع استعمالها ثم ان كل
علم من هذه المعاني الاول عيانا ثم عرفان مخصوصة بغيرية وتصورية والشروع بتحصيل
تلك المعاني وادراكها على بغيرية يتوقف كما هو المشهور على ادراك المعاني اخره تصورية
وتصورية فاذا اريد ان يعرف بها العبارة على المعاني الاول والثانية تعلما وتفهima وجب
تقديم العبارة الدالة على المعاني الثانية المرفوعة عليها على العبارة الدالة على المعاني
الاولى المقصودة ليظهر المرفوعة عليها او لا ويشترط في ادراكها المفاصل ثانيا وكذا اذا اريد
الدالة عليها بالتفوض الدالة على المعاني بتوسط العبارات اعني الكتابة كان
تقديم ما يراه المرفوعة عليها واجبا اذ انهم قد اجتمعوا في قول الكتاب التوليى كالمحتاج مثلا
وما يذكر فيه من المقدمة والافضل اما ان تكون عبارة عن العبارة المعينة الدالة على
تلك المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر واما عن التفوض الدالة عليها بتوسط تلك
العبارة واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مبنية لتلك العبارات والتفوض
واما عن المركب من الثلاثة او لا فيترتب ما كان عبارة عن العبارة او التفوض او المركب
منها فاما اشكاله فيقول الصواب في القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان اذ
معنا ان هذه العبارة او التفوض او مجموعها يجب ان تلك المبهمة المخصوصة ولا
في قولهم المقدمة في بيان حوال العلم والقرون من موضوعه لان معناه على فيا سر ما ذكر
كون العبارات في بيان المعاني المذكورة وتلك اخرها في الكتاب العبادي في علم كذا واخرها
ويصير له كذا وكذا مقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن العبارة المعينة وانما
استحققت تلك العبارة التقديم والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو مفقود
العلم

العلم والحلاوة المقدمة على هذه العبارة لا تحتاج الى اصلاح وان كان عبادا عن المعاني
من حيث انها مبنية لتلك العبارة او التفوض من موضوعه فاولم مقدمة في كذا باز معجم
المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم على بصرية وهذا معجم كلي يخص ما يذكر من
الامور الثلاثة او اربعة اذ انهم اليها سباحا لا العبارة مكانه فيل هذا الكلي يخص به
هذا الجزئي وكذا معجم القسم الثالث كلي يخص به علمي المعاني والبيان وفلكا الحالة فكلها
برها وما خفي به كونه تلك العبارة قد يوجه ايضا بان مقدمة العلم هو تصور برهانه والتصور
يوجه موضوعه وغايته من حيث انها موضوع وغايته له وليس المذكور في المقدمة هذه نادرا
كان بل معاني فيقول بها اليها مكانه فيل هذه المعاني في تحصيل تلك الامور اذ كانت وكذا العلم
العلمان عبادا وان في الحقيقة عن التصور في معانيها مستقرا الى ادلتها وليس المذكور
في القسم الثالث التصور في معانيها بل ما يحيط ذلك التصور في مكانه فيل هذه المعاني في تحصيل
التصور في تلك السبيل وقد يوجه فكلها في قوله القسم الثالث من الكتاب في علمي
المعاني والبيان بان مجموع القسم الثالث يعقوب من غير العلم لعدم الخطار سببا بلها ما
ذكر في القسم الثالث مكانه فيل هذا الجزئي في هذا الكل وان كان عبارة عما يتوكلها من
المعاني وغيرها والجواب هو الثاني وسفك الاول بالكلية وكذا لاخير المختص بها مع
المقدمة والمقصود من ذكر هذه الافضل وان كان بعضها بغيرها عن افعال ان تحكي علما
بحوانا الكلام وتثبت فيما عسى ان تراه في الاقدام وقد يوجه ما كانت اجابته ان
المختار على ما اشئت اليه هو ان الكتاب عبارة عن العبارة والعبارات وهي مضمومة للمعاني
وفراشتم فيها فينتهي ان العبارة من افعال المعاني ويلزم ان يكون كل معنى كذا بالآخر
ومعنى ما له لاكن لا محذور فيه لان خوف العبارة صورية والمعاني بناء على ان العبارة
مرفوعة لمراد البيان الذي في حيل بغيرها مكانه في البيان في تلك العبارة وتعرف المعاني هو
العبارة بناء على ان المعاني ترخص من العبارة وتزيد زيادة العبارة وتغنى بغيرها
مكانه ان العبارة من افعال صيب فيها المعاني بغيرها الشان انهم صمدوا كتب الميزان
حرة وبيان غايته وموضوعه بالمقدمة جزئيا بعضهم الى ان مقدمة العلم ما

وهذه العبارة فوائدها

يتوقف عليه (الشرع فيه) و. آخره لما رواه عن توفيق الشرع على صفة الأمور بل على
تصور العلم بوجهه والتصور في بانه بامور مظهرية للشارع زادوا فيه البصيرة وحسروا
تارة ما يتوقف عليه الشرع ببصيرة في الأمور الثلاثة وتارة زادوا عليها وأبعادوا
والمقصود توقيف ما صدر وابه الكتب لأحضر المفردة جميعا بالبرهان فلا بد من علم ان
البصيرة ليست امر مضمون كما يقتضيه الاحتياط على ما ذكره بل ان رخصت خاصا للاربع
مشاركا اياها في اجارة البصيرة فلهذا ان نفعه اليها ونحمله منها وان لم يمنعوا من ذلك
ولم يردوا احصاء عقلياً ثم ان لما رتبنا انما اعتبر الشارع في المفردة ليس ايضا امرامه
مطلوب كما يقتضيه الافتقار على عدد معين بل هو على اخاء مختلفة فخطب بحسبها
المفردات كما يشير اليه قوله وفيها امر ثلاثة على انما له ارتباطا بالمفرد
ونفع فيها انما يحسن تفريدها عليها اذا توقف الشرع فيها عليها او اباد بصيرة في
الشرع لا مجرد الارتباط والنفع لانه لا يقتضي الاجرة كونه مفردا في المفردات
تفريدها عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة واما ما ذكره بعض الافاضل من ان
ان يعبر مفردة العلم باستعان به في الشرع مراجع اليها لان الاستعانة به الشرع
انما تكون على احوال جميع الغالب ان العاطفة والبلاغة لما كانت غاية للعلم
المعاني والبيان ولما تقدم بحسب الزمن وتبصيلها يوجب زيادة بليته في الشرع
بطلان المصنف في المفردة واما السكاكي فانه اخبرنا انما تأخر الغاية وان
الشرع لا يتوقف على معرفتها بطلان بل يكتفي بالاجمال المستفاد من كلامه في مفردة
كتابه **قوله** يوصف بها المبرد والكلام المراد بالكلام هو المركب مطلقا بغير ارتباط
الكلام الخاص على الفاعل ومقابلته بالمعنى فربما لزم الربط على ان المتبادر من
المعنى عنوا بالاطلاق ما يفيد المركب دون ما يفيد المسمى والمجموع او ما يفيد الجملة
والغرض بان الكلام محمول على حقيقة وان المعنى يتناول سائر المركبات التي ليست
بكلام بالكلية لان تلك المركبات قد تشمل على كلمات كثيرة هي ابيات او انطباعا ابيات
مربوطة ببعضها فتشترك في تلك الكلمات بل ضعف التعليل والتعريف ايضا يحتاج به تفسير
مفردة

بمطابقة المبرور في وجوده او في غير ذلك وتختلف بغيره **قوله** وهو تسليح به تفسير العاطفة بالكلية
ما ذكره لكونه لازما لها ووجه الشارع التسليح على ما نقل عنه بان الكلوص بان غير محمول
لكن العاطفة وجودية والكلوص عينية فلا بد ان العاطفة هي الكلوص وانما ان
البصيرة هي الكلوص وانما استغنى به الجملة بفصلها بالغة وادعاء لكونها تفسير الكلوص
فان في غير الكلام ان تطاد والمشتقات كانت هي العاطفة مثلا لا يستلزم تطاد
ما خذ ما كان لفظا والجملة ان يكون احدها بمنزلة الجنس للماضي للمعتمد والماضي
بانه يقع في الشيء حركة مخصوصة وما خذ به هو ليس كقولنا ذكرنا وبعيدت اما اذا
فلا بد من التوقيف يقتضي عدم حكمة تفسير العاطفة بالكلوص لا تسليح توقيف الشيء
بالكلوص عليه كما هو المشهور في الستة الفهم ودعوى الادعاء وفصلها بالغة
عما لا يلتفت اليه في التقرينات واما انما يتايد بان كون العاطفة وجودية والكلوص عينية
لا يستلزم ان لا يكون الكلوص محمولا عليها كجواز صدور العينية على الوجوديات كما به
قوله البياض باسواد على ان كون العاطفة صفة وجودية ممنوع بل كونها عنصرية
عبارة عن الكلوص للذكر وانسب بالمعنى اللغوي حيث يقال مع البياض اذا اخذ عنقوت
وذهب لبا، ووجه الاعجب واجبه اذا انطوى لسانه وحلقت لفته عن اللثة جاز
قلت انما جعل العاطفة وجودية والكلوص عينية لا ريبا بناء على ما ذكره من ان
العاطفة عنصرية تقال على كون اللفظ جازيا وعلى الفواظ المستبعدة الجواز انما
مبهم وجودي وان الكلوص خارج عنه غير محمول عليه **قلت** وبما يمنع كون العاطفة
عنصرية حقيقة في الخبر بان على فواظ كلامهم وكثرة الاستعمال على المستعمل جاز السكا
جعل اللفظ علامات العاطفة الراجعة الى اللفظ وقال المصنف في علامة كون الكلمة
بصيغة ان يكون استعمال العرب الموقوف على ما يستعمل كثيرا او اكثر من استعمال ما بعنا ما
قوله بالعاطفة الكائنة في المبرد او في اللفظ انما هو ان اللفظ اعني في المبرد صفة
للعاطفة وفرد عامله اسما مع اللفظ الروايات في المشهور تقديره فعلا او اسما متكررا
وفراديب في ذلك لعل عما يتبعه جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون كثرها لغوا معهودا للعاطفة

زاتهم على وجهها اسفل اعترض عليه بأنه لا يصح ان يكون الوجود في ذاته مستقيماً
وات انما هما بل هو الحضور والعدم في ذاته الوجودية المقيمة الواردة في ذاته
البلغة. وقال بعضهم الماد بالتي اليها تعريف البلاغة التي اليها البلاغة بقرينة ان
الخارج اليها بل يلزم الاتوفيق معرفة بلاغة التكلم على معرفة بلاغة الكلام واعلم
بملاذ ورورديان السكالي لم يفسر بلاغة الكلام بكتابة بل يلزم ان البلاغة تعريف بلا
التكلم **فوله** ثم (الاول) في تعريف علم المعاني الخ (افضل انما كان ارجح لا مشغلا به عن
القرينة الخفية على اعتبار الجينية اذ هو صريح فيه بما هو المقصود بكتاب تعريف المصنف
وانه لم يتوجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكالي ليجتاح الوجود
فوله والذكر في تعريف الخبر صفة الكلام الخ في ملاذ ور (افضل في تعريف ان ما هو صفة
التكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا التكلم طاد ومعناه طاد وكلامه
او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون التكلم بحيث يكون كلام طاد
بالدور وان وجوبه اما على (الاول) هو ان الصدور والكلام وانما هو ان التعريف على ذلك
التعريف لان الخبر متعدد في كذا ذكره ملاذ ور (افضل في تعريف ان ما هو صفة
وعلا ذلك هو احتياج به دفعه الى وجه اخر واما على الثاني فهو ان صدور التكلم على هذا
التعريف يتوقف على معرفة الكلام وصدوره وليس شئ منها متوقفا على صدور التكلم واذا
فسر صدور التكلم بالخبر عن الشئ على ما هو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار والمخبر
فيه وان كان بمعنى (الاول) بان الخبر اذ اللازم حينئذ تعريف صدور التكلم على الخبر المتوقف
على صدور الكلام والعكس ملاذ ور **فوله** للفقهاء الظاهر في قولنا الفيض حاصل لزيد
الخارج ويز قولنا حصول الفيض له امر متحقق بوجوده الخارج لا غير. انما اذا قلت
زيد موجود في الخارج فهو كالمطابق الواقع كان قولنا في الخارج خبر ما هو موجود زيد الزيد
نفسه والارتباب ايضا ان الموجود الخارج في صدور زيد باوجوده ولعمري ان الموجود الخا
رجي ما كان الخارج خبر ما هو موجود كزيد الخبر في نفسه كوجوده وان صدور قولنا زيد
موجود في الخارج لا يستلزم صدور قولنا وجود زيد موجود في الخارج بمقتضى قولنا
الخارج

وهو الفرق بين الوجود الخارج
والوجود الخ رجح

الخارج بمقوله الفيض حاصل لزيد في الخارج خبر ما هو حصول الفيض لزيد وجوده لولا
شأن وجوده في غير وجوده به نفسه فيكون الفيض اسما موجودا في الخارج وهو
جودا في زيد واما حصول الفيض له فليس موجودا خارجيا لا في الخارج خبر في نفسه
الحصول لا يتحقق وجوده بالخبر وان الخارج في القول الاول خبر ما هو حصول نفسه ولا يستلزم
يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني خبر ما هو حصول الحصول وكيفية وهو في كونه موجودا
خارجيا وخبر اذ افلحنا فبسيطة خارجية اردنا بها ما كان الخارج خبر ما هو نفسه في الوجود
الخارجي لا ما كان الخارج خبر ما هو التحقق وحصوله في الموجود الخارجي وهو عرجي ان صدور
الاول لا يستلزم صدور الثاني بما يقع الحال وان لم يقع الاشكال او ما قوله بل ان لو فصحنا
النظر الى اخره بمقتضى ان البيان لما ان يتعصب ويقال معناه ان حصول الفيض لزيد
في الخارج امر غير موجود في نفسه ولا فصحنا فيه اصلا بخلاف كون حصول الفيض له امرا متحققا
في الخارج فانه لا يفرق بين ما يكون اشارة الى ما بطننا من البور وبما يجاب عن
اصل السؤال بان ليس المراد بالخارج ما هو ما يراد به الاعيان ليجب ان النسب امر
اعتباري لا موجودات خارجية بل المراد خارج النسبة الزمنية التي دل عليها
الكلام **فوله** وفيه نظير ان مثل هذا يكون غلطاً الى اخره اخبر فيل تسمية هذا واخبار
شكاه فيتم الاخبار بكونه مسمى بالشهادة وذا الرول عرجا على كونه طاد راعى علم
ومر الحظ قلب والتكليف راجع الى قولنا الخبر الضمني لا الى تعريف التسمية بلما نفى
ولو سلم ان الامر بغيره بل معنى اقصوا ما اقتروا اخبر يعني ان الفصول عتير فيما
هو مسمى لا بغيره حقيقة ولو سلم انه ليس بغيره بل هو معنى الكذب مطلقا ففسر
اريد ما معنا فصولا بغيره بناء على ان (الاول) التي من شأنها ان تصور عرجا ختيلوا اذا نسب
الذي لا ارادات تبادر منها صدور ما عرجا فصولا ان لم يكن اخلاب بغيره واما الجدة
المجنون فليس له ارادة يعتبر بها **فوله** في دليلنا في التفسير نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب اسفل يدل على تفسير الكذب بالقصود بغيره لا بغيره وانه داخل في نقل
ائمة اللغة ان الامر بغيره هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في ذلك كما في سائر مود

عنهم يقول بالكسب وعدم حتمه على قولين **فوله** بان كان خالي من تصور المراد
بالخالي من تصور ذاته من التصديق بالنسبة الحكمية فيكون هي الجملة الجزئية وعرض تصور
فعله النسبية وبالمنزلة من تصور النسبة الحكمية ولم يصدق بشئ من موضوعها او موضوعها
لمنكر ضرورة بان يتصور الجملة الملقاة اليه وانما انتم احوال المناصب في هذه الثلاثة
لانه اما ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة وعرض تصورهما معا فهو المسمى بالخالي من الموضوع واما
ان يكون خاليا عن التصديق بهاد من تصورهما من تصورهما من التردد والسابل وتجاوزان عكسه
محال واما ان يكون خاليا عن شئ منها وحينئذ اما ان يكون موضوعا يتيقن من موضوع ما فهو
اليه فهو المنكر او موضوعا لموضوعه وهو العالم ثم ان العالم بالحكم لا يتيقن اليه الجملة الاخيرة
اذا جرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ونزلة الجاهل ما يخص حال المناصب
اجرى على مقتضى الظاهر من التردد وانكار واعتبار فقه الاحوال في المناصب
وايراد التلخيص على الوجوه المذكورة بالقياس الى جارية الخبر اعني الحكم كاصور واما بالقياس الى
لازمها فيمكن اعتبار الخلو في الجملة عن التردد والمؤكد في ان المناصب اذا كان خالي من التردد
عن ضيق زير يقال له زير قائم مجردا عن التاكيد كذا اذا كان خالي من التردد عن علمه بقيامه فقول
له زير قائم بل لا تكيد واما اعتبار التردد وانكارا على الوجه المذكور فلا يجوز في الدلالة
حيثما جاز حينئذ الى ان يؤكد ثبوت العلم له فتقول اني عالم او اني عالم بغيره زير ليصير علمه
به جارية فقه الجملة الاخيرة ولو قلت ان زير قائم او انه قائم كان التاكيد بحسب الظاهر
راجعا الى ثبوت علمه في نفسه لا الى ثبوت علمه به على انه اذا اراد يعلم التكلم حصول صورة
الحكم به فقهه بغير الفقيه الخبر الى المناصب لم يتصور منه بناء فتد اوانكارا به ذاك
وانما قلنا بحسب الظاهر لما سياتي من انه قد يكون الخبر بناء على ان المناصب يتكرر التكلم
عالم به مقتضاه ان يقول انه لعالم كامل فان تاكيد يعلم على انه طار وعرضه ووجبه
وغير اعتقاده في الظاهر انه اذا اعتبرت خلو ذهن المناصب عن علمه بغيره زير مثلا
او تدم فيه اوانكارا له طار ثبوت علمه به مقصودا اصليا وطار ثبوت الفقيه له
من تعلقات ذاته المقصود فينبغي ان يغير عنه كما يغيره فصوره مما يمكن ان يكون جدير
ذاته

ذاته جدير بان ذاته انما يحسن اذا اجسر العلم بالتصديق اما كطفا او مقصودا
بالجزم وحدوده وبالمطابقة والثبت معا واما اذا اجسر حصول صورة الحكم كطفا مثلا
لا يخفى **فوله** قال الشيخ عليه السلام (اعلم بان الترميز من احوال المناصب انما هو التاكيد
بانه لا يتيقن من التصديقات وكما لا يتيقن من جواز ان يقال انه طار بغير جواب كيف
زير وانه في الواقع جواز ان يزير الا انه حكمي) لم يتيقن الجواب والالم يتيقن ان يقال
بجواب طار في الواقع يجعل مجرد الجواب اصلا في التاكيد بان يودي الى انتفاء فقهه الا
مستقامة المعلومة بوجه ان يتيقن من الجواب المؤكده ان يكون للسابل كثر على خلاف
مفسر ما يخص مفاصلة ويمكن تفهيمه بان التصديق يكون زير به مكان بغير التصديق
بكونه في الواقع مثلا اذا قلت ان زير قائم مقصودا بالاولى كحاله للتاكيد بما في التاكيد بان
ولما كان لها طر تصور التصديق الاول لم يتيقن عنه التصديق الثاني الا بخصوص بعض فقهه
التي هو التصديق فالاولى المطبوع بها مقصودا من التصديق وسيرد عليه زيادة قدر
ضيق لغز المعنى في موضع ان شاء الله تعالى ثم ان اشتراط الشيخ في التاكيد بان يكون للسا
بل كثر على خلاف ما يحسب به يقتضي ان يحسن التاكيد بما في جواز ان يزير وانه جواز
فان يزير قائم الا اذا علم بفرقة خارجة ان السابل مثلا الى خلاف جوابه الاول ان يقال
الظاهر في التاكيد هو ان السؤال اما ان يكون عرضا من التصديق اليه الجملة الجزئية
كما في قوله طار يزير قائم جدير بان جملة بان واما ان يكون عرضا صيلا لا خبرا في الفقه
التي فيه مع حصول طر التصديق فلا حاجة الى التاكيد اذا المكمل بحسب الظاهر مع
التصور وبذلك يعلم انه لا يلزم من جواز جعل مجرد الجواب اصلا في التاكيد بان اعتبار
كثر السابل خلافا له في رجمه وانما قلنا مقصودا بالاولى لان المقصود من التاكيد
الجملة الملقاة الى التردد السابل ليزير بان تردده ثم يتيقن من الحكم به فقهه ومفسر
الفرق كما في استحسان التاكيد واما الزيادة كثر على خلاف ما يحسب به فلا يلزم ان
شامية انكارا على حسب فقهه واما بعد اذ راجع في المنكر ايضا ما ذكرناه انفس

بما قالوا من ان السؤال عن السبب الخاص يفتتح تأكيد الحكم بخلاف السبب المطلق
فوله وكان المرسل محرم الى الاستلزام على وجه كمنوع المحاب وحى ودراما من الله اقول
مفلا وجه فيه بعوانه انما ارسلوا الى المحاب الغريبة ليوعدهم الى عيسى عليه السلام
والتصديق لتبوءه وما تفيد له فيه بما مع ايام انهم المحاب وحى وانهم ولسر الله بذا
واسئلة رسول الله مستبعد جوار الخاضع ان اسناد الارسل الى الله تعالى به قوله انه
ارسلنا اليهم بناء على ان ارسلنا عيسى عليه السلام ايام كان بامر الله سبحانه وتعالى
وان قوله انما اليكم رسولون معنا هو معلوم من رسول الله تعالى بامر الله وان تكلم بسمع
الرسول انما هو كونه موثوقا وهو امر الله تعالى لا يكون موثوقا من الله تعالى وان الحكم
به قوله انما يتناول المرسل والمرسل معا على حقيقة تغليب المخاطبين على الغائب فيكون
نعم الرسالة عنهم تغليب الله عليهم كانهم احضروا عيسى عليه السلام وخالفوه بنفي
رسالة من الله سبحانه وتعالى فكذلك نفي الرد (الاستحالة على التخليص ان يبلغ بها
عقتر خرم السلطان حكمه الى العمل به فيقولوا به ودم ان حكمه ما يحجب علينا اذ بينا
من سوا علمه منكم **فوله** يجعل غير السابلي السابلا اذ قدم غير السابلي بحسب مذهب
يتناول خالي الزعم المنكر والعلم والمقصود هو الاول ان تقرير الملح انما يقتضي انما
الى الخالي واما تنزيل العلم منزلة السابلي فراجع الى جملة بوجه ما كان به تنزيل منزلة
الخالي انه يقتضي معناه كمنوع علامات التردد والسؤال ويصح الكلام به تنزيل
المنكر منزلة السابلي **فوله** استثنى المتزدد الخالي اقول لم يرد في الخالي المحا
حب هو اسئلة الملح طر مستثناة وتزدد ابا لعل ولا لكان التاكيد حينئذ
اخراج الكلام على مقتضى الخاص بل اريد ان الملح من شأنه ان يجعله متزدد الخالي
واما انه طر كذا لا يعين منقول اليه وقوله بطر الملح مقل التردد المخاطب
وقوله حتى ان العبر اليقني والهميم المتسارع يكاد يتردد فيه اشارة الى سواد
المعنى **فوله** ومثله وما البري نعمي ان النفس اماره بالسوء جاز قلت **فوله** وان
تاكيد روي ان يلقى احدها فقلت لعل احدها لتفريق ذال الملح وان كان
فولا

هذا الخبر به نفسه مما يفضل له الرفع بل يتردد فيه او ينكره سوا حمل العبر على القول
ار العبر اما على تقرير العدم فلان الرفع يستبعد الراجح الحكم الكلي وانما يخرج عنه
واحدة من العبر سوا ما على تقرير العدم فلان كما صرح به في نفسه وصحارته
ما يرفع الرفع به انكار الحكم والتردد فيه ويجعل غير المنكر المنكر اذ لا ح عليه
شي من امارات انما تكلم اقول ان يرفع المنكر الخالي الزعم والسابلي العلم جميعا لان
تصور شي من امارات (انما) مشترط بين الكل والخاضع انما لا تنزيل العلم منزلة
المنكر ويجعل المنكر كغير المنكر اذ كان معه الى اخره اقول انما تنزل منزلة الخالي
الزعم لم يولد ما يلحق اليه اصلا وانما تنزل منزلة السابلي كالتاكيد هو دور انكا وور
ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليه لا يلحقا عاقل انكا وبل غاية ما يقتضيه
ان يتردد فيه واما المنكر لتزليل منزلة العلم في الفاء الخبر اليه ضابطه فمعرفة الخطر
احوال المخاطب بالجملة الخبرية في العلم والخبر السؤال (وانكا) وبالعالم لا يقتضيه
اخراج الكلام على مقتضى الخاص وان مقتضا ان لا يخاطب بما يعلمه بماذا خرب بمقد
نزل منزلة غيره من الثلاثة واخرج الكلام على خطاب مقتضى الخاص على مقتضى الله
الخاص وكل من الخالي الزعم السابلي المنكر تنصير معه الزعمان جاز نظريه خطا
الى حاله به نفسه كان الفاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الخاص وان نزل به ذلك منزلة
اخر فخر اذ ما معنى لتزليله به الخطاب منزلة العلم كان اخراجا على خطاب ما اقتضا
بما خص اخرج الكلام به اثني عشر فصا ثلاثة منها اخراج الكلام على مقتضى الخاص
وتسعة على كلامه ثلاثة في العالم وثمة في غيره وجوه متعسفة اقول
منها ان العبر به مع الخبر اي مع شي من الاليل لو تأمله المنكر لا ترفع ومنها انما
عبارة عن الفعل اي مع المنكر عقل لو تأمله مجزوب الجار وارط الفعل ومنها ان
ما عبارة عنه ايضا لان المستثنى تأمله راجع اليه والباء راجع الى الخبر
المنكر اي مع المنكر عقل ان تأمله الراجح الخبر لا ترفع عن انكا و
التشليل افعلا وخصر العبارة يفتتح ان قوله ما ربي به تمثيل لما هو بصدده

فيكون من اشكالية تنزيل المنكر لمضمر الخبر منزلة غير المنكر ويحتمل ان يكون تنقيها
من حيث انه جعل فيه وجود الرب كعمومته فعولنا على ما بين يديه من اطرافه فلما يكون مثالا
لما نحن بصدد فيه وفيه هذا (احتمال قول المصنف فيما بعرو وكذا اعتبارات النفي
لاستعاره بان ما تقوم اعتبارات الاثبات واسئلة فعلا ولو كان قولنا ما فيه شبهة مثلا المكان
من امثلة النفي فكيف لا يناسب تأخير عرفه ونحو اعتبارات النفي لا يبيح ان يحل به
الكثرة المرتب من ذلك لان الرب على ما ينبغي المشاير وجود المرتاب يستلزم وجوده
فكذلك ان جعل مضمر الغزاة رابا ورتاب احتيج الى تكليب وهو ان لا رتباب لما كان
مكافيا لربا ووجوده على وجود الرب بل لم يرد عن ان رتبابا لم يرد انما استعار رتباب
ايام فلا يبيح الحكم بان تعاقبه بضماعه ان يتركه وهو انما ما نفي الرب عنه يعني ان
احوالا يرتاب فيه عبارة الكشف فكذلك ما نفي ان احوالا يرتاب فيه وكذا صرحنا ان قوله
ان احوالا غايه غل ما على نفي يكون النفي واداعى عدم الارتباب والمقصود ورود على وجه
ده جزم يتوهم ان اثاره بما اشار الى حلها وهو ان البطل مقترا يعود الى الرب وهذا
تقرر ان ما نفي الرب يعني ان احوالا يرتاب فيه وفيه النفي يعني الما ياتي بالخبر متفيا مكانه
فيلتزم ان لا خبر متفيا الى البيت الحقيقة المؤدية بالمتفوية في هذه وفيه نقص بل يعني
انه ليس هو محل الفروع (الارتباب فيه تنبيه ان تقول بقول تغير المسئلة وتوضيحا لما
لا يرد عليه من البراهين هذه المسئلة مما لا شبهة فيه يرد انما يقينية في نفسه
ينبغي ان يشك فيه ان المحاسب لا يشك فيه دعجا لتوهم السهو او التهور
فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يرفع قويع السهو كما صرح به فيما بعرو فلما يرفع ما
هو غير لمة من حيث هو كذا المفعول وجهه ان يراد الكلام بمفعول لا ياتي به الى
اخره افعول مفعوله ان تنزيل المفعول المحفوظ منزلة المفعول الغرر كتنزيل ما ذكرنا منزلة ظر
الدرع مثلا في مقصود تفهيم المحاسب وهذا التنزيل يلزمه ان يراد الكلام على وجه
مخصوص وهو تقديره عن التاكيد وقد ايدى باللائم ان يراد الكلام على الوجه المخصوص
على ملزومه ان يراد التنزيل المذكور وهو معنى الكناية وفيه حيث ان الكناية متعارفة

اريد

اريد ان البيان فعول ان يترك النفي ان يراد به الملزوم كما صرح به في موضعه
واشك ان التنزيل لا يراد المذكور من مفعول من اجل التكليم وما وادعاه ملزوم للنفي
الملزوم فغايه الملزوم والحق فيستغل الزعم من ان الملزوم يمكن ان يراد به اعتبارا اخر هو تعليل
الان لا يتركه كناية مصححا عليها اذ ليس من ان استعمال الفعل يدل على ان
ملزومه كما يفرض له كقول الجهاد بل فيه انتقال من نفس الملزوم الى ملزومه بل ان قلت
لعله اراد ان ذلك التفسير بالكناية كما زعم بعضهم وقال المستكفي ان اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر مشبه بالقرح بقرح الفهم وادعاه على خلافه شبهة بالكناية في
الحق فقلت مفعول محتمل بصيرته بانه كما صرح به وانه ان زعم ان ذلك البعوض رده كما صرح
عبارة المقتح حيث قال وانه يعني اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان
يسمى بالكناية ولما افرد انواع تعقب عليها وعلى وجه حسن ما بالتفصيل صلا والوجه ان
يقال الخبر المجرى عن الموكور مثلا يدل على خلوه من المخاطب وعدم انكائه وتردده به عرب
البلغاء دالة والحكمة لا خفاء فيها وكذا الخبر الموكور كما يكونا بليغا يدل على ذلك العرب
على انكائه كذا الرعاة التي احدها الى المخاطب وقصوده ما اتفق دالته عليه كذا من
فيل التخرج كما قال في المقتح وانه يعني اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان
يسمى بالتحريح كما مستغف عليه واذ النفي الخبر المجرى الى العالم مثلا لم يفصده الولا
على خلوه من بل عكس ما يستلزم خلوه من عدم علمه ادعاء مفعول كرم
يدل على اللزوم اعني الخلوة ليستغل من ان ملزومه لادعاه واذ النفي المجرى الى المنكر
اريد ان ملزومه ما ان تامله ان تقع عن انكائه مفعول محتمل يدل على اللزوم اعني عدم انكائه
واريد به ما يستلزمه اذ اقام له اذ النفي المجرى الى المتردد دل به على ان ملزومه ما بين ميل
تردده وكذا اذ النفي الكلام الموكور الى العالم لم يفصده انكائه حقيقة بل فصولا يسته
لامارات ومقابل يستلزم انكائه ادعاء مفعول محتمل الفعل الذي انكائه راد به
ملزومه وفرض على ذلك الرسالة انما قلنا بل ان قلت الحقيقة والمجاز والكناية متق
او طاب لها العبارة بالانفصال الى معان معنى مقصودة منها اطلالة ضرورة ان الاستعمال

١١

معتبر به ضروردها و فو نوص به العتاج ان استعمال الينا بقا بالقياس الى العرف
الا ضلي وما ذكر من المعاني لم يثبت احدا ظاهلية من المركبات المذكورة فلما يوصف به
منها بالقياس الى ما قلنا قلنا المعاني ليست مقاصدا صلية منها بل اصل الثقة
واما يعرفه البلغاء فهي اعراض اظلية منها وكلاما مبني على عزمه كما اشرنا اليه والله
اعلم ولم يقل اما حقيقة واما مجازا انقول ذلك لان المتبادر من انشال مقوله العبا
وة به تفاسير الاشياء هو لا يفتل الحقيقة او المانع من الخلط او با حوسا تصيرها فاسل
مضبوحة دون المانع من الجمع اذا تعلم به هذه الاشياء فكمما لم يردت اما لم تلت على
الخطار ان اسناد به الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به وهذا ليس بخل فيه بل يكابر
للاعتقاد دون الواقع انقول فوضيح ما ذكر به هذا الموضع ان قوله ما هو متبادر منه الى
الجمع ما هو له حسب الواقع ميتناول ما كابر الواقع والاعتقاد معا وما كابر الواقع ميتناول
وا ميتناول ما كابر الاعتقاد دون الواقع وما لم يكابر شيئا منها جاز ان يدعي عليه قوله عن
التكلم في المكابر لها باضا على حاله داخل في الحروف يخرج به ما كابر الواقع ميتناول
به في الحروف ما كابر الاعتقاد بغيره وكان ما لم يكابر شيئا منها باضا على حاله خارجا عن
الحروف اذ ان يربط الخاصه دخل به في الحروف ما لم يكابر الاعتقاد بغيره وما لم يكابر شيئا منها
بغيره ان قوله وان يفر خارجا عنه فلا يكابر الاعتقاد سواء كابر الواقع ام لا وجه قلبه
لان لا يكابر الاعتقاد والواقع في خارجا عن الحروف بغيره ما هو له ولم يدخل فيه زيادة
قوله عن التكلم بل ان باضا على خروجه بجلاب ما يكابر الواقع دون اعتقاد بانه كان
داخل فيه وفخرج عنه بغيره الزيادة بنسبة بغيره الخروج اليه تغليب جاز قلنا
زيادة الفيد على ما هو به غير النقي توجب تعميمه وقنا والملا في خارجا عن الفيد
ان نفي الاختصاص بغيره اعم واما الفيد به الا بيات فيجب ان تكون مخصوصة بغيره
ان يكون كل واحد من قوله عن التكلم وفي الخاصه موجبا ان يدخل في الحروف في خارجا
عنه برونه قلنا ليس شئ منها تقييد به الحقيقة بل هو غير للعبارة الى
المداينة عن معناها المتبادر منها الى معنى احدا مع منه جاز قوله ما هو له كما مر في

منه ما هو له حسب الواقع ميتناول ما كابر الاعتقاد بغيره جاز ان يفر
التكلم يتبادر من جميعها معنى اخر هو ما هو له بغير اعتقاده سواء كابر الواقع ام لا
نخرج به هذا المعنى ما كابر الاعتقاد بغيره وخرج عنه بغيره ما كابر الواقع
بغير الواقع فيكابر المعنى عموم مخرجهم اذ ان يدعي قوله في الخاصه يتبادر من مجموع المركب
منه وما تفهمه معنى ثالث ميتناول ما لم يخرج به شئ من المعنيين الصا بغيره وهو ما لا يكابر
بوشيار الواقع والاعتقاد ويتناول ما اخرج به المعنى الثاني اعني ما كابر الواقع بغيره
ما نخرج به هذا المعنى جميعا فافضل (اربعة واعلم ان القول يكون العنود به ما ميات
مخصوصة اتمام اذ ان الفيد اخبر ما في قوله كابر الخاصه من الفيد به ما هو الحروف واما
اذا كان الفيد اعم او مساويا او المغير مساويا للكل في الصور فكمما انما ان التعقيب
حسب الجمع لا م المغير مطلقا وهو ايضا متعلق بالقرين المذكور في قوله بالقرين
اعني له معنوا بالجمهور الاول اعني عن التكلم على ما لم يفر الثاني وتخرج ان التبعو الخ وهو
متعلق بالقرين محتمل ان يكون عن التكلم وانما يكون عن قوله بغيره والتبعو عن التكلم محتمل
ان يكون به الظاهر وان لم يكن به بغيره بخلاف الثاني فان المخالف لما لم يعلم
ان التكلم عالم بانه لم يجرى بغيره من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سمر
او نسيان او قول به قاطع هو ان السمع والنسيان به المشهور لا يتصور ان لا يكون
العلم جازا تقوم المخالف ان التكلم مسمى او نسي بغيره ان التكلم عالم بانه لم يجرى وهو
السمع الاول وكلامه به الفهم الثاني وجوابه ان المعنى علم التكلم بغيره حال فكله ان يعلم
المخالف ان التكلم عالم حال فكله بغيره فلا يكون ان يتوهم سمر او نسيان
به الفهم الاول بل هو الثاني فسمم يظهر به الثاني حالة ثالثة هي جملة ابتداء ما
لا ان يصرح بها ايضا بل جوابه اننا فاسلم عن صوفه على ما ذكرنا جاز قوله
بمعنى اللام المعادة به ما عن التكلم اعم من ان يكون عن التكلم به الحقيقة او به الظاهر
بلد لثمة على الثاني انهم لعدم الاصل على السرا بر اصول من انصاف من نفسه
اعترب بان التبادر من قوله الخ عن التكلم كما انه كابر الراجح بغيره الاعتقاد الا ان

انما اذا قلت عنواي حفيضة وهو انه لا زيادة في مال الصبي بعد منته كذا انه
في اعتقاده حفيضة واما انه لا زيادة على السراير فيكون لا يفرح في تبادر المعنى
المذكور الى الاذعان والاطلاق (لا زيادة في الحرد على خلاف ما يتبادر من معناه
لما جاز قلت ما عذر المتكلم فيفسح الى ما عذر به الحفيضة الى ما عذر به الكلام
فيكون اعني منها بلا يتبادر منه احدها قلت انفساه اليها لا يفتق عن
التبادر وبيان الوجود يفتق الى الخارج والفرق واذ اكلوا قبادر منه الخارج
كذا هو العرف يفتق الى ما يكون متاويلا ما يكون بمقتضى اذا اكلوا يتبادر منه ما
موجب التحيز بان قلت كذا في الروادالة للعلل على خصوص بعض احواله
قلت الكاظم ان اللفظ حفيضة في ذال المعنى التبادر منه ومجازيه (انما وان في
التقسيم انما سمي باعتبار الخلاف على معنى ثالث يتناولها من باب عموم المجاز واللفظ
حفيضة في الفرق المشتركة بينهما بسبب تبادر احدهما حينئذ كثر الخلاف على
الفرق المشتركة في هذه في طاركانه المعنى الحفيضي اما الاول فله صفة على
قولنا بانما سمي اقبال راد بارافصول واد الران الاقبال او اقبال بارافصول واد الران
منه رجعنا ان يبينوا اليها يصور على اسنادها اليها انه اسناد معنى الفعل
الى ما هو له بانورج به تعريف الحفيضة مع انه مجازي كمن عليه الشيخ جاز قلت
المجاز العقلي اما اسناد اللفظ ما هو له او ما يشتمل على اسناد اليه بل ما يعم ان يعبر
منه ما هو اسناد الى ما هو له او ما يشتمل على اسناد الى ما هو له قلت انما اقبال
وان كان صفة للثقة فاقامة بها لانه غير محمول عليه سواء كان اقبال اقبال
الثقة كان اسناد حفيضة راد اقبال سمي اقبال كان مجازي لان اقبال بغير اقبال
انما هو اقبال راد اقبال اقبال عليه بغير محمول على غير ما هو محمول عليه حفيضة فيكون له
منه انما لو قيل معنى تعريف الحفيضة هو ان يبينوا الفعل ومعناه الى شيء
ثابت له على وجه اسناد اليه ان يربح ما عذر به ايضا ولا اسناد الى التبادر
ليس حفيضة ولا مجاز اقبال الى مكلفا سرا. كما في اسناد جملة اليه اراهم مشتق

ارجامو ولعل انصاف اخذوا القول ظاهر عبارة الكتاب حيث قال او لا يقصر
نحو ان للفعل ملابسة شئ تلبس بها على الفعل والمصدر الزمان والمكان ولا
والسبب له ما سنده الى الفعل حفيضة وهو يبينوا الى هذا (انما شاء على كل من المجاز
وقال ثانيا (لا اسناد المجازي ان يبينوا الفعل يتلبس بها على قوله الحفيضة بان افتقار
في الموضع على ذكر الفعل يربح ان الحفيضة والمجاز من صفات اسناد الفعل والحيزه معناه
لانه يحكمه رفق ما عذر به خارجا عنهما وفروجه هذا المذهب بان الفعل يشتمل على
النسبة باعتبار ان نسبتته مكانها بصيت حفيضة او غير مكانها بصيت مجازا واما
المشتركة فخرز يربح بان نسبتته الى غيره يربح بها بخلاف نسبتته الى المتناول الكون
خارجة عنه ركن الحيلة العقلية في خورز يربح بان النسبة ميزانها يربح بها
دور نسبتته الى المتناول كذا والمصدر القوة اقتطاع النسبة طارح حكم ما دخلت
النسبة في مفهومه والنسبة التعليلية في الاعمال وما يربح معناه ما ملحة بالاسنادية
وان كانت خارجة عن مولداتهما ما يجي عليه انه تعصب ليس هو التشبيه الذي
يقاد بكان والكاب وذا الران التشبيه المعاد بكان وهو ما مفصود من الكلام والتشبيه
في غرائب الربيع البقل صحيح لما هو المقصود منه وليس به والمعتبر عن طاحب
الكتاب يبين ما اسناد اليه الفعل بما علمه الحفيضي لانه قال المجاز العقلي ان يبينوا الفعل
الى شيء يتلبس بها على حفيضة له فالكتاب الكتاب فيل سدر الكلام وهو يبينوا الى هذا
انما شاء على كثر في المجاز المعنى استقارة وذا هو لمخاطباتها الفعل ملابسة الفعل
كما يضاف الى الرجل (انما سوي جراته فيستعار له اسم مفصوح بان المعبر مضامنة
نحو (انما سوي جراته فيستعار له اسم مفصوح بان المعبر مضامنة
على ما سوي جراته ملابسة الفعل محتمل انه اكلوا التلبس بها على ثانيا اعتمدا
انه الكلفة في التعريف بناء على ان المعبر عنه التلبس بها على الحفيضي مكلفا سرا
كان في ملابسة الفعل او لا يجنب الاحتياج الى سوتة تعيم الملابسة وانما فيه سابقا
لشبهه وكثرة استعماله بان قلت ملا يتلوه الفعل لا يربح ما يربح

بما لا استعارة التي هي مجاز لغوي بغير صورة بغير قولها ان المقدم رجلا وتوضيح ان
نكر ال ما يقتضيه تعريف من الخطر والمجاز والحقيقة الغفيرة بغير المودات لم يخص المجاز
والحقيقة العقلية بغير تلك الافعال لاربعة وان نكر ال يقتضي تشبيه كان الخطر فيها
كما هو على مذهبنا ايضا بل قلت اذا كان بعض اجزاء الجملة حقيقة لغوية وفيه
وبعضها مجازا لغويا فالمجموع من حيث هو اعم من تشبيه بل ما يقع لا الخطر على
مذهبنا اصلا فقلت بل مذهبنا بالمجاز اللغوي لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع
المعاني الحقيقية لكونه في المعنى المركب من بعضه وخرجه من غير المعنى الحقيقي كما
استحالة فيل المستعمل المذكور عفا او عفا اي حصة العقل او عادة اي حصة العادة
فيه انما هو بان انتطاب عفا او عادة على التمييز ليس هناك ما يميز بها بل ان
انفصل الاستحالة الى العقلية والعادية فيوجب ابعاد ما به حقيقة لاي ذاتا وانما
حتاج اليه بان الاستحالة لازمة والمستحيل هو الفعل كما العقل وان جعلت تعريفة
على معنى الحكم باستحالة الشيء وعدمه على ان يكون ما يستحيل العقل كانتا صورا
مقابلين لمعولهما بل ما يقع ان يجعل ما على التمييز النسبة الا طافية لان التمييز
النسبة الى المعقول بغيره كما ان التمييز عن النسبة الى الباعل ما على وكتب لا وتلك
النسبة هي الحقيقة انما هي الى الميزان اما صفت به الخاص الى غير فصول الى الحقيقة
لا اجل والتبصيل الصحيح ان انتطابها على المصورية او استحالة عقلية او عا
دية او على التفرقة المصورة او العقل او العادة وان تقيس بيان الحاصل
المعنى دون تقيس الاعراب للقول اي صورة الله سبب هو لا حقيقة الحالة
وصراي يضرب في المثل على ان يخطد لعل بارة على ان الراوي في قوله وستر ملك
يبرز ما هو اسع في المعنى لطراعتي التكلم ويزخره اعني يضرب لتاكيد الصور
بينهما كذا هو المستعمل في المصو والصفة لولا على ما جوزه طاحب الكثرة
من تخابر ما خرم فيه قول الشافعي وكنيت وما يثبت في الرعي اذا حمل على وعلى
النافعة وفيه الراوي لعل احد الكرمين على ما خرم اي صيرت هو الم يضرب المثل
لحمي

لحمي والما انه مع المعقول كما في قوله عليه ورحمة الله السلا وفيه الراوي للحال
والخبر خروا اي صيرت ما كانا الحال انه يضرب في المثل لعل ان جاز جوزه قول الراوي
على المظارع المثلث جازا والافردت سبقتوا اي وانما تضرب وقال في الراوي
فيه نكران العقل لا يبرز ان يكون له جاعل في الحقيقة افعول فان مقتضى هذا الشرح
نعم طاحب المقتض ان اعترض انما هو ان جازا جاعل فوزه انما هو على مذهبنا في قوله
الشيخ لم يبرها حقيقة الخبايا بقتعه للمضرب ونهض ان هذا تكلف واكثرت ذكره
الشيخ ونقل عنه في توجيهه منه انه انما هو ان العقل لا يبرها جاعل لا كن يعلم فلهذا
ان الوجود في اشكال هذه الصيغة (بمعاني الامة) كما لغوي والزيادة والحيثية والسر
لا افعال تعريفة كذا افروا والمرة وخرها لان يبق حينئذ في سوان لغة افعول
لا يكون حينئذ حقيقة لغوي فخره من استعمل استعمالا على ما يملزم ان يكون
مجازا بل يكون المجاز في ما سناد مرات تعلم ان هذا المنقول لا يبرها على لغة ما ادعاه
الشيخ ولا يبرها بجمته اصلا بل هو في الحقيقة ايراد اشكال على جعل الصور المز
كورة من المجاز العقلي وبيان لوجوه عدمها جازات لغوية فيكمل هذا المذهب الشيخ
وغيره معار الاختطاط له باخرا ليعبر عنها بجمته اباخر وان شئت فيينا لمذهب
باستماع لما نقول اذا فدت بل عفا صلب لا حوز علفي لانه قلت افرو بل لا حوز
يا عليه بغير صر عند جعل صور الفهوم لا حوز اع هو الحوز لا كنه بيت من الفهوم بل
الافعال واسنودة الى الحوز بل اردت بلافروا الكل على الفهوم كان مجازا لغويا واسناد
حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وشبهت الحوز بغيره تنوم به صورة الصورة وكان
المقصود من الكلام هو التشبيه بفرعية نسبة (افروا) اليه فهو استعارة بالكناية
واذا انقضى انما الى مناسبة الحوز للفهوم على تقويم وجوده فمنا لم يملأ به الفعل
وجعلت المقصود من الكلام هو اسناد النسبة ما هي له كان اسنادا لافروا
الى الحوز مجازا عقليا ليس فمنا جاعل حقيقي لاسناد اليه لكان حقيقة فان قلت
اذا كان الفهوم ناشيا عن افروا وكان سنادا مفروم حق فجاز يرضيه الحوز في الفهوم

واما اراده بصورته على كبرية الاستعارة بالكناية او اريد نقل اسناد منه الى الحق
على كبرية الجواز العقلي بالغة في ملابسته للعقل كان خيرا عما يراه اسلوك والحق
واما اذا كان الموجود هو الفهم دون انواعه لم يكن هناك مقدم حقوقيك شبه به
وكيف ينقل الاسناد منه اليه واي مباداة في ذلك فقلت كما ان التي شبه بامر
محمود ويرى صورته تعرف الاعراض المتعلقة بالنسبة كذا لم يشبه بامر محمدي
ويرى صورته كما يشبه الحال بالنبات او احوال وطلع الزفر من بر ورس الشياخ
ملا اشكاله الاستعارة بالكناية واما نقل الاسناد بالمقصود منه المبالغة
في ملابسته العقل ما اذا وجد الفهم وهو لواع واريد المبالغة في ملابسته للفهم
يترجم هناك انواع ومقدم وينقل اسنادها انواع عنه الى الاعراض لان نقلها اسناد من
التوهم كنفله من المحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملا بسة وتظهر ان لغز اقوم به
مستعمل ميا هو معناه حقيقة لفة الا ان العار المعنوي هو مودع فترتعلق بقرضه
عزف محي و مباداة جلييلة ليس له باعل حقيق لو اسناد اليه كان حقيقة ما زلت
البا على الحقيق للافعال التوهم سورة الما المقوم التوهم فاذا اسناد اليه كان حقيقة
فكما قلت المعنى اسناد الى الباعل التوهم كجواب نقله منه الى الواع وان
يساوي نقل اسناد العقل المحفوف في تحصيل الغرض كما عرفت حيث اسناد بها
زي ليس له حقيقة كما ادعاء الشيخ وبطل ما تكلم به السكاكي ران الباعل الحقيق لما
فواع هو التفسير او افرس نفسه وان باعل الصبر والتفسير والتزادة حقيقة معر انه
تقلي وعمر الرابع بان التوقيف انما هو منسوب اليه في السكاكي من يجوز ان اسناد
الاسم على الله تعالى من غير توقيف لم يرد انما جاز ان اسنادا بالاسم بالاسم في هذه الحلافة
بيع وكذا عليه نقل اذ ليس بالاسم في تراكيب السكاكي والحلافة بل اراد ان لما
جزرة اللفظ انما اعتقده المبلغ السليقة من اسناد اسلوك والجامعة ان
على التجديز على تراكيب بتصرفات على حسب اعتقاده ملا يبع الزام التوقيف
على السمع في خواصه الرابع البخل وحينئذ يرد ما اردت الشارح من انه لو لم

قال

ذال لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذه التراكيب على السمع اذ لا
شك ان السكاكي يلزمه انه لو لم يوجب التوقيف المبلغ القائلون بالتوقيف في صحة على
السمع وان لم يقفوا في ارباب المبالغة المذكورين من يوجب الى التوقيف فلا الزام الا بان يتبين
بذلك اعتقاده ذال الروان فيمن يوجب اليه واما القائلون بالتوقيف من غير علم الاعتد
بهم فانه يجب عليهم ما افتدوا به ولما لم يعلم يهملوا بعض وجوه تخص ما تم به كلامهم
وسر تقدم على اتيان لغا ضرر وجود الحادث عن عدمه اضراء لانسب بهذا القول يقال
الذكر لكونه اصلا لا يستوعب وجوه نكتة زائدة على كونه اصلا واخرب لمخالفة ما طرأ
نكتة بعمدة عليه معقوبها بالحق اعم واخبر في اقتضار المعاني الزائدة على المعنى الماصلي
التي هي المقصود في علم المعاني بتقويم اول وجوابه ان حجم النسبة التي فيه بحث
لان كون النسبة غير عامة اي غير مطلقة لا امر متفردة في فية مخصوصة حاطة له
اقتضاه المنصور مشي يعين ملوحظا المنصور اليه بهم من اختصار المنصور انه الى
المقصود كما في فو خالها ايشاء باعل لما يرد ذكر الوركين النسبة عامة مع ارادة عدم
التخصيص في فية مخصوصة دالة على ان المنصور اليه جميع ما نطق له (النسبة) كما ينفرد
خير من هذا الباسم وكيف يكون انتقاء ما تيز الفريتين المختصتين بعلية الانتقاء الفر
ينة كلفاع ان لما امراء اخرى كتقدم الذكر في السزا وغيره وفي لم يرد بكون الخبر
على النسبة طرحة في نفسه لم تعد كما بهم المصنف من تبعه بل له اذ طرحة في
ذال الفاعل المذكور فيه لا يكون خبرا عن متفردة اما فقا او على القول بما يكون صيا لم فريتا
خصصة له يعز
يعز اي خصيصه فلا يرد ذكره اذ لغزنية بالقياس الى شي من امور المعينة اما ان
ايرد تخليصه عموم الجميع واثباته له فلا حاجة الى ذكره لان طوح الخبر له مع عدم
التعرف شي من المختصات كما في يبع اسناد الى الجميع وعلى هذا تكون عدم النسبة
مع ارادة التخصيص ميانا لا انتقاء فريية المختصات في فاع الفصلا في غير ولا يجوز خذ
اصلا لا انتقاء فريية وهو ما وضع ليستعمل في يعز اي المقابلة المعروفة

هو التمييز عن استعماله في الرفع ليشير فيما (اعلى الشخصية وغيرها
 من المخرجات والمبهمات وسائر المعارف بان لعل انما لا تتصل اليها اشياء معينة
 اذا ما يبحر ان يقال اننا ويراى به شك لا يعينه وليست مرفوعة لواحد منها والى كانت
 في غير مجاز او بالكلية او احد منها والى كانت مشتركة مرفوعة او ضاعا بغير ايراد المتكلم
 موصى ان تكون مرفوعة لجميع كلى شامل لتلك الابواب وليكن التعرض في وضعه له
 استعمالا في ايرادها العينة دونها سواء تروى جماعته واخر يقضى ما الجاد العظما
 من انما مرفوعة لكل معنى منها وضاعا او احد اعلا ما جلا يلزم كونه مجازا في معنى منها ولا
 الاشارة الى تعلقها بوضع ولو لم يترجموا كانت انا وانك وهذه مجازات لاحقا فلما
 اذ لم تستعمل في وضعها على ما من المعروفة الكلية بل ايج استعمالا في اهلها
 مستعمل جوا وكيف لا لو كانت كذا العلم اختلقت اية اللغة في عدم استعمال المجاز
 للحقيقة ولما احتج نرفعي لاستلزام الى ان يتصل به ذل الربا شلة نادرة قوله وحقيقة
 التقريب جعل الترات مشارا به الى خارج هذه العادة مرفوعة به النسخ الى رات
 لكن مرفوعة اعلى به بعضا وخزوه اولى من انما تها اذ هي مرفوعة لا يتصل منها الى
 بيتا ما يرد ان المراد بالتواتر الخارج ما اذ هو ما يفتى في كل في الامة وباضل
 الامة الرضى ما شربا ورحمة الله عليه في وجه الشك في الجمل الجزئية باكنه اهلها
 نفع على ما ذكره في باب المعرفة والشك في حالها والاصح في العلم المعرفة ان قال من
 اشير به الى خارج مخرقا اشارة وحقيقة لم يبين مقصوده من كلامه بتوضيح والكتاب كما
 هو دابة وحاصله ان المعارف كلها مشتركة في اشتغالها على اشارة وتحتونها اسماء
 (ما اشارة بكونه اشارة به حسيه وانما قلته الى خارج لان كل اسم مرفوع للشيء
 ما سبغ علم المخاطب بكونه ذل الاسم الاعلى ونحو ما يحسن ان يخاطب بلسان من
 ان سبغ معرفة لواله اللسان بعلى هذا كل لعل به اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب
 ان ذل الاسم مرفوع له بل لم نقل الى خارج لو خلت في كل جميع الاسماء معارضة وتلك
 وانما قلنا مختصا بغير انما من المعارف العائدة الى عالم تخفوني فيلزم انما هو في الوجود

حيث قال

فيهم

كان املهم مجاز وخزونه وجملته نفع وجملته بالمعاملة ورجل راضيه بان هذه الغماجر
 تكرات اذ لم يسل اختطوا المرفوع اليه حكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه رب مثاه سر
 داه ومثلها لم يجوز الا ان الضمير معرفة لرجوعه الى تكره مخففة بصيغة وانما قلت اشارة
 وضعية لتخرج التكرات المتعينة عن المخاطب غير من له جاد في رجل تفرقه او رجل سر اخر
 لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص وكذا يخرج عن الحو خوتفت وحلا اذ اعلم المتكلم
 بعينه اذ ليس فيه اشارة لا وضعا واستعمالا فاله يدخل في (الحوا اعلى حال اشتراكها
 اذ يشارك في احدها المختص بحسب الرفع ويخرج فيه ايضا الفخار العائدة الى تكر
 مخرصة بحكم قبل الحكم وكذا العرب باللع العنونة اذ كان المعهود تكره مخرصة فانه
 اشير به الى خارج ههنا ما تخفى من كلامه كحويته على عزه اذ الحاجة لنا الى تفهيم
 او الباطل وان المقصود التبيين على ما لا يريد قبله العباد الغريبة وان الخارج لمر
 بول الترات بلامع كان ان نسب ما ذكره ذل العلم على وجه المعرفة والضمير اعادة ما فصوره
 وانما احتار ذل العلم على طر ذكر الترات في مباحث الصفة للحكم على الجملة بانها لا توصف بما
 لتقريب والتكليف منها على انها مرفوعة في الترات والجملة ليست ذاتا بل تيراد الكرم
 اليه او احسن مخرجه في صورة الخطاب اقول سبب اخراجه في صورة الخطاب الى ما لفت
 في تادية المقصود كانه احضرت كل واحد من يطرح ان يخاطب وخاطبت في الترشيف
 للوم وتقريرا سر معاينة وهو ما وضع لشي مع جميع مخطات يخرج عن
 هذا التقريب (اعلى الخمسة والحياب بانها مرفوعة للامة مع جميع المخطات
 الرضوية لاستلزامه امتناع اطلاقها على الامراد الخارجية بل ان علميتها تقدر مية
 لضرورة (ما حكم المقصود تعريف (اعلى الحقيفة استواء او اولى مرة اختر
 به عزاءه ثانيا بالغير القابل ان العرب بل اللعوا الحاصي كالفخر الفا
 في (ما حضارتا نيا المتروك كل من على تقدم الذكر خفيفا او فقيرا فيخرج بهذا
 الفير كاشير اليه مما يعود على ان يكثر في الفير عنه ايضا ولا يستمر اخراجه
 الى ما يعود كما يعلم ومنع من ان قوله استواء اختر اذ هو مرفوع العلم المشترك بانه لا

يقضي احظار المصور اليه بعينه به ذهن السمع بعد الاشتغال بالآلة فيفتح ابتداء اي
حسب وضعه بانه حسب كل واحد من وضعيه يفتح احظار معناه بعينه واما بحسب
معامله المعلوم فيقول الظاهر لا يفتقر الى ابتداء الخرج عنه (اعلم المشتري ومبني حيث لا زال
حظار المذكور اعم من ان يكون بفرقة او بالعلم المشترك بفتح احظار معناه بعينه بفرقة
بموسم معينة اياها وايضا احظار فعل التكلم وغاية ما يراد به السنو اليه على وما
زعمه بفتح جعله معلما للعلم اي احظار العلم المصور اليه به ذهن السمع ابتداء ويريد
قوله باسم مختص بحيث لا يلزم على غيره اقوال راد به انه مختص بحسب رضع واحد
ملا يلزم على غيره بحسب ذلك الرضع ميتناول (اعلم المشتري فلما بعد
التسليم ان ذكر الفيد الى اقوال اشار الى اننا لانسلم ان الاسم المختص يخص العلم لكان
الفيد الاخر مضمنا على الاول وهذا النوع انما يخرج باحد الخيرون الاول اسم مختص
علم ان الخارج بالاول هو التلوة وبالنسبة اليها القابلية ذكره وليس من شأنها لمختص
بغيره يخرج فيمنه الاخر جميع ما يخرج في الفيد ان الحاجة اليها ويمكن ان يتكلم به ان الجهر
اذ المختص به شتمو كان اسمه مختصا به الخاص والخاص بعينه به الحقيقة بغيره يخرج الفيد
الاول لا يخرج (الاخر وصرح ثانيا بان المقصود من الفيد حقيقة العلم والعلية والاختار
تابع كما ان المقصود من فيود التوقيعات شرح الامتياز والاختار انما تابعة له فلا يار
ان تقع في فيود الضوابط والتوقيعات ما يقع به الاختار اذ جميع المحترقات لا تكون المنا
سب حنينا ان يتاخر هذا الفيد عما عداه وان خرج مثلا يخرج بغيره كما نحن بصدده
وبعد التفتا الى يشير بها الى بعد تفسير ابتداء ما ذكره هذا القابل من جيز تفردا به
الشرح احوما ان المعلوم من ليل ابتداء لا يلزم تفسيره والثاني انه يلزم اتحاد حنينا
مع الفيد الاخير في المودى ينبغي ان اذ جعل هذا الفيد اختارا اخر سائر المعارف
بل يعبر بها بينا سب بغيره الاطلي ليمول احوال التعبير حروفه فترت فيل حنينا
يحتل ان يكون على غير ما سره لواله التزم الادغال ان يكون على ما سره حنينا العزة ويكون
التزام (ادغال) مخالف للقياس لم يجعل على ما فعله على اما بالغير في الرضا
ابتداء

ابتداء واما بطي في الغلة التقريرية به (الاجاز) شمالي ان الرجز من الصعابة الغالبة
غلبة تقريرية واذ الراباني اختطوا اسم العلم والرجز به على قتابل وما يدل على
ان الكفاية انما هي لغوا (اعتبار الفول) كما يكون من الكفاية به من لغابل ان يقول لما كان
ذلك الشخص مشهورا بقوا الاسم ولم يزلوا الكونه جمعيا طار كونه جمعيا ما بهم من
هذا الاسم مجازا ان يكون كفاية عنه بكتابه قوله ان الرجل بانه لا يعلم منه هذا المعنى
ذلك هو ان زار به ذلك الشخص بعينه وبعده ذلك الرجل طالما اذا الطول على معناه به من
كونه مجازا اجرا اذ اذ لم يجر عنه بقوا الرجل لم يعلم وتوضيحه اننا قطاعا بغير الرصيف
انما لو حلت به حنينا اشتعوا به من الحلاز وطام عليها بها حيث انما مدلولها
بغير الاسم معلوما (لاستلزام بغير الوصف مجازا ان يكونا كفاية عنهما) ولو كان به
لها اسمان اخران به الاشتغال كفايا مقاما به تحت الكفاية عنهما وقوله يجب ان يعلم
اننا استعملنا في الشخص المسمى به لكان يستقل منه الى حنينا بول على ان
الكفاية باعتبار الرضع الثاني اي العلمي وذلك اولها خارجا وكلاهما اما الثاني مما
ارحناه واما (الاول) بما ذكره من انهم لم يفتقروا به الكفاية المعاني الاطية ومدى علمه ان يقول
الكثرة نادا ابا بطل رضى الله عنه فقال يا ابا العطل فان المخالف يعرف مدلوله
بالقلب والعين وقوله ان رضع الموصول على ان يلفظ الى قوله بلفظ ان الرصوات معا
وبيشعر كل منهما بان التعريف انما هو بحسب معرفة المخالف اشارت اليه الى علمه
بمدلول التعريف وحضوره به ذهنه ولم يوافق الا (ادبا) المعرفة ما يعرفه بمخالطه وسيا
قوله من يوضح له مما فتقبله بقوله لغيت من ضربته افاك انت وصورة
الجزر من الموصولة والموصولة المختصة بواحد بان التحصيص في الاول وضعه من
القائمية وتكنيصة ان الموصولة فيها اشارت الى علم المخالف بغير حيث هو متعين
عنه بخلاف الموصولة بغيره علمه بالنسبة الرصيفية لا يفتح تقييد الموصولة
عنه وايضا الموصولة مختصة مستقلة به ذلك المعين اما انما موصولة للمعينات
وضعا عاما واما انما موصولة لغيرهم كلى ليستعمل جزئية والمرصوفة مستند

لم يشترك به البناء تقدم المبني عليه بل جعل معنى الربا وجعل الخبر بمعنى المستوفى ان البيان
متنا والجملة (الاسمية والعلوية وان اشترك كان المقصود بيان احوال الاسمية
ويكون حال العلوية بالمقايضة لكونه حالة تلك الاحوال مشتركة بينهما) جان
اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد من مكنونها في عبارة (الاية) كما وان
ان يقال الخمس من شئ اخر يخرج بالخمسة من العفوات وبالمشاهد من موادها
بالبحر بالبحر ما يدرى بسائر احوالها من شئ اخر ان يدرى بالبحر لا كنه ليس مذكور
لعدم حضوره وان اشير بها الى ما يستحيل احصاؤه فذلك هو العلم بكمه وذلك هو
علمي ربي او الخمس من غير مشاهد فذلك هو الجنة بملتحصين كالمحسوس من المشاهد
نصيب على المرح او الحال فيلزم العلم بالحال في الفعل المستفاد من اسم الاشارة او
التفصيل اي اشير اليه او انه عليه مجردا ولا وان جعل كلامه كنه بناء على اشتغال
بما المراد علم وفعله من شئ اخر فان يشارنا لنسب بعد ذكره حسبته ويحتمل ان يقال
بعد الاشارة انهم وفعله من شئ اخر والى حاله من شئ اخر وهو انما على اصل
المراد الذي هو الحكم على المستر اليه المذكور المعبر عنه بنفي. يوجب قصوره ايا كان
بحسب لا نعلم ارادوا بان يشار على اصل المراد المعنى الترابي على المعنى الوضعي للعلم الذي هو
عن المقصود لا المعنى الترابي على معنى لعله ان يمكن ان يعبر به به هذا التقابل اذ ربما كان
هذا الترابي من المعاني الوضعية لما رجع التعبير به فيكون جتماع المعاني الاحدية للابلية
جاز فقلت لعله اراد ان لعله هذا مثالا يدل على الوضع على ذات المستر اليه مع
ملاحظة الغريب واما ان المتكلم قصده بذكر ما يبان فيه جاسر خارج عن بعد هذا
الوضعي فقلت هذا جار (بالعامة) كما جاز في ما مثالا من وضع لتعريفه
ان المتكلم قصده بذكره تبينه للمعنى كجاسر خارج عن منزلته وضعاء وايضا يلزم ان يكون
قوله وهو انما على اصل المراد ان يستمر كايه اليان او تحفيز بالغريب او
تفليحه بالبحر كما ان الغريب من اللفظ في المرتبة ودناه المحل يقال جاز في
المحل ان المرتبة والبعث من يخلو على خرد الوصف في المكان بعيد المحل فهو المعنى
اجا

اجراء للاسرة العقلية بحسب الامور المحسوسة كذا القول في كل ما يدل على اسماء
للاشارة على معنى المغير من مادته كذا طاج الكشاف واما اليه المتنازع بقوله تنزيلا
لبعد وجهه ووجه محل منزله بعد المسابقة اذ يقع منه تنزيلا من العروة وضعه المحل
منزلة من المسابقة ولما ان تقول الامور الخفية لا يتخرج على الناس بل يكون قريب الوصول
سعمل المتنازع انما يميز ايمهم وان جعلهم بالحفارة فنسب الغريب المكاني ونستلزمه
بوجه ما هو هو العظمى ساي عليهم ويبعد عنهم كماله ووجهه مثانه بالعلم بينا
بالبعد المكاني ويستلزمه بوجه ما تنزيلا لبعده عن سائر الحضور
والكتاب وسعاه حله منزلة بعد المسابقة يعلم من ذل الراه فدر يقصد التعليل بالغريب
بان منزل من سائر مساحه عن الحضور والكتاب منزلة قريب المسابقة بمعنى عنه بفراده
كقوله تعالى وفيما ما خلفت معاذ ابا حنبله ويكون ان يقال الامور العظمى من شأنه ان تتوجه
اليه المهم ويتطلب الغريب منه والوصول اليه من هذا الوجه يناسب التعليل الغريب
المكاني ويستلزمه وهو امر الخفي من شأنه ان لا التماس اليه وسعوه عنهم من هذا
الوجه تكثر الحفارة مناسبة لبعده المكاني ويستلزمه له وهو بذكر المعنى الحكا
ض المتقدم بلغة البعيد فالخ (الاية) ويجوز ان يشار الى المعنى الحاضر اذ تقدم ذكره
بلغة البعيد كما تقول والله الطالب الغائب وذلك لرفع علمه لا بغيره فالعلم في
كواله يرضى العلم من امثالهم مشيرا بفراده الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره واما
جاز ذل الراه ان المعنى لا يدرى بالحق حتى يشار اليه اشارة حسية بغيره حكم البعيد
والاغلب به مثله ان يشهد بلغة الغريب ويقال وهو ارفع عن علمه بانه لكونه حاضرا
ومذكورا عن ضرب بمنزلة المشاهد الغريب كجملاب المعنى الغائب المذكور في الغريب
بانه بواسطه كونه مذكورا صار كالمشاهد وبواسطه كونه غائبا صار كالبعيد
ويجوز به فعنه الصورة على فلة ان يعبر بلغة الغريب لغريب ذكره وتكون الاكل به
الغائب المتقدم ذكره اذ ان عينا قال واسم ما اشارت لما كان موضوعا لما يشار
اليه اشارة حسية باستعماله فيما لا تتركه الاشارة الى لشمس الغائب والمعاني

عما زود الركن (الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى ذكر قبله
يمكن ان يجمع الكيفيات راجع الى متقدم عطف المشار اليه وهو الغير يمتنع بما
وطاب المناسب ان يقال هو متقدم ان الغير يمتنع بجملة (او طاب كمرجوب
يقوله من يمان بالقبيل ثم عطف المستثنى بان امراءه اسم اشارة معها
على ان المشار اليه اعماء عامه (امراءه) التثنية ان هذا هو الغرض فيفتح ايراد
الخير لتقدم التكرار وضرر على الاسم (اشارة بناء على ان هذا هو الموصوف فورية قبله (او
وطاب لم يزل ما يطار كأنه مشا هو معي اسم (اشارة) اشعار بالموصوف حيث هو
كأنه قيل اوله الموصوف من قبله الصغات على يمكن من قبيل ترتيب الحكم على
الوصف المناسب الدال على العلم بجلاب الخير بأنه يدل على ذات الموصوف وليس
فيه اشارة الى الصغات وان كان متصفا بها والغير يمتنع بالانتخاب بحسب نفس الامر ولا
خلة الانتظام في العبارة مما لا يخفى ما هو موضوع لمراد من احاد جنسه الخ
الغير يمتنع اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره من قول من كلام الشيخ لبر الحجاب به شرح
المبطل وانما يستفهم على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للمعية مع وجوده لا يعينها
مرد استقر او اما جعله موضوعا للمعية فحيث هي معصية كل من اسم الجنس وعلمه
موضوع للحقيقة المتقدمة به الزعم وانما استقر فارجح ان علم الجنس يدل على وجوده على كونه
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معصودة له عنوه كما ان العلم بالاشخصية تدركها
معصية على كونه (اشارة) معصودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك وهو بل بالالة
ان كانت وعلما ما ذكرنا من تقرير كلامه الخ فاعلم ما فرغ من ان العرب الذين يسمون
المعنى كالتكرار هو المعرب بل بالحقيقة وانما الكثرة على مرد منها الوجود الحقيقة يسمون
بالعلم مستعمل بالحقيقة والمعصية مستعملة من الخارج باذا اعماد الخير بفرله
وفدات الى المعرب بل بالحقيقة فهم ان المعصود الذي هو متروك تحت المعرب بل بالحقيقة
كما هو الخ فال (امكان) واجب وفرد على علمه ايضا كمال (المبتدأ)
بالحقيقة معنى العلم الجنسية وانما اعماد الى كل من العرب بالعلم كان كمالا كونه فام
عز

عز اعادة معنى (الاشارة) فيكون (الاول) الاول وهو امر على البين انما لم يرد بالعلم
الحقيقة (والاشارة) وهو كذا معصية المعصود المعين لغضوه عن اداء ما هو المقصود
من التخرج بالاشارة والفرار به مواضع كحيث يمتنع اولها (الحالة) الحقيقة والاشارة
فيها ارباب الغرائم الكاملة وانما قال امر بالحقيقة المتطوع مع ان المواضع لغزله بحيث
صيغة (الماضي) دالة على مرور مستمرة كأنه قال امر وقتا بوقت على ليم من اللسان
صحة يسمي بعرب بل اجازيه بل لا التفت اليه وانقيه عنه من زمانا يعلم ان
حل يسمي على الحال فيغير المروور بوقت مخصوص ليس كبير ما زلت المعرب بل
الحقيقة وعلم الجنس اذا كان على اصله اذ دخل السور ورايت اسامة فبالحقيقة
هو ان يحاز قلة بل حقيقة (مرد) عليه ان اسم الجنس عنوه لما كان موضوعا لمراد
مراد احاد جنسه ما اذا عرفت بل بالحقيقة وادريه بغيره المسمى من غير اعتبار لما صور
عليه من امراءه كذا ذكره بقوله استعمل به جزء مقنا، يمكن مجازا فكمعصية معصية
تقدم باعتبار المعصود وانما الفرضية به كذا دخل السور وادريه بغيره المسمى من غير
لما ان يدعي ان المجموع المركب من اسم الجنس والعلل موضوع بازاء الحقيقة وضع اخر
مغاير الوضع معصية به ربه بعرفه مع كونه حقيقة اذ جعل موضوعا للمعية
معية من حيث هي كعلم الجنس والغير حينئذ اشير اليه بكون الحقيقة ميمما
مستعملة من جوهر العلم المستعمل معيار الوحدة (الشابعة) من انفعال الغرائز
الخارجية وجوابه اننا لا نسلم على غير تعريف العمود على سائر التعريف
لان التعريف المعصود الى مرد معيار او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان التعريف بها
الى نفس المامية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة به الزمن مسواه في تعريف الجنس
عبارة عن حضور المامية به الزمن وتعرف العمود عن حضور مرد معيار او امراءه ميممة
شمالا يمكن اقتطاب ميم هو معنى التعريف حقيقة اعني الحضور به الزمن واما ان
الحاضر به احديهما هو المامية به (الماضي) الفرد او امراءه هو اختلاف راجع الى
معصية التعريف اعني الحاضر به اليه نفسه بل هو ميم الحضور به احديهما تعريف عمود

وبالآخر تعريف محمد كان مجرد (الاصحاح والكلام) والكلام في الحقيقة
في الجنسي وبيان ان حقيقة ما هي والبيانات في علمه على الوجه قال ان تعريف العدد
ليس شاعرا الفصل في الحاضر في الفرض حقيقة او مجازا في معنى تعريف العدد
في انه مجرد الفصل في الحاضر ليس شيئا وراى، يعلم منه ان كذا الحاضر ما هي او مجرد
اسم خارج عن حقيقة تعريف العدد الحاضر في معنى التعريف مذكور ما اشار الى ان مدلول
العدد معدود ان يكون حاضرا في الزمن في شدة الى ان كان طابح الكشاف في
تعريف الجنس في الحاضر انه لا اشار الى ما يعرفه كل احد من ان الحاضر هو وان الشيخ ابن
الحاج مخرج في الايضاح بان زيدا موضوع للمعدود بينه وبين غيره في بيان علمه
للمعدود بشكل يجب تلك النسبة المخصوصة وان السكالي اختاره في اللسان ان هذا
العدد وبالجمل انما استغنى كذا في تحفته حصوله استغرقت مما ذكرناه، قال
بعض النماذج في تعريفه في غير السماع من حيث هو معنى كانه اشار الى
بوالا اعتبارا واما النكرة فيفصل بها الثقات النعمان الى معنى حيث ذاته وبالا
حاليها بعينه وان كان في معنى نفسه لا كذا من مطابقة النفس وملاحظة
جلي في معنى ظهوره في المعرفة وفي ان مع المعاني من العادة بمعرفة الرضخ والعلم
به فلا بد ان تكون المعاني متصورة متنازعا بعضها عن بعض السماع باذاد ان
على معنى ما ان يكون ذلك الاعتبار ان يكون المعنى متينا عن السماع متغيرا في ذاته
ما هو تامه اذا ما لا يسمي معرفة والشيء نكرة ثم قال (اشار الى تعيين المعنى وحضوره
ان كان مجرد العلم يسمى علما اما جنسيا ان كان المعدود الحاضر جنسا وما هي كانه
واما شخصيا ان كان مجرد انما كذا هو اكثر كما ما من وان لم يكن مجرد العلم فلا بد
من امر خارج عنه فيشار به الى ذلك المثال الاشارة في اسماء لا اشار وكيفية العلم
والخطاب والقبية في الضمير وكا النسبة المعلومة بجملة وغير جملة في الموصولات
والخطاب الى المعارف وكيفية العلم والنوا في العبارات بها بقدر ان معنى التعريف
مطلقا هو العدد في الحقيقة تراكبه جعل انفسا خمسة بحسب عبارات ما استعملنا

اسم

رئيس كل قسم منها بما هو محصور وان لا علم الجنسية وان كانت فليعلم اعلم حقيقة
في الاعمال الشخصية (اذ في كل منها) اشارة بحسب العلم الى حصول المسمى في الرضخ قال
يسير في اذ قلت (اسامة بك) فقلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت وان العوز في اسامة
واسامة اذ في موضوع الجنس من حيث هو بحسب (اشارته) وعوضا كما سبقوا (الاسم)
بلاشارة في علمه بلالة دون جوهر العلم ثم نقول اذ دخلت اللسان على اسم الجنس ما
ان يشار به الى حصة معينة منه مردا كان او امرا ان ذكره تخفيفا او تقديرا وتسمى
في العدد الحاضر واما ان يشار به الى الجنس نفسه وحينئذ اما ان يفصل الجنس من حيث هو
في التقريبات وكذا قولنا الرجل خير من المرأة وتسمى (الحقيقة) والطبيعة واما ان يفصل
الجنس من حيث هو موجود في غير الامور بغيرية (الحال) الجارية عليه الثابتة له في
فهمها ما ما في جميعها في المعاني الخطي (او في بعضها) وهو المعدود في الرضخ فان قلت
فلا جعلت العدد الحاضر في الرضخ في الاستغناء راجعا الى الجنس فقلت ان يعرف
الجنس غير كية في نفسه من اجزاء، بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى ثم الكا من ان
في المعدود الحاضر له وضع، اخر بازاء، خصوصية كل معدود ومثله يسمى وضع
عاما كما مر واما حاجة الى الرضخ في المعدود الرضخ في الاستغناء في تعريف الجنس اذ
جعل اسماء الاجناس موضوعات للمعرفة من حيث هي وانما اراد التبيان بلا
التي لغير الجنس انما تعني الاستغناء في قول يعني انه لما ادعى ان استغناء المعدود اشمل
من استغناء اجمع اراد بسامه بجمع ومعدود متغير بلا التسمية للجنس انما تعني
في الاستغناء في جملة اجمع ان يخرج منه بد اصلا وكذا ما راجع في خصوصية
لاستغناء اذ اجاز ان يخرج عنه واحدا او اثنين جاز في غير، من مجموع بالقرينة الاولى
يتضح في الرضخ ما في فلتب كيف يمكن ما راجع في الاستغناء مع جواز
خروج واحد او اثنين منه واما ما ذكر في المخرج من الخصوصية فلهذا محصور في النكرة
العدد فلتب ما راجع في (استغناء) امرا مدلوله فلا يخرج عنه في من الجماعات
كما ان راجع في (استغناء) امرا مدلوله فلا يخرج عنه في من اجزاء محصور واحد

او اشير نرا رجال لا يفيد بقتله النصحية اذ ليس من ايراد مولود له وحمل كلام على
 تخصيص النصحية بالمجرد بخاصة ان ما ذكره من البيان مشترك بينهما وبين الجمع فان قلت
 لا يجاب به فلو لا رجل بالدار الا بغيره لا جاب فيه الا ان يكون جلا يكون فيهما
 نصا به استغرافه اعداد مولود له قلت (استغرافه لا يوجب تخصيصا ولا يفيد بكونه
 اللفظا نظرا لبيان به اسما اعداد مع كونهما نصا به معانيهما وفوق حصة الفرد فيكون
 جاز قلت اذ اقلنا ليس بالوارث جلا بل جلا ان ار جبال او قلنا ليس به جبال بل
 رجل او جلا بل يفيد خرج عن كل منهما بفعل (الاحاد جازي موزع بينهما) فاصح قلت الفرد
 ان ليس رجال به بغير العدة باو على استغرافه لا ايراد مولود له والعلية والالة لا يكون
 (المتعدد من النصحية كما لا جبال فخرج عنه ما ليس من ايراد مولود له كما عرفنا
 لا جبال اما ليس رجل فخر يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفق واصحابه فينتا
 وان كل واحد من احاد المطلقة اي سواء كان الواحد به فخر العدة ام لا فاصح واذا صار
 لا نطابق به لا رجل والثاني ان يراد به نفق الواحد من حيث هو واحد اي بوجه (النفق الى غير
 الروحوة كما لا بغيره ليس بالوارث جلا بل جلا ان ار جبال وليس بغيره من عدم به شيء واما
 على الوجه الاول ما استغرافه اشمل مثل استغرافه ليس رجال فاصح لا جبال ولا جبال
 ما اوضح عنه في معناه ان تخصيصا لما صرح على كونهما ليس رجال لا يتناول الا
 حرو ولا اشير لا نصحية ولا بغيره جملته لا يكون تخصيصا واذا اخرج عنه
 جماعة كان تخصيصا بل الجمع المحلي بل لا استغرافه يشمل الاموال كلها مثل
 المفرد فنقول اسم الجنس اذا كان مجردا عن ببال الجنسية وحمل على الاستغرافه كان
 استغرافه بشموله لا جبال سماء وهي الاحاد جبالا نسب اليه حكمه ان الظاهر
 انتسابه الى كل واحد واما الجمع جبالا دل على الجنس مع الجمعية جمل اجزائه به
 استغرافه على فاسر حال المفرد في معناه كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد واما
 نص اليه حكمه ان الظاهر انتسابه الى كل جماعة وازي في كراهي التي يكون ضربا
 للجماعة مستلزما لاشير تماثل واحد منها مع فردا لثبوته لكل واحد والى انت
 لاحاد

لها احاد باقية على الاحتمال مع ما يقتضي قياسه على المفرد به استغرافه لانه هذا المعنى به
 يستلزم تكلوا اية مجموع الجمع المستغرافه ان الثلاثة متلاحمة فتنخرج به نفسها وحوا
 من اربعة والخمسة وما جملتها فتنخرج به ايضا به فتنها بل بفعل الكل حيث هو كل جبال
 عة فيكون معتبرا به الجمع المستغرافه وما عداه من الجبال عات منخرج به جملوا اعتبر كل واحد
 منها ايضا ان تكلوا اعداد جملوا الفردية يعمرون الجمع المستغرافه اما بكل واحد واحد
 فيكون المفرد به استغرافه كما قد فعل عنه معنى الجمعية وطار للجمعية كما لا يماثلة
 ان اجرد معا واما بالجمع من حيث هو مجموع كما لا يفيد له لوجبال عنه درهم حيث حكمه امانة
 اغرار بدوهم واحول لكل جبال مولود لكل رجل عنه درهم جباله انوار لكل رجل بدوهم والمعنى
 تمامه ان الاستغرافه ان قلت اذ اصيل او جبال به الوارث جباله فلو به نفق كل واحد
 واحد جباله بينه وبين جبال به الاستغرافه وان فلو نفق الكل من حيث هو كل يكون طادفا اذ
 كان واحد من الرجال فاصح جباله جبال الوارث جباله كما صرح ان مفرد نفق الجماعة جباله
 كان تكلوا الغيرة كما كرم به العرب بالكل قلت فواستار الى عدم الفرد من استغرافه المفرد
 والجمع بغير صورة (النفق ايضا حيث قال لوسلم كون استغرافه المفرد اشمل به التكرار النفع
 وترجيحه ان يقال ان رجل به قوله ليس رجل به الوارث جباله على الجنس والوحدة المطلقة
 مبريا يفيد بغيره نفق الجنس المتعصب بقله الوحدة فيكون عاما خاصا به استغرافه
 وربما يفيد نفق الوحدة المفادلة للنفق جبالا يكون من عدم به شيء كما صلبه كذا لا
 رجال به رجال على الجنس والجمعية مبريا يفيد بغيره نفق الجنس مطلقا كذا
 الجمعية فوبللت على من العرب بالمال جبالا يكون جينز جينز بينه وبين جباله وربما
 يفيد به نفق الفصول التي صور الجمعية ويكون الجنس تبا على صفة الوحدة والاشية
 جبالا يكون من عدم به شيء واما رجال به قوله ليس بالوارث جبالا على الجنس والجمعية
 والوحدة العارضة للجمعية فيحتمل ان يفيد بغيره نفق الجنس كان الجمعية قد
 بطلت على قياسه رجالا على استغرافه الاحاد كما صرح ان يفيد نفق
 الفصول التي صور الجمعية فيكون الجنس تبا صرحا بالوحدة او بالاشية كما لا رجال

جلا يكون من المردية شدة وان قصدت في الوحدة العارضة للجماعة ان لم يرد بها جماعة
 بل جماعة كمال يقال ليس بوضع كذا جلال بل جملة فتلخص له ما ذكرناه ان قولنا
 ليس بالوارث بل يحتمل محضين وليس بمبدأ رجل يحتمل ثلاثة معان واولها ان يحتمل
 ايضا محضين واما لا رجل فهو نفي الاستغناء للمانع من نفي الجنس لا يحتمل غير اصله وان
 لا رجل اذا حمل على الاستغناء لم يكن منه وبين رجل مروي في العروا والبرهانية
 ان لا رجل لا يحتمل معنى سوي والاستغناء واما لا رجل لا يحتمل بان يفصده نفي الجمعية مع
 ثبت الجنس على وجه الوحدة لا انثوية كقولنا لا رجل الا ان العروا والبرهانية رجلان
 يفصده بطلان ما ذكرناه صاحب المباحث الخطا من كلامه انه حمل الجمع المتفرق
 على المجموع حيث هو مجموع وثبت وجهه لا يستلزم وهو كالمرد منه ويحمل انه حمل
 الجمع المتفرق على كل جماعة جماعية وثبت الوجه جماعة لا يستلزم ثبوته لكل
 واحد منها وكل الشارح يتوجه على الوجهين معاداة المتبادر من قول العكس ثبت الوجه
 لكل واحد منها لا ثبوته للجماعة منها او لكل من حيث هو جملة مروي في قول الوجهين
 للعكس جرد اميرد اميرد من العكس ووجه العكس وايضا لا دالة لقوله لا
 ليحمل كل جنس ما سمي به على هذا المعنى اخذوا في قوله ليحمل كل جنس ما
 سمي به بول تخرجه على ان التفرع على الجمعية شمول كل واحد ما سمي به العالم
 اراد ما ذكره سقراط القابل للمول على ان ما سمي به احد من مختلفات وانواع اية
 السمي بالعالم احد من مختلفات لا كذا دالة للجمعية على ذلك بل مقتضاها شمول ما
 سمي بالمجرد سواء كان احدا او لا لان مقتضى التفرقة لا يوجب ما عكس لا
 نقل ان الجمع يتناول الاحراد المشتركة في مفهوم مجرد وهذا هو المراد من غير الجنية
 المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تارة لا اراد ما سمي به مختلفات او امر متفردة مثلا
 اعتبار به اصلا بل ان الجمع والمرد اذا استغنى ما يتناول ما احاد المتفردة كذا لا
 يتناول ان المختلفة لان حيز الوجود على الاستغناء وكثير النفي واما التفرقة انما
 يوجب عليه ان على اسم المجرى حال كونه مجردا عن الولاية على معنى الوحدة اذا
 قيل

فيل ان اسم الجنس موضوع للماصية مع وحدة غير معينة كان تخرجه عن معنى الوحدة والاحدا
 فله على الماصية مخرج على سبيل الجواز لانه استعمال اللفظ في غير ما وضع له لا
 يرد في صيرورته حقيقة عينية وفرض الولاية العارضة واما ان قيل انه موضوع للماصية
 بعد على حقيقة وان قلت اذا لم تكن الوحدة اخلت به بغيره الاسم لا يتصور
 تخرجه عنهما بل لا يحتمل انما يتوجه على القول الاول دون الثاني قلت يمكن ان يقال
 اسمها لاجل ما سمي بها فتعمل به التي الكيفية لبيان النسب والاهل ولما كان اكثر
 الاحكام المستعملة في العرب واللفظ جارئة على الماصيات مخرج انما يوجب جرد
 منها لا عليها حيث سمي بغيره تارة لا على مع اسمها لاجل ما سمي به تارة التوا
 كيب على الوجهين طار اسم الجنس اذا اكلت وجهه يتبادر منه العبد الى التفرع بالبر
 التفرع بها حالته مع ذلك الاسم كانه على معنى الوحدة فاذا دخل عليه حرب
 لا استغناء جرد سقراط العارض اليه من منشا لا يحتمل ولانه ان المجرى الوا
 حل عليه حرب الاستغناء بعض كل مروي لا مجموع لاجل ان المول يريد ان الاستغناء المتنا
 اميرد الاسم شمول المجموع حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملائمة وحدة ومرد به اصلا
 لاجل ان شمول كل مجرد باه لا ينافيه لان اميرد الاسم يقتضي اعتبار العبد في الجنس
 باه الم يكن مناهل امر اخر اختصر على ما هو اقل المراتب اعني مروي به واحدة وان وجوها
 يقتضي اعتبار ما سمي به كذا دالة الاستغناء على مقتضاه ولم يكن مناهل مقتضى لاجل ان
 لانه يقتضي اعتبار العبدية ولا يمنع من اعتبار مروي به مع اخر ولا يوجب عليه ان الجرد
 الاول هو المناسب لغيره لا رجل في الدار وان الثاني هو المناسب لغيره ليس رجل فيه
 ولما انتع وضعه بفت الجمع اذا اراد بالرجل مثلا كل مجرد انتع وضعه بالبر
 والكان كل رجل هو الاول اما اخر العروا الضمير مروي به كل مجرد ليكون المانع من الرجس
 مخرجا بل ان الجسد جرد الاسم عن الولاية على معنى الوحدة جال مانع مخرجا
 بللة على التشاكل جلا وان لم تكن مناهل او لانه لا يكون الا احقاد مخرجا
 فله على الباب الاول في نفس ان النسبة لافاضية تجب ان تكون معلومة للمخبر

كسب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية ما يمكن الاظهار بغير الوضعية فيقال ان خبر
مفعول لا يزيد بالباب ولا على المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لولا الترفع
انه من كونه المفتاح وما يحتمل التقليل والتقليل فلو تعلل اي اخطاب ان يفسد
عقاب من الرضا او حمل على التقييد كان سببا لفتح في العيوب واستعظاما لما هو مرتكب له
بانه يفتح استحقاق عقاب عظيم يكون ابلغ من الزجر ولو حمل على التقليل كان التماس
لزيادة شدة عليه ومنه مراد ان تصيب اذ في خبره فيكون اذ دخل في خبر النصيب
وكل من في سبب المقام من وجه اي لا يرد من امير الدواب من جهة معينة اذ كل
قوم من نوع لم يلتفت الى ان كل فرد من الدواب يخلو من نوع النخبة من مختصين باله
العبء لانه جلاب الواقع ومعتبر هو او اما عكسه اعمى خلو كل نوع من الدواب من
شخص من الماء مح بل فصور طبع المفتاح الا انه مثال لكون المقام للامير اذ يحتمل
او فوعلا التكميل المستند اليه افعال الحالة التي تقتضي تكثير المسر وتحقق في غيره وتقتضي
تكثير ايضا في السكاكي على ذلك كما في المثال من غير ما المستند اليه وفرضه على
مثل ذلك في حالة اخرى يامر اذ امثلة من غير الباب المجموع عنه وصراجه وجه قلما
عن التعديلات التي ترتكبت بعضها في توجيه كلامه اما الوصف او ذكر النفا
للمسند اليه بكونه اي الوصف افعال اذ بالوصف الى ميسر الضمير في السكك المضمرة
لانه الميسر الكاشف او لا بالوقت والمضي المصوري انا يتقيد بها ثانيا بالعرف فله
قال بوله اي النعت لكان الخمرية المراد واولي التحفة اشارة الى ان الخبرية فوله لكونه وانه
راجعا الى ما دل عليه فوله واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمضي المصوري لما ذكره وانما قيل
بينما له كاشف عن معناه مجمع على التفسير والكشف كاشف واولي بالنظر اليه معناه والثاني
بالغيا من السامع دلالة على ان الوصف بلغ به ذل الغاية القصوى حتى طرعا
للمرصد او جارا بغيره والمثال المذكور في الفهم لاول على اي المعزلة والحكماء بان ذل
الوصف هو الجسم اي تعقيب له على رايهم وفيه مع ذل اشارة الى علة الاحتياج الى
مراعى سطله لان المتعدي الجمادات الثلاث لا يتصور ان يكون في القاسم ان الوصف
الاش

الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة تجسب المعنى وان كان مناهم تفرد بحسب المعنى
والاعراب كان في قول الجسب الزايف في الجمادات كما ان قولنا حلو حلو من خبر واحد معني
كانه منزع تفرد البعد والاعراب وايضا الوصفية (ما) طر صر ويجوز ان يخلو على ان
المفرد فخر الالاطه على ان الوصفية المذكورة المتضمنة ذكر النعت وليس فيه دلالة
على كون النعت واحدا او متفردا ومنه مراد الوصف الكاشف هو الكوويل الموصوف بما
بعد بان العريف صفة مخصصة للكوويل وكذا الوصفية مخصصة له او للعريف
وميل الصفة الكاشفة في العيوب وهو ما استلزامه القول والعريف من غير عكس
وعند العلماء التحصيل عبارة عن تعليل (ما) اشترا الى الحاط الى التكرار الظاهر انهم ارادوا (ما)
شتر الى العنوي انا التعليل انما يتصور به بل لا تحمل كاي وطل عالم وتطابقه بل لا تكون جارية
به فربما من جارية صفة مخصصة وفرد يتحمل في حمل (ما) اشترا الى على ما هو اعم من العنوي و
اللفظي ويجعل جارية صفة مخصصة انما فالت (ما) اشترا الى بان رقت مقتضى الاشترا الى
اللفظي وعينت معني واحدا على يذوب غير جارية (ما) اشترا الى العنوي يترامر اذ الى
المعنى بانه كان كسبه الوضغ عتلا للكل فرد من امير الدواب الى قوله والنزح
عبارة عن مزج احتمال الحاط اعلم ان احتمال رجل للكل فرد من امير الدواب كسب
الوضغ ليس معناه انه كسبه يصلح ان يخلو على خصوصية ان يرد كان بل معناه
انه كسب وضعه يطرح ان يخلو على معني كلي فهو الماهية من حيث هي او العبد
على اختلاف الرايين واذ الناموس ليجعل ان يتحقق به خصوصية هذا العبد ويخص
صية فرد اخر فمثلا (ما) احتمال صلا هو المعنى واما احتمال المعارف ما ينشأ من
اللفظ بان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان عتلا لان يخلو على خصوصية كل واحد
من تلك الاشخاص لكونه مرفوعا بانه مخصص صفة كل منهما وليس معناه معني كلي فمثلا
ان يتحقق به فخر انه خصوصية منها ان ياول يذوب في من يذوب في جين في حكم
الفكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء لها اشارة والرقصات وغيرها انما ينشأ
من البعد ايضا بان العرب يطل العبد الخارج كاي الرجل يطرح ان يخلو على خصوصية كل

تكره لانهم يعرفونها بحكم العقل ومن لم يتدبر سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها بحكم العقل
بحكم التعريف بان حمل كلامه على ذلك لا يفسد معناه ما تصور ليما في قوله انما يجب
عنه كون العلة الصفة معلومة التحقيق عن المخاطب وان اراد ان يمدح كرمه العشر
بات غرضه ان المخاطب في سورة التحريم لما كان عالما بالانوار الموصوفة بصحاحه من
النسب الى الله عليه وسلم كما ان المخاطب في سورة البقرة عالم بهيئته سبحانه اذ لم يعلم
تكرهه (الاولى) عرفت في الثانية بان وجه بقصود التعريف في التنكير وقصود التثنية
بالتعريف فكل منهما يتناسب مقامه كان توجيها توجيها اخر للكل الكتاب
ودعا لما يتوجه عليه من اختصاص العلة بوجه المعرفة لان جودها في الفصول
مجرد التعريف وانما قال مجرد التعريف تنبيه على ان قصود التقرير بجامع قصود مع الـ
التوهم وذلك لان تكرير الفعل يفيد تقرير معناه وخفي في ذهن السامع مبرها كان
مقصودا بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم ولو سلم انه اراد ذلك
اقول توجيه كمال العلامة بما ذكر من ان السكاكي لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد ان
التكرير خواصا عرفت وانما عرفت بانه يفيد تقرير الحكم وتفرقة يتصل بالحكم بان
الحوالة التي هي كلامه ليست على كلامه وانما اراد ان يسلط المذكور ووافقه بقرب
ذو العقل وانما سنده اليه ترسعا بقول الفاضل ولو سلم اشارة الى اننا نسل
انه اراد بقوله ان مطلع عليه ما هو خلاف كلامه بل هو مجرد على حقيقة يتصل
ذو التوجيه ولو سلم انه اراد به خلافاً لمعناه بل جعل كلامه اشارة الى ما
ذكره في خبره انكرب انت اذ لا يلزم منه حمل التاكيد على غير المصالح ولا يرد عليه ان
التعريف مستبعد من التقرير ولا ان الغرض من التخصيص كانا في كل من اليمين واليمين
لغة كما هو الحوالة ولا يخفى انما كانا في الغرض لان الحوالة على ذي العقل صفة
مستغنى عن تراعي وفوارده في ذي العقل معناه البحث في سبب التاكيد لاصح الكلام
ولا يلزم على هذا التوجيه ان السكاكي اشار به بانه ياكيد لاصح الكلام اشارة الى
ايمانه الى اليمين فاكيد لاصح كلامه ولا يابى سريه بانه يصحح به كثير من امور
يا

بما ليس منها بل يناسبها ولا يرد مع هذا التوهم بالتاكيد المعترض وهو كما هو
بانه اذا قال جاءني زيد فقبضه احتمل انه اراد ان يقول جاءني غم فقبضه وقبضه
بزيد مكان غم ليمانيقوهم ان بعضهم لم يحن الى ان لم تقصوهم اي اطلقت الفهم وار
دته من عودا الى اليمين فالتاكيد يرفع قوهم عدم الشمول بلغة الله
الفهم اذ انما جعلت الفعل الرفع من البعض كالرفع من الكل بناء على انه في
كل شخص واحد والرفع انهم اشتبا لم يطرحوا اشترا لم يطرحوا وروى كلهم بما هو
بعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون قوهم عدم الشمول بلغة الفهم اذ علم انه اراد به
الكل لاكن يرد ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصور عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى
كلهم لذكره بالظاهر ان الكلام حينئذ جازا اسنادا يارب كقوله التاكيد لكل واحد
واخوانه داعيا لقوهم هذا الجواز حيث جاز انما اذا قلت جاءني الفهم كلهم ففهم منه انما
حاطة والشمول في احاد الفهم فكيف عاوا يلزم من ذلك الحاطة النسبية وشمولها
لتلك الاحاد الا ترى ان قوله كل الفهم معلوم انما يبيح شمول الاحاد ومع ذلك لا يحتمل
ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد طارعا بعضهم واعلم ان نسبة الفعل الى
فهم من البعض الى الكل وجه اخر وهو ان يراد من قوله يمين يمين ويمنون يكون الجواز لغة
اما في المعية التركيبية واما في لغة العقل والتاكيد فكل لا يرجع هذا التوهم ايضا بنا
مل ولا دالة لا مجموع على ما هو في قول ذكره في الآية الخفية في اصول الفقه
ان ما يرد اجمعون في الآية الدالة على انه عن اخرهم اجمعوا في زمان واحد على السجود
كانه قيل سجودوا كلهم مجتمعين في الزمان فادع معهم وفسرنا بليس عليه اللقنة
لانهم الفهم اذا اجمعوا على اشتغال المأمور به في زمان واحد ولم يتخلل احدهم
عن ذلك الزمان كان مخالفا لغيره اجمعوا في الزمان فادع معهم وفسرنا بليس عليه اللقنة
احدهم انه يقتضيه وقوع اجمعون في الزمان كونه مبروحا ومعرفة والظن انما اشار
اليه الفاضل وهو ان اجمعون في التاكيد يعني كل واحد فلو تكرر كل واحد في الاجتماع في
الزمان فكل واحد مبروحا مبروحا والحوال عن الاول ان قوله كانه قيل سجودوا كلهم في

كون سجودهم في زمان واحد على

يحتج على بيان لمحصل المعنى لا يوجب للمعرب وعز الثاني انه وان كان ينبغي كل الا ان له اقل
استغناء فيقول على الاجتماع بلا يعوز ان يلاحظ في تلك تلاحقا المعاني لا طرية في الكني
لكن امر وما مناجحة وصوران ذكر عدم المشمول انما يعوز بآية توضيح والابور فيل
دفع قديم التجوز صرا انما يبع اذا اراد بالتجوز ما يتناول العقلي والعقوي واما اذا اخبر
بالتجوز العقلي لا يشعر به كمال السكافي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاليوه به
اذا كان المراد ان لا يفتقر بلا السماع بحكمة في التجوز ارسعوا او نفسيا ناجلا بد
من التفتق لعل المشمول انما يتجوز لغوي لم يبرح في التجوز المذكور على هذا التفتق وتو
بل لا اراد انه لو جمع قديم ان يكون الجاني واحوا منها ولا سناد اليها انا وقع سموا
يكن ان يقال على هذا جاز ان يراد بكل جمع قديم ان المجي كان من العفو ولا سناد الى الك
انا وقع سموا لا يبين كون الثاني ارجح لجواز ان يحيط الا يتطاح من اجتماعهما كما
اذا جرد ان كنية زير مشتركة بين عشرين واسم بين ثمانين فغير من لا وليه فاذ اتبع
لا اسم الكنية على بيان لما اباد ايضا حاد ان كانت الكنية ارجح من اسم حال
فردا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشعر من الاول وانما اذا اشتمل بكنيته اكثر من
اشتماله باسمه مع كون الكنية مشتركة دون اسم فاذ جعل الاسم على بيان لما
او جماع ان المتبوع اشهر وان كان البيان حاصل بدون (فول رد الزاد
اسم علم لم يخصص به بل يفسر فسادا اصيل فحق يحتاج به وجعه الى على بيان
ان تو سموا بعد الوعدة يري ان على البيان معان جعل هذه الوعدة سميت ان
لم حيث لا محال ان يتوهم كونهما في حوز غير مودة العرف فدرائه اشتباه اما من اشتر
الاسم بينهم وبين غيرهم واما من حوله اكل الا اسمهم على غيرهم لشاركتهم في اسم
اشتهروا به من القصور العناد كتمود ولوا الفيل على (الاول لا توهم في ذلك الاشتباه
مع على البيان معان لو مع الا ايل التفتق واعتناء بالمقصود وجعلنا له عرشا
توهم غير بلوا لوطارت الوعدة بينهم اسمنا تحفظا لشيعة فيه بوجه من الوجه
لا يلزم البتة ان يكون اسما تحتل بغيره اي ايجاب اختصاصه به على الاملاز اما
الاختصاص

الاختصاص بوجه ما جلا بد منه وامله بالغياس الى بعض ما يلاحظ عليه لعل المتبوع
اما تحفيضا ان قصور بعلمه البيان اراثة اصيل محفوزا اما تحفيضا تقفوا ان قصوره
ايضا مقفوز فيع اذ انقصوه المرح لم يجب الاختصاص اصلا لا لطفافا ولا زوجه
صن ان الموصوف فيه علمه بيان لما فيه من ايتاح الصفة وفيه اشتباه بكونه علما
به هذه الصفة جعل صاحب المبتكح الكتاب صرا في التفرقة نعمت عليهم بولان الصرا
المستقيم ومثبه بقوله صل الله على الكرم الناس وبقوله جلان وقال فيه اشعار
بكونه علما في الكرم والعقل وشار الشارح رحمه الله بقوله جلان احسن الى ان جعل علما
عنه بيان احسن من جعله بولان لا يميز احدهما انه يدعي قلله الصفة المهمة والا
يفتح من على شأن البيان دون البول والشا ان لهما اشتباه بكونه علما سيما ذكر انما يقع
من جعل علما في تفسير الكرم الا افضل كما اعترفت حيث قال واورفت جلانا في تفسير او ايضا
لما كرم افضل يجعله علما في الكرم والعقل واشبه ان يتطاح المتبوع وتفسيره فابدا
على البيان دون البول ولما ان تقول انه اختار البول في الآية وذكر له فابدا في تراو
توكيد النسبة بناء على ان البول يحكم تكرر العامل والثانية اما اشعار بان الكرم
المستقيم بيانه وتفسيره صرا في المستقيم التفسير ليكون في الشرعادة بصر الحزم بالان
ستفاعة على ابلغ وجهه واكده واخفاه ان معانير العابد تميز مظهر بقاء في الآية الكريمة
بوجه ان اختار فيه البول لانه العابد ارا اولي مختصة به واما الثانية فيمحل منه ايضا
اذا فرغ من تصور الكل ففسر المتبوع وايضا حكمة مسيما لما ان ذلك لا يكون مقصودا
اطيانا منه كما به على البيان وانا مشبهه بقوله صل الله على الكرم الناس لا لطفافا بل اذا كان
يفعل يفصو به تكرر النسبة وايضا حكمة المتبوع معان فسادا يتغير البول ايضا ولما
يوزع على البيان فضلا عن ان يكون احسن ولا بد من اعتبار هذا التفسير في المشبه به
ليوا من المشبه ويختص به عرفة ويولع المبتكح ايله الى ان الداعي الى البول
نه مستر اليه بحسب التفسير والبول مستر اليه في الحقيقة بانه قال واما الحالة
التي تفتح البول عنه فهي اذ ان المراد فيه تكرير الحكم وذكر المستر اليه بقوله توكيد

ذكره والغير فوله عنه واجع الى المسنوا اليه بول على ان المبسوط منه مسنوا اليه
وفوله وذكر المسنوا اليه بعون توكيد ذكره بول على ان البول مسنوا اليه والمبول توطية
فيكون المبسوط منه مسنوا اليه بحسب الظاهر والبول مسنوا اليه بحسب الحقيقة
وهو الذي يكون ذاته بغير ذات البول منه فترتفع عكس ذلك فيما
البول المسمى ببول الكل من الجف وبمثل بفرله ففرض الله اعظمها وجنوا بحسب
كل لغة الطلحات وبغيره فله نكرت الى التبر بلكه اذا جعل التبر جزءا من العلة رات
فقل ان ذواتها انما يتماثل غير ذلك عن بول الفلانة انه لا يقع به صريح الكلام
اقول نعم فقل وقال العلة على ثلاثة اشكال غلط مخرج محذور كما اذا اردت ان تقول
جاءني حمار بمسدة لسائل الى اجل ثم تواركته فقلت حمار غلظت نسيان وهو ان نسيان
المقصود بغيره ذكر ما هو غلظت ثم تواركه بذكر المقصود معلوم ان ما يقع به صريح
الكلام وايضا يقدح في روية وبكأنه وان وقع به كمال بحسب الاضراب عن اول المعبر فيه
بكلمة بل وغلظت بول وهو ان بول المبسوط منه عرفه ثم عرف انه غلظت وهو ان بول
كثيرا بالغة وبغيره يشترط ان ياتي من الذي الى اعلى كقولك هو بول كذا كانه ان كان
تعمد التكرار التبع بقلبك نفسه وتري انه لم تقصدا لاشبهها بالبول وكونه بول
شتمس راد عاه الفلظ ما هناك انما هو ابلغ به المعنى من التصرح بكلمة بل ولولا ذلك
لغوا شلما ما وقع به كلامهم لكان اولي والنكتة به (الاياه) ان البول هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة في نفسه بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود من نفس
التقرير بان قلت ما اذا فعل بفرله بالمحتاج واما الحالة التي تقع بيانه وقيل
بهي اذا كان المراد زيادة ايضا بحسب ما يخصه من اسم مفعول فاما ذكره من النكتة البول
يكون (ما يقع به) بحسب اليب من مقصود ايا الحقيقة وهو ما هو فلهما قلت يجمع
معنا التوهم انه جعل الزيادة بحسب البيان بحسب العلة على المراد خبرا عنه ولعلها
بوة به ذكر ما معنا انه قدم ذكر التوابع على تكثير المسنوا اليه بول ككلامه
لغات به بيان توابع العار وفي الخلق اعراضا يحتاج ما فاما مقصودها فيكون المقصود به

بوصف البيان فيها زيادة الايقاع والمصنف رحمه الله لما قدم مباحث التكثير على التوابع
اقتصر به على البيان على ذكر الايقاع فاما بول التوكيد لما فيه من التفتية و
التكثير لما شاعرا اراد تشيعة ذكر النسبة اليه حيث ذكر او اجلا وثانيا بغيره فذكر
في النسبة فتكرر العامل حكم بول العلة في العلية رات سابقا واحقا واما قوله (ما يقع
بجمع على على التوكيد) فاما بول التوكيد من جهة ما شاعرا وفرضه في مجرور اعلى على ان
التوكيد بغير البول من جهة ثلاثة ااما به الاشتغال بلفظ المتبع فيه يجب
ان يكون بحيث يكلفه وراية التابع كذا بحسب زيادة العجيلة عليه لم يرد بالاراد بول
به المثال التكرار فلهذا على علمه بجازا كما يرد صور كلامه بل اراد ان ما يحجب فترتب
الى بول الفاعل ويظهر منه ان المقصود من نسبة الى بعض الصفات كانه قيل العجيلة شيء
من زيد ثم بين ذلك بول بغيره بغيره سبب التكرار اجلا بغيره فلهذا على بعض النما انما
سمى بول الاشتغال الاشتغال المتبع على التابع ما كان اشتغال التبع على المقصود بل حيث
كونه دال عليه اجلا متفاضلا به بوجه ما حيث تبلى النفس عنده كذا اول متشرفة
الى ذكر التاكيد متشرفة له بحسب التاكيد لخطا لما اجله لهما بل مبينا به بغيره بول ان نحو
جاءني بول غلظت او اخوه او حماره بول غلظت لاي بول اشتغال كما يشعر به كلامنا لاجب
حيث اتفق به بول الاشتغال بمجود ما يستلزم بغير الكلية والجزئية فانه هو الاكتمال
يفتح انما راجع لثلاثة اشكال في بول الاشتغال بل صرح به شرح المعط بول قوله ضرب زيد
غلظت من بول الاشتغال بغيره زيادة توضيح لغير المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما
سمى بول اشتغال لان الفعل المبسوط الى البول منه يشتمل على البول اليتيم ويغير ما راجع
مخاطبة اذا اسنوا لزيد لا يكتفي به مرجحة المعنى فانه لا يعجز للحمه ودمه بل المعنى فيه
وكذا الصليب بغيره بول فانه لم تقبل ذاته بل شيء منه وكذا السؤال عن
الشعر بفرله على يسلمونه عن الشعر الخرم لا يغير الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف
ضرب زيد بغيره فانه بول غلظت لان ضرب زيد بغيره يحتاج الى شيء اخر وكذا قوله فقل
لا امر سامه وفي الزيادة ككلامه لم يفسر من بول الاشتغال ان شئكم ان يستجاد سن

[illegible]

العقل دون الن كيب لان نسبة مطلق المحي. اليه في الفعل مضمون بان ذال
المطلوب مثبت في احد من به نحن مجرد وانما في غير مجرد. وان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من علة المسئولية بل من علة الجملة فان قلت فعلية تفصيل له
للمسئولية حيث يمر عن فعل كل واحد من بل هو على حدة قلت اما ان يفتق جاء
في الجلتيز قدرا على مطلق المحي. وانما يبين تعدده شناعة الفعل او تفصيل المسئ
بانه قد حصل من احد المذكورين او من اخر بعينه متاخيا او غير متراخ اقول يشير الى ان
تفصيل المسئولية هو بان يشار الى تعدده وامتيار بعضها عن بعض حسب الوقوع في ال
زمنة اما على التقارب او الترافى فانه هو هو المعتبر في باب العكس دون ما عداه فترتياز
حسب القوة والضعف او المحل والمطلوب فان المرد في قوله مررت بزيد وحماد بعرض
مرورا واحدا في قوله مررت بزيد وحماد بعد مرورين واحترز به عن خروج ان زيد
وعمر بعينه يوم او سنة وانما احترز عن ذال لانه من القسم الاول اذ العكس فيه اجاب
تفصيل المسئولية مع اختطار جزب العامل الخ فالعكس فاعه واما تفصيل
المسئولية وتعدده حسب الوقوع في الزمنة بانما استبعاد من التغيير بالتفريق لاسي
العكس وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسئولية مع اجازة وهو اخرج به
انه انما يقال اجابني زيد لان عمر لم يعتق وانما المحي. شتبه عنى انما ان هو انما
عتقاد انما حدث له بعونى المتكلم المحي. وعز زيد لا قبله ان قوله ان عمر الظالم يحى
انما شاعر في المحي. وعز به لما يستبين منى وعلى هو الا يبعون نيا الا ان هذا
يفهم لامراده ففتح الشركة بينى به عدم المحي. انما ان الشاعر ان المتكلم انما فصر هذا
الفصر بعونى ففتح المحاسب اشتراكى في انتفاء المحي. عنى في صور كلامه
واما انه يقال انما اعتق وانما جاء الى ان يكون فصر اميراد يعلم بفعله احوال
يوجه ذال لانه يلزم حينئذ ان يكون للثبات التي فعله لان جابذة كونه معلوما
للمحاسب لا تراعى فيه خلافا ما استعمل لان في فصر القلب اذ لكل واحد من النقيضين
ثباته من جابذة فاصفة وهو موقوف بقوله جابذة في زهر المحمدي فصر لامراده ان

المخاطب يعلم صفاً لا يثبت ويقويه بلا ما يورثه فيه فان قيل ففصلها من التسمية على
حال المخاطب به تقرر صوابه ونفي خطابه فلما ذكر استعماله يفصل عن الفعل
كلما لمز المخاطب انه يقتضي عدم المجيء فكما افعل ليس بكتب المشعورة ما يورث على
ذات الوجود ما توفيه سرى انه حكم به فمؤله جازي زير بل عمره بان (اخبار عمر بن زيد
رفع غلظا ومعناه ان تعلقه زير ورفع غلظه ومبذول سان ولم تكن انت بصدد الاضا
عنه ثم توار كنه بقوله بل عمره واثبت المجيء له وجعلت زير ما به حكم المسكوت عنه
مصر ومحكم عنه الى تاييده وفرض هذا المعنى مشا ومالكه واما اذا انتم
اليه لا نحو جازي زير بل عمره وهو يفيد عدم مجيء زير فكما وذات الوجود معنى لا يرجع الى
الاجاب المتقدم الا انما بعد بل يغير نفي المجيء عز زير بل عمره لان زير بل عمره حكم المسكوت
عنه واذا ثبت بلا بعد النبي كقول ما جازي زير بل عمره اجادت تاكيده النفي السابعة
ويبقى ما بعد بل على الخطاب المشعور بغير المحذور المبرد بتامل وقيل بغير اعتبار
الحكم عن المتبع فكما قال ذات الوجود ما له حيث زعم ان بل بعد النبي كذا ان بعد
منفردا (اكتفاء ان عدم مجيء زيد يحفظ ما منى ان يكون له ما جازي زير بل عمره
اليه لمز المخاطب ايضا حيث قال يقتضي اثبات المجيء لعمره مع تحفظ نفيه عز زير بل عمره
المجيء مع عمره على نفي اثبات او الحكم متحفظ الثبوت الى قوله ارجيه تحفظ
افعل بعدا بنى على ما توفيه من كل انز المخاطب رحمه الله عليه به (اثبات نفي لما ان
مرب اثبات المجيء عز المتبع الى التابع يقتضي عدم مجيء فكما ذكر العزم
فيه عنه الى تاييده يقتضي مجيء فكما ذكر المفعول عز المبرد ان الفلك به (الاسم الله
المعصوم عليه يبيد الفعل المنفي من ان المفعول كان له قلت بل ما جازي عمر
لما كان به (اثبات الفعل المرجح من ان الذي ملا جازي وعنده بغير مثبت والنبي
به كذا المتبع بمنزلة المسكوت عنه واما على مذهب الجمهور فييه اشكال
ذات الوجود الحكم المذكور به الكمال هو النبي ولم يصير الى التابع على من صبح ويمكن ان
يتكلم فيقال الحكم هو المجيء من حيث يقرر نسبتته اعم من ان تكون اثباتا او نفيها
نسبة

نسبة المجيء الى الاول نفيها ثم صوب عند الى الثاني اثباتا وجعل (الاول بحكم المسكوت عنه
واما من يقول ان المجيء متبعي عن المتبع ثابت للتابع فلا وجود للمعصوم عليه قوله بل
بحسب امر خارج وهذا الثاني من قول اللفظة ثبت الحكم احدى مختلفا فان كان (ما طرأ
المنع استيعاب التحسين وعدم جواز الجمع الاستيعاب استيعابا حقة وجواز الجمع بينهما
تقرر مذهب الجمهور ويقويه ايضا ان الاصل تغير المعلوم والمقصود عليه لفظة القول
على سبيل التفسير على كريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون
غيره الخ حاطه واجمع الى ملاحظة معنى التحسين ولا مواد كانه قيل واما الفعل فهو
لتمييز المستر اليه من غير الاشياء الطائفة للكره ما من ان اليعا يثبت المستر
ومعنا صرح في فصل المستر على المعصوم اليه وكذا اخضه بالعبادة معناه تميزه
ونفردا من غير المعبودات بالعبادة لتكون العبادة مقصورة عليه تعالى وكذا نفرد
واختص بما الى ميز المنزلة عن المثال موا قبله من اختصاصه بالنسبة وكذا قوله تعالى
يختص برحمته من يشاء وبالجملة تخصيص شيء بآخر يميز (اخر ما ان يجعل
التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا به العرب حتى طاركا انه حقيقة فيه واما ان
يجعل زيار التمييز بمقتضى (المعنى ملاحظة المعنى ان معار تكون الباء المذكورة
طلة للمضمر نفور للمضمر فيه اخرى يقال به تخصا بالعبادة تميزه بها مخصصا
ايضا بـ لا يري انه البطل المعصوم وانما من جنس البطل عليه مبا لفة افعل
اعلم ان من جنس الجنس مبا لفة وادعاء له كرميقان تتفارب ان احدهما انما عوا الخ
المعصوم عليه من ذوات الجنس بل من النقطان بملقا الخ مع عز مرتبة ذال
الجنس واستحقاقه ان يسمى به فهو مما عوا ملتحظ بالعلوم والثاني ان المعصوم
عليه تروجه به الكمال الى حد طارعه من انه الجنس كله والى هذا اشار من قال
الفعل عن (اكتفاء ان يصر الى الكمال ونحو ذلك من ان يراد بالجنس المعصوم
ان الحكم عليه مسلم لا تطا به معروية على كريقة قوله ووالله العبادي لا يعرف
انه بهذا الصفة وهذا المعنى من مذهب (المعصوم الجنس كانه لوجه اوله ونوعه خبرا



ثم عري بطلان تعريفه وحضوره في النسب حسب هذا الاعتبار لا حسب مفهومه بل بغيره
واما ثانياً فبطلان طحايا الكتاب انما جعل هذا معنى التعريف وما يورثه لا معنى له
الفضل اجاب او لا بانه لم يفصل بينه لا يعرفون به تلك الحقيقة فصر المنسوخ اليه على المست
كما توهمه ذلك النزاع بل فوضه معنى اخر وفيها ليس راجعاً الى التعريف والى فهم الكثير
ادعاء وخود الروايات بان هذا معنى التعريف الذي به المعلوم وما يورثه لا معنى للفضل
والجواب الثاني ان طحايا اخباه به يدل عليه عبارة الكتاب بصريحها حيث قال يعرف ما
مطلوبه الفصل كما نقله ومعنى التعريف به المعلوم اما الواو الفاعل على ان المتغير هو
الناس الوتر بل قلنا انهم يعلمون به اناخرة او على انهم الوتر ان حطت صفة يعلمون
واما الجواب الاول بعبية بحث وذلك ان كمال الشيخ او الاعنى قوله وافهم جنس البطل
عليه يدل بصرحه على ان هذا المعنى الوتر ليس به نفس المنسوخ على المستنسخ بل هو
ميد لولا المتروك وكلامه اخر اعنى قوله بل انه حقيقة له وراه ذلك يوم ان ضل
فصر المنسوخ اليه على المنسوخ كما اورد في الكتاب حيث قال لا يعرفون تلك
الحقيقة بما نقله من كمال الشيخ لا يعرفون ذلك التوهم بل هو كونه وحقيقة الفصل ان المنسوخ
اذ اعرب بالكتاب تعريف جنس ما في فصله الى ان المنسوخ اليه متوكل ام اورد ذلك في الكتاب
وان ذلك الجنس لم يثبت الا له كان ذلك الفصل المنسوخ على المنسوخ اليه اما حقيقة
واما ادعاء وان فصله الى انه غير ذلك الجنس ومعلومه وليس مغايراً له فهو من جنس
مغاير لغيره الفصل المعنى ومعنى فصل الجنس ومعنى فهمه (الانقطاع به وهو المعنى فيه
حيث يكون التماثل عنده كما يقال يعرفون ويتكلمون وليس فيه دعوى فصل المنسوخ
على المنسوخ اليه وبالعكس وميد من المناقشة لا يخفى على ذي مسكة بفصل الفصل
بانه لا حقيقة له وراه ذلك معناه ان حقيقة ذلك وهو حقيقة هو وفوضه
المعنى في قوله من يعرفه يعني وفوضه العلامة جميع مع اشارة الى معنى الاتحاد وقوله
لا يعرفون تلك الحقيقة تاكيد له بليس به كلاماً اذن دالة على فصل المنسوخ
على المنسوخ بكل ذلك التوهم ففهم ان هذا المعنى الوتر غير مبرور مع التعريف الجنسي
ان

وان الحزما الحيز عليه النافذ من جهة الكتاب من ان اللام على المعنى الثاني تعريف
الجنس المسمى بتعريف الحقيقة كما انما على المعنى الاول تعريف العمويان قلت
قوله الشيخ وكيف ينبغي ان يكون الوتر حتى يستحق ان يقال ذلك له وجه يشترط
المقصود دعوى الكمال بان الرجل اذا كان كاملاً به كونه بطلاً عما به استحق ان
يقال البطل المحامي له وبشأنه قلت يربح ذلك التوهم ما عفيه به مرد دعوى
الاتحاد وانه صريح في دلائل الاتحاد ينبغي دعوى الكمال حيث قال قوله صور البطل
الحامي وتشير به الى معنى علم انه كان ولم تعلم انه غير كان كما في زيد المنطوق ما تروى ان
تقتصر عليه معنى البطل المحامي على انه لم يحيط لغيره على الكمال كما في زيد صور التمثيل
والان يقول انه خامس كونه يعرفه الصفة والكمية تروى ان تقول الطاحيل الخ واد بغيره
وكيف ينبغي غاية ما يتوهم من استحقاقه ذلك الوتر الاتحاد بان الرجل اذا اتحد بمعنى
فهو الصفة ومعناها كان ذلك هو الغاية القصوى به كونه بطلاً عما به وكماله
اذ اقر حقيقة الامر كان ذلك الوتر غاية ما يستحق به الاملا والاسد عليه وابلح
به اثبتك شجاعة من جعله مجرد امر ايراد (الاسو ك) يقول له زيدا اسود من خمر حقيقة
الاسو ك ايضاً بان قلت ذكر الشيخ ان قوله صور البطل المحامي وزيد الاسو
وما اشبهه كمال على معنى الوهم والتفويض وان تصور المتكلم به ظاهره شيئاً لم يرد
ولم يعلم ثم حركه بحري ما علمه قال وليس شيء ما غلب على هذا التعريف المرسوم من
الوزير فانه حركه على انه معروض به وهذا شيئاً ثم تغير عنه بالغ كقولنا اخوله الذي
ان تروعه للملة شجيلة وان تقضي الى السبب يقتضيه وما ذكرته من ان اللام على البطل
الحامي والمعلوم والاسو ك تعريف الجنس بناء على الوهم والتفويض بان هذه الا
جناس فصوصاً (الاسو ك) امور موعودة معروفة قلت انما اعتبر معنى الوهم
والتفويض بناء على ان دعوى الاتحاد يترتب من جنس الاسو ك ايضاً يتبعها الا ان تصور
ذلك الجنس صورة وشكله شيئاً موعودة تفويضاً لولا ذلك الوهم كمن دعوى الاتحاد
بلم عدم الوهم عليه ما وصلنا ان قيل فاعلم بالقبول ولذا التوهم ان هذا المعنى عنده

المتناهية في البرهان والاعتبار وما كان له وليه شيئا ما غلب على صفات الضرب المر
 معوم فإشارة إلى أن الوجه فيرجح بغير ما نحن بصدده أيضا ومنه البيت بأن الموصول
 فيه لمعروف مفعول ما صورة الوجه وأجراه مجرى ما علم مع مفعول معوم وهو وجه فصل المر
 إليه علم المستوفى إلى أخوه هذا لا من اشتراك في التسمية أو إيراد إلى ما يشار إليه
 (الآخرة المشعور بها وليس له أن تنوع في القوة البطل المحامي وما سدد والمعلوم لعمري
 تلمس البلية وتكونه محال على الكلامي الشئ خيبر فإن قلت على ما ذكرت به كخبر
 المعنى الثاني للمعجز لم يكن هنالك فصلا بما يورث البطل فقلت بما يورثه هاتان الوا
 لتعلم أن الورد بعينه خبرا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر فتقول الكلمة مع حينه مبتدأ
 مطلق وما علم المعنى (أول المعنى) وهو معوم ذلك هو المصير أيضا حصر المستوفى المستوفى
 إيراد إلى لم يخلو غير المتغير والتامس الذي بلغه أنه يعلم وجه الآخرة وإن ذهبت إلى أن
 لا نفس على المعنى (أول المعنى) وإن ما ذكره من أن البطل يغير الحصر ميان الباطن البطل غلبا
 لا يمان ما يورثه بهذا الوجه كذا من متبعوا جوابا وبمعونه أن يقال كلمة مع بطلها على
 الوجهين مبتدأ ما بعده خبر وليس مطلقا بل في موضع آخر (التقديم ضربان
 تقديم على نية التأخير وتقديم على نية التاخير فقول الضرب (أول تقديم) معوم في التا
 الخية تقديم يعكس على نيات (أما طاعة المعنوية والعلانية) لأنه المحكوم عليه
 وأما من خففه قبل الحكم أن لا يرد الحكم وفعول النسبة ولا فوعها معوم مسطور وخفف
 المستوفى والمعلوم معاً في الزمن ضرورة أن النسبة لا تغفل إلا بعد تفهيمها لا كذا
 يلزم من ذلك ما هو المخلو أعني تقديم المستوفى على المستوفى وأما ما يرد الحكم المحكوم
 بما لا شئ أنه لا يرد من خففه المحكوم عليه في الزمن قبل الحكم فمع لما كان المحكوم عليه
 هو الذات والمحكوم به هو الصفات كذا ولما قل أن ملاحة قبل الحكم به أما أنه يجب
 ذلك وما سواها أن لا يرد تخففه قبل الحكم بعونه به التعقل وأما ما يرد تخففه قبله
 الخارج بلانزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجية لا أن تنسب (أو لعلنا لتأدية
 المعاني حسب ترتب تلك المعاني في التعقل ما به الخارج وبالنسب إلى العلل أن يفسر
 التقديم

(التقديم في الزمن) بل إنما يدل عليه الفعل المضارع (قول من يفصل بالاضارح) لا
 استمرار على سبيل التجرد والتفخي حسب المقامات ووجه المناسبة أن الزمان المعنى
 المستقبل مستمر يتجدد شيئا فشيئا فبما سبب أن يراد بالفعل المراد عليه معنى يتجدد
 على كونه جلالا للماض لا نفي طاعه والحال السرعة زواله وما يدل على أن المضارع
 أو يورثه معان (أما استمرار أن السؤال يكيف غالباً إنما يكون غير ما هو المستمرة فإذا
 قيل كيف (أما يجب) بخبر محييج أو مستقيم لا يخوفناج أرفاعها إذا كان أحسن نوع
 استمرار واجب أيضا بأنه لا يرد ما يخصه معان الحصر بل التخصيص بالذمة
 أن المراد تخصيصاً لا ثباتاً لا تخصيصاً بالثبوت لا كونه ميان كون التقديم معوم الز
 زيادة التخصيص نوع خفاء وهذا المراد أن التخصيص بالذمة حاطل بلا تفاوت نوع المستوفى
 أو آخر رعاية ما يقابله ترجيحه أن الأخير لو كان مؤخر الاحتمال معوم أن يكون معنوا
 الأخير بما إذا ذكر الأخير خصوصاً ما ثبات به معوم من التزم ولما وقع تخصيصاً بالثبات
 به مجرد أنه المراد احتمال مكان تخصيصاً بالثبات من تفوي بالتقديم وأراد به
 وطبع المبتاح قابل بالحصر ميان إذا كان الخبر من المشتقات فهو وما أنت علينا بغير
 أقول من هذا الوجه في ذلك المراد أن التقديم إنما افتتح الحصر ميان على ما ذكره من أن التقديم موصول
 على أن المخاطب أطاب به أصل الحكم وأخيراً مفعوله بمطارة المراد الميزان عند التكلم مفعول
 به في الذكر فاصبروا بالمر تقور صوابه ولا خطابه وهذا السبب مشترك بين الأفعال والآله
 والمشتقات بل هو أجواباً مياناً لا أن معاني الأجسام والحيوان والجواهر مثلاً أمور
 ثابتة غير متغيرة بل يقع الخطأ فيها في (أما من العرفية) يعلم بليقت اليه
 خرم إذا قلت هذا العلم أنه مع أنه مقول لغيره بالتقديم فيقول في الفعل من المذكور
 وثبوت لغيره التقديم في هذا المثال إجماد في الفعل من المذكور أعني المستوفى وثبو
 ته لغيره لم يكن معيوا التخصيص بالخبر البطل بل التخصيص غير به وتاخيجه أن الزمان
 إذا وقع به فعل وأريد تخصيصه بهذا التخصيص يشمل على الثبات وفيه ميان يصرح بما
 الثبات وهو وبهم التفي هنا كقولنا أنا سمعت به حاشيته وربما يعكس كقولنا ما

انما قلنا مفادها انما يصح بها بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تغيير يكون تخصيص
العملية انما يتلوه لا بما يقع عنه والمصنف نسب التخصيص لها هنا الى ما يقع عنه وما يليه
ان يقع العمل بخصوص المسند اليه كما لم يعرف بين ما اذا قلنا هذا وانما قلنا هذا
وسيلة العوز بينهما وظاهر كلام الصالح انه ان استعمال احد يعني الجمع يجب
وضع اللفظة على كل كلام على الاشتراك المعنوي كما هو الكلام العوز بينهما وبين قوله فيل
صوابه على ان احدا اسم يعني الواحد بل ان احدا مصعب على هذا القول واسم على قول الصالح
وما خلاص القول المشترك في اللفظة بالزاهه معهما وان جعل كلامه على الاشتراك في
اللفظ باللفظ او في
اللفظ الكلي طارفا كان السلب الجزئي انما طارفا هو مصور مع لها يجب الكلي يصح
ان الروية الواقعة على كل احدا متعينة والبرهان في ذلك ان العمل فكلها على الوجه
الذي ذكره النعمان على ما يعلم وان خاطبنا في افعال التخصيص ما هنا ان يقول ان كان
النوع يروية واحدة على شخص معين كمن يوشك ان يقال ما انا رايته زيد يكون هناك
وهو زيد هو طارفا هو ان كان يروية واحدة على احدا يعني يقال ما انا رايته لاجل ان كان
اودا هو واحد بانه وان كان غير معين ما كنه معهود حيث تعلق الروية به بحقه ان يشار
اليه بذكره باعتبار ما يصح ان يقال معناه ما انا رايته احدا بانه بوضوح قوله ما انا
رايت زيدا واعلموا بانكم الى غير الروية اجادة تقع الروية بالسبب الى كل واحد من
المبطلين وان اختلاف في التعميم والنصوصية بمعنى عموم الروية لكل واحد منهما
ظاهرا ان العمل المتيقن به اعتماد المتكلمين مستند الى واحد بل لا يحتاج به رد فكل
به الباعل الى نفسه غير كل واحد واحد وان كان النزاع يروية واحدة على كل واحد منهما
عبارة ان احدا ان يقال ما انا رايته كل احدا الثانية ان يقال ما انا رايته احدا
وهو اخص من الاول في ابدانها المعنى المذكور فمع خفاء مودقة ولفظا اختلافا بينا
وتدعيمها ما قد رتبنا وعنهم ان قولهم نفس النعمان لا يقتضي ان يكونه من تارة
اجوز بان يقرر في علمه ان فمقدم لفظ الكلام الترجيم التي تطلب به انما يمكن
تلا

تلا العارضة اذ يقال حينئذ لا نعلم ان تقع الروية به قوله ما انا رايته احدا على لكل
احدا لان النعمان ترجحه الى الباعل لكونه باعلما وانما تعلق له بالعمل والمفعول فيكون ذلك
الكل لا على ان المستعمل ليس باعلما للروية المتعلقة باحد من قولهم ان يكون هناك
افضل من رايته احدا كانه فيل ليست الروية في احدا من الناس وما محذور فيه لا
غيره اورد به تفسيره معنى ما تكلمت انت كلمة لا غير من المراد بهاد بفعل التوهم فصرح بالوجه
التخصيص بها في عبارة البتال حيث قال بان انت هنا لفظا كيو المحكم عليه يعني
الكرب عنه بانه هو اغيره بالتاكيد المحكم فيه يعني ان لا غير تعلق بالحكم بعدم الكرب
الى اسناد الى الغير وضع فصولا سموا بالحجج انبيا على النسيان حقيقة لا ما وما
وهذا على دمع التجوز والسمو والنسيان بالتاكيد وليس هناك احدا ما نعلم
ان جعل متعلقا بعدم الكرب ابداعا تخصيلا كنه بهذا المعنى لا يصح وقوعه به تفسير
لانكبات الشارح العلامة فزارد به هذا المعنى على سبيل التجوز او انه
السمو والنسيان افعولة الروية ان خصوصيا ذكره المعنى المتبادر منه بان لم يعرف
بما كان سموا على ما يقتضيه كلامه حيث قال فيكون سموا ان لم يعرف وان عرف
ونحو كان نسيانا ان فصوله معنى اخر ما زنا الروية المعنى كان تجوزا واعلم ان اللفظ
الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا قلنا ابتداء راجعا الى المثالين متاويلين
كروا والمفعول وجعل قوله غير مشترك تجوزا وسموا ونسيان متعلقا بقوله في ولفظا
فال بغيره في غير غير ان كتاب تجوزا وسموا ونسيان والفعلية غير موجه الضمير هو
المثال الاخير من التي ارفقت به هذه الروية وفرد تعرف لبيان حال انما سعت في حيا
جدا به لا ابتداء اي وصلت عربيا ان حال سعت به حاجته ارفقت انما به حاجته
ايها ابتداء كانه يزعم انه يعلم بالمقايضة الى حال انما سعت به لا ابتداء الا ان لزوم
ادها الخطا في الباعل اجادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كما في ظاهر لا
يقال التكرار انما يدل على النوعية بالمفعول او غير والخصر انما يستلزم تقدير النفس
يم بلا مودته في حال من ذلك يشعر بان ما بله تروم ان التخصيص في قول المصنف ثم ما

نفسه انتباه التخصيص بمعنى الحصر وليس كذا الربط اريد به ما الصحيح وفوق التكرار يتروا
بلا ان يحيا فكلوا لانا فنقول انما حطت النوعية بالتقديلا او غير وفوق حط تخصيص
التكرار وفوقه يتروا بوزن تقويم التقييم وهو الخامس ولو فرض ان المراد الحصر فهو
ايضا حاط بكونه كما فرضه ثم ما فعل استنتاج ان زاد المعنى شيئا اخر اقول اذا قيل شئ
اصغر اناب تبادر منه كونه شرا بالقياس اليه بل هو قيل لا غير تبادر منه ايضا كونه شرا
بالقياس اليه وتاخره انما يكون معناه ان المراد صوت الكلب عند تاديه وعجزه عما
يعرفه فان في العجاء وهو صوتة دون تبادر منه مرفقة صبر على البرد بلا يشله فيه عاقل
بمضاه عن ان يجزم بنفيضة وحينئذ يعلم ان الحصر الحصر وهو المعنى باستناده من البلاغة
فعم لو اريد كونه شرا وخيرا به الجملة لجاز ذلوا اختلاها بحسب الاضافة
احرصا المقارنة به التقوى لو قيل احرصا ثبوت التقوى لكان في فهمه ان المقارنة كما
لغزبه الاشتغال على الارزاق في قولنا لا يخفى ما فيه من التعسف لعل هذا العاقل انما
تقسيمه في توجيه العبارة رعاية جانب المعنى اذ لا يخفى ان تتنزه الغير وهو ما يصير
علة للفرق ثم ان احدى صفات المعنى لا كنهه به باختيار الضرب على ان تتنزه الغير
فما طرأ به العلة وشبهه بالحالي فتم له كما ان ثبوت التقوى هو لا طرأ به العلة
وعنده كماله تتم له باسناد لا طرأ الا بالمرع والبرع الى البرع وقال المصنف عز
الوجود به يفرض نسخ الايقاع معناه اتبع عاربا ان اتبع عاربا المستند الى القاء
صريحه ما المستند الى الفرق كما ذكره وما اى تقريره كى للامان لعل مثل غير
الحكم ان لعل مثلا فربما يخلو على غير اشتقاق مما تله المخاطب ويقال مثلا
لا يخلو او لا يخلو مثلا بمعنى بلان لا يخلو عليه بل يخلو عليه الكلام حينئذ كناية به الحكم
مصرح به بل لا الحكم عليه وليس فيه ايضا تقريره من ان الانسان كان الكلام هو
خو به يخرجه الاستقامة دون امالة الى عرض اى جانب وان قصد وجه المخاطب با
لجمل كى ان ذلك التقرير بما اضيف اليه مثلا بانسان غير المخاطب مما تله اريد
بلغة المثل وهو يخلو ويراد به مما تله مطلقا وحينئذ اما يخلو نسبة الحكم به
اليه

اليه كناية الى عن تسبعا اضيف هو اليه او ما على الاموال وهو الكثير الشايع كان
مستعملا على سبيل الكناية به الحكم كى ان تقريره على المستندى للامان وفوق كشفه به
الشرح عن صفات المعنى على ما هو وليس به الكلام حينئذ تقريره اصطلاحا بالمخاطب والبقية
وعلى الثاني وهو ان يراد بلغة مثلا مما تله مطلقا من كناية به النسبة لم يكن فيه تقرير
يفى بانسان غير معين اريد بلغة مثلا لما سرور بالمخاطب ايضا المعنى ما ذكره
المعنى فيه بعينه نفس على ما ذكره من استعماله على الوجوه الثلاثة لعل غير واذ
تحقت ما ذكره فلهذا فورا، فلهذا انه اذا اريد بلغة مثلا او غيره انسان غير مخاطب
مما تله او غير مما تله لم يكن معناه تقريره مصطلح بغير المخاطب سواء كان ذلك المراد
شأن معين او مطلقا وان حمل التقرير على غير المصطلح اعني ان يكون به الكلام نوع جمعا
كان مجردا به صورة العقبين كما يفهم من قوله لا يخلو كى ان يكون به الكلام نوع جمعا
فوله كى ان يكون له مثلا لا يخلو اذ لم يرد به معنى فكمعنا وانما هو غير محتمل التقرير
كما لا يخفى وكهنا ايضا ان قوله من غير ارادة تقريره بغير المخاطب موكر للاستعمال على سبيل
الكناية لا في غير ذلك معناه بعضه وزعم انه لا بد من ايرادها استعمالا بغيره الكنا
ية والثاني ان يكون معناه ارادة التقرير على ما ناستعمله في كل ما لا يخلو او الكنا
ية وفصلها التقرير على انما ينسب اليه كى تقريره كى للامان كى اذ كان معناه
زعم انه مما تله للمخاطب مع كونه خيلا بغيره مثلا لا يخلو وعرفه بان ليس مثلا
له وفيه حيث ان الكنا هو عن قصد ذلك المعنى ان ايلكن انما استعمالا من كناية
ان يكون المخاطب غير خيل ما هو خيل به في المماثلة مرة المراد انسان بل يخلو به ذلك
ففي الخيل عن يكون مما تله وعلى اخص او طامبه كانه قيل بلان خيل مثلا لا يخلو هو
ليس مثلا الحكم الا ان يفرض المعنى ان معناه ان يخلو عن المخاطب بغيره الكناية
ونفي المماثلة بغيره التقرير وايضا لا معنى للتقرير بمعنى الغيرية ولا اثباتا خيلا
المثلية وفوقه للمستند اليه المستند اليه الكنا هو ان القيمة المستند به يفهم
راجع الى المستند اليه مطلقا وان كلمة فوله للتقليل وان جعله اجمعا الى ما ذكره بغير

ية سائر الكلام كانت للتخفيف وانما قال بالاول المستلزم وسأعنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتل معنى الحكم العبارة الواضحة ان يقال ان مجموع السالبة الجزئية
وية مرجحاً بقوى الحكم بعض الايراد هذا المراد بقوى الحكم على جملة الايراد والكنهية
مستلزمة لانه تحتل الخ والاف ان يجعل على ما على اخرى وانما كان اقرب لانه ان
جعل على ما على اخله بان احد الرضول مطلقاً لم يجعل الحكم فسيما للعلم وهو
مستفجع وكذا ان يصر الرضول بالتأخير ليعتد اورتية وان يصر بالتأخير ليعتد
لزم مع صريحه على جعل الاخص موزعاً فسيما الطاحي وحيث بعد انما ليس له
ان تقول بغير الرضول بالتأخير ليعتد فخر المعلوم بما عذر راد يلزم من
تقييد ان على خطاب الخارج ان اشلة المعلوم استبعاد ولو قيل المراد بالرضول
التأخير عن اداء النقي التي لم توفى على العمل العامل بكلمة كل والمعلوم ما على
اطلاعه بشهادة الاشلة المذكورة يهيئ عكف محمولة على اخله ولم يخ
القرار جعله وكان اقرب حيث العبارة ان لا اشكال في المعنى وكان الشارح اراه
تطبيقه على المصنف على كلام الشيخ وابقاء الرضول بحيز النقي على الكلامه با
ختار المصنف على اخرى بقرائنا ويلفظ رجب المعكوفين تفسير الرضول بحيز
النقي وهو الضمير على ان لا يتقبل معهود في النقص من اعتبار الرضول
كما المصنف في رجل يشعر بان الله في الرجل للمعهود الرضول كاختار بعضهم
وزعم ان الله تعالى في قوله ادخل البيوت حيث لا يحرم بينه وبينه
كحيد واما كونها للجنس بمعوات الا بقاء المقصود به هذا البيت ويجوز تفسيره بوز
مثلاً ويجوز تشيئة رجمه واجيب بان المراد هو الجنس اداء حقيقة ما
بالباب موجود في المعهود وفي تفسيره لمخصوص ايضاً واما كون نفع الرجلان في
الرجل بالمراد به نفس الشخصية وحيث اجمع على اشكال لانه متى اولا رجم نفع
بالباب الجنس وفي الرجل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقادير على ما لا يغير
نعم ولما عاين الرجل الجنس ايضاً ولا يخفى ما فيه من التعسف لان اقطار السد
الي

اليه على يد صاحبها على مغايرة اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسيفاً فاصح
وايضاً يفسر كونه الحكم بربيعاً بذكره هذا القابل خطاب القاصر او اذ خال الروح
خير السامع ورسد المعايير لم يدخل بينهما حرب الضاد لانهما معاربان لا اول اذ خال
الحرب ابتداء الثاني استزادة الحق الحاصل حيث لم يقل اما القاصر اسلم على ان لا
القاصر ان يكون (منزل من ابنى على ضرب) بها خفيش حيث جوز ابدال المخبر من غير المتكلم
والخاطب بول الكل من الكل نحو المستلزم من رت وعليه الكريم المعول واستلزم على ذلك
بقره تعالى ليحفظكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الفيز خسر او الباقين علم ان الفيز خسر واصف
منصوع عن موصوفه للزم اما موصوع الحمل او منصوبه فالواو بايلزم ان يكون كل نقت مفرد
به اجزاء فقتا على ما قطع عنه بل يكون معناه معنى الوصفية كما يفوته تعالى ويل للكل من
لمرة التي جمع ملا واستلزم على امتناع ذلك لولا ان يكون البول ينبغي ان يصبوا في
البول منه ومن ثم لم يجوزون من رطل بول الكل لما كان مولود مولود الاول ولما يور فيه
القاصر من غير المتكلم او المخاطب وهذا امر بالمعاري فان البول بغير البول منه يراه
التقريب يمكن ان يفسر منه به (الامادة) لان مولودها واحداً في الاول زيادة تعريف خطاب
بول البغى والاشتمال والغلة فان مولود الثاني فيها غير المولود الاول واجاب كما خفيش
عن الربيع اتحاد المولودين ببول الكل اذ لو اخبرهم ما في الثاني تاكيوا الاول ان
بولاً عنه واتحاد التواتر لا يتبع كون البول بغير اجابة زائدة كما في المثالين المذكورين
الثاني منها بول على صيغة المسكنة والكوم دون الاول اما نقصان تعريف الثاني عن تعريف
في الاول ما يضر في ابوال التكرار الموصوفة عن المعرفة خو من رت بول رجل عاقل
اذ رت تكرة اجابة ملا تفسير المعرفة وان اشتغلت المعرفة على جابرة التعريف النقي
حلا عنها التكرار جاز فلتق على جواز ان يكون القاصي صفة لغير المتكلم فلتق
اجاز الكسائي وصف غير القاصي بـ خوفه تعالى ما له الاسود الغرير الحكيم والجسم على
انه بول رجوز في الكشاف وصف غير المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير اير ص في
من المشهور واما غير المتكلم بما يبعد ان يفرض الجواز ضمير المخاطب على قوله وان لم يجر

فيه نقلا صريحا مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة ذهب بعضهم
 الى ان الالتفات مزج حيث انه يشتمل على ثلثة هي خاصية الترتيب من علم المعاني وحيث انه
 يحسن الكلام ويزينه من علم البديع والسكاكي اردده في المعاني في البديع خصص
 هذا المثال المعال من حيث امثلة السكاكي لما فيه من الوفاء في القول بقوله الذي لا يتصور
 به غير هذا المثال ايضا فخرها بل غلب به الحسن كونه جانه حكم فيه بان فيه التبعات وال
 وليس كذا العلم اما ان يقتضي التماس ان يقال كحاوي بعول عنه وكذا قوله قد كوت والذكر
 يصحله وينما جانه اثبت فيه التبعات مع ان الرواية بتاء الخطاب الى غير ذلك يعلم
 من الروايات التبعات عنه ليس بمشروط بان يكون مسبوقا بالتفسير لكن فيكون
 التفريح بان في قوله لتلك التبعات ادل على هذا المعنى واما تفريحه بالتبعات في قوله
 بان انت تسعد باسمي القلب معمودا واخلفته ابنة الحواما عيدا حيث قال بالتبعات
 كما روي حيث لم يقل واخلفته فيه ان قوله باسمي القلب في تفسيره فليعلم ان المثال
 على المقصود معراج اشتقاق الشاعرا بعلوم الرواية في البلاغة وشعره الاجابات التي
 هذا المثال صور ما به باب الالتفات حيث يمثل بها طاب الكتاب واحتمل على ذلك
 متروكة كما اشير اليها في المباح وان كان بعض ما لا يخلو عن تعسف مما يرجع تخصيصه
 بالذكر انا نعلم فلهذا من خلافاتم الى القول بقوله ان ما ذكره به الالتفات من العا
 برة العامة يقتضي اعتبار هذا الغير فيه اعني كونه على خلاف مقتضى التماسه وروايت
 ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في عينه عوار وظهر
 اي غرضه محض منها العوار بالتم والمتمشرون القوي بفتح الهم وسخ يفتح في الموراد
 كان سائلا فان لم يسل بهدور من يفتح ايضا يقال غمضت عينه غمضا رصحت
 ومطام امضه الجرح امضا ظاهرا او جعلا وفيه لغة اخرى مضه الجرح ولم يعرفها الا
 والكحل بعض العين اي جرحها بهذا الاخر من تفسير الجرح ولا يقال ما ذكره الفصح
 من العادة العامة للالتفات يدل على اعتبار هذا الفيداي كون الخطاب واحدا
 الحالين عن الجرح ايضا وان لم يصر صوابه جلا جرحه في تفسيره وتفسيره بالخصوص
 فلهذا

فنقول تلك العادة انما هي بالقياس الى السماع بملا بان يكون واحدا في المعاني والتبعات
 كونه لتبعاته وانما يلزم من ذلك ان يكون الخطاب واحدا جوازا تقوده مع وصية السماع
 متى كان الخطاب في كل موضع ذو طوع اسع مكانه والخطاب شجر على لما شوله وينور
 تحتها انواع والبشع شجر كيب الراجحة يستلزم به ووجه ان الكلام اذا
 نقل عن اسلوب الى اسلوب كان احسن تفكيرية اخلاصه في البديع في السكاكي في
 كما هو من حيث الجصور في غاية الضهور وكذا في العمل القوي في كما هو من حيث السكاكي
 من حروفه العادة جانه اذا سمع خطاب ما يترقبه من اسلوبه في ان له زيادة فشاك
 ورجوعه في رغبة به اما صفاء الى الكلام تنبيهه على انه في الروايات غير متساوي بل الغرض
 افول الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع الى خطاب مراد وجعله راجعا الى غير ما يترقب
 كما هو من حيث الجصور في غاية الضهور وكذا في العمل القوي في كما هو من حيث السكاكي
 كحل على الوسول اذ مع مورا من بان يفصلا لا خير قوله تنبيهه على انه في الروايات غير متساوي بل الغرض
 خاله سائلا وكلامه فيما ساء على ما سبق فيقتضي انه اراد بقوله في الروايات غير متساوي بل الغرض
 جانه ما صاعدا من غير ما يترقب من عالمه ويزيد في الاشارة بلغة البديع والمصرا بان
 الضمير في قوله على انه راجع الى الغير المذكور اخيرا جانه ما صاعدا من غير ما يترقب من عالمه ويزيد في الاشارة بلغة البديع والمصرا بان
 وفرضه في الروايات المعنى حيث قال على ان الاول والاولى في عالمه ان ساء الدواعي الغرض ما عن
 السبب ولما ان جعل قوله في الروايات غير متساوي في الروايات الاخير بتاء على ما سر من المصحف
 حكم البديع وان يقول جمله على الاول صحيح حسب المعنى ايضا بان بيان الغرض اولي جسا
 لم رافعه في بيان السبب واعلم ان صاحب الكتاب لم يجعل قوله الاية على السبب
 بل في غير ما سلك بل صرح بان السؤال عنما في من المصلحة والحكمة حيث قال ما رقت
 ما رقت انما قوله فعل الميراث ان تأتوا البيوت منكم ومنكم فليعلم قلت كان في قوله لم
 عن سؤاله عن ما مثله وعن الحكمة في نفقاتها وماها معلوم ان كل ما يجعله الله عن
 وعلا لا يكون الحكمة بالغة ومطمة لعباد بدوروا السؤال عنه والكسور ابيوا
 حرة يفعلون هذا اتع ما ليس من البر في شيء قال فيقول ان يكون استكماله للمادة كذا انما

مسالت ضرب زيد عبود ام طاح طاح من مضمونه قال سيبويه اذا قلت ازيد عنونك ام
كانت المنة منقطعة بينك وبينه لانه تغير كنهه بكونه عبود الى انه ليس عبودا وانما
عنونك مسالت عن التأول لم يقطعت سطة لم يكن لفرق الامام ابادة واعلم ان حزب
احد جنود الجيلة بعد المنقطعة يجوز ان يكونوا انما لا يمل ان شاء ولا يجوز ان لا يستعمل
لانها تفسر بالمقطعة اذا كان استعماله بغير المنة فان استعماله بالمقطعة مع ما
يجوز قوله من ان يرفق ام عمر وشاذ قليل واعلم ايضا ان المنقطعة اذا اولها مبد
جاء اولها ان تلي المنة فليسا مثل ما وليا لتكون مع المنة مبتا ويلاتي والعبد ان
يعود مبتا ويل ما اضيف اليه اي خذ ان يرد عنونك ام عمرو يعني انها عنونك وخوذك
ازيد عنونك ام في الدار والغيت زيدا ام عمرا واعنوك زيدا ام عمرو جواز احسن الا ان
المعادلة احسن وانما استعصنا في نقل هذه الباعث على معاد بها الفرقة لا
التعليل النامية ما نقله الشارح لا هذا الكلام عن تقرير زيد ما هو في
الشرك والجزء يكون جوابا عن سؤال محقق فيه اشراط بان السؤال به نفي لانه ليس بغير
وانما يصير محققا اذا رفع ذلك المفعول بان مسالمه فيجبوا لما كان في (الاية) مرفوعا
تحققا ذكر ايماء على كسري فحقها اذا تحققت وانت تعلم ان الغرض من ذات السؤال في
حققة (الاية) وهو السؤال الذي لم يسأل محققا الا انما سؤالا وهو المفعول في المفعول
فيما جاز في نفيها ويزيد اسبلا اياها بما يكون السؤال الذي هو الغرض من حققة
وانما المفعول بان انتاب السؤال والجواب بالسؤالية والجوابية معروفي (الاية)
ومحقق معناها والجواب ان كل الكلام على جملة اول من جملة على جملة لما في
من الزيادة تلك الزيادة تشمل على تكرار الاستاد وتقوم فيه وعلى كفاية الجواب
للسؤال به كون كل منهما اسمية حرمها جملة فعلية والتخاطب بينهما ابرم
عنهم كما هو جوابه في ما صنعت ما حمل على الجملة اول ما قوله وان الامة عن
عدم الحزب جملة فعلية صحيح ان الكلام في الحكمة الباعثة على نه الكفاية
المهمة والحزب الجواب ان يقال ان السؤال جملة اسمية صورة ومفعلية حقيقة
بيان

وبيان ذلك ان قوله من طاح طاح اقل زيدا ام عمرو ام طاح طاح غير ذلك انما هو
عمرو ام طاح طاح انما يستعمل بالعدل او في الكونه متغيرا ميقع فيه لا يمل ولما
اريدنا اختصار وضع كلمة موداة اجتماعا على تلك الفوات المعطاة صالحة ومقتضى
لغيرها استعماله وانما التضرع في تقريرها على العمل بدارت الجيلة اسمية به
الصورة المعروضة تقوم ما يدل على الفوات وبها الحقيقة هي فعلية منه بايراد الجواب
جملة فعلية على اطل السؤال على الكفاية حاطة حقيقة ولم يترك ذلك الترتيب
الا اذا منع منه مانع كما يجوز في تعليل من ينجيكم من محلات البر والحق قل الله ينجيكم بان
نصركم اختصار ما هنا ارجب فيقول المستنوي واما قوله قل في حال مرجعي العقل وهي
بمع قل ينجيكم قوله قل من خلق السموات والارض ليقولن خلقن العرش العظيم مع
وراء على اطل اذا مانع فيما حكوا حقو المقال ودع عنه ما قيل ان يقال ان سلطات
عن الحزب وانما هو فيقال اذا كانت الفرقة على الحزب كطاعة وكان معنى الكلام
نصبا اليه يجب ان لا يستعمل على احكامه قوله انما سؤالا ان الحزب وانما اكثر الله
لغير قليل العبث لا حرج به المسك في مباحثها استنباط من هذا الوجه كذا في
عشرات الكلام ورجحنا على خلافه واما قوله الفتل اني لقتل بلعير المحزوب
فيما جاز في الثابتية في الجمهور وانصبا يحوي الكلام اليه بل هو الرمح عليه قوله
تقلى ذلك في الفطوح حياة لسلطته عن الحزب ما ان الفرقة انما تزل على نصر
المسؤول واعلم فصول التعجب ما ان كون المنزلة نفسه مما يجب ان يفصلا بالتعجب
ايلا على قصود اذ يراى ان مجرد اثباته للمستنوي يخرج ما يفيد التقوى
حب التكرير لم يرد به خروجه عن ظاهر (ما) واداء المقصود لاحاله فيها بل خرو
عن الفيل الى اضيف اليه العلم اعني اباداة التقوى فيرسل به عدم اباداة التقوى بل
بتلك الظابفة ولو قال فيرسل او يمدح اباداة التقوى لكان التفسير المعنى وانصب
ليسا وكلامه لانه انما تقوى خروجه عن اباداة وبما لما يتوهم من انه بواسطة
اباداة تقوى الحكم بالتكرير فيخرج به اباداة التقوى فيخرج عن عدم ما بل عن الظا



بكثرة ايضا وانما لم يقل مع عدم فصول التقوى كما يشعر به لغة المبتاح حيث
 قال واما الحالة المفترضة لاجزاء المنصور هي اذا كان معلوما لم يكن المقصود من
 التركيب تقوى الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على ما يقتضيه سوزا الكلام
 تعليل لقوله وانما لم يقل فيكون التقوى وانما قال مع عدم اعادة التقوى ولم يقل مع عدم
 فصول التقوى ليشمل ما ذكر ضرورة التخصيص ويدل على ذلك قوله مما يعرفه اعادة
 التقوى اعم من عدم فصول التقوى وهذا هو كغيبان العلم بان اعادة التقوى اعم من عدم
 التقوى فتكون عدم اعادة التقوى اعم من عدم فصول التقوى يخرج به صورة التخصيص ما
 تردد على ما ذكره المصنف في ايراد المنصور كما ترد على السكاكي وربما يتوهم ان ايراد
 قوله ليشمل راجع الى عدم فصول التقوى ان لم يعله لكونه شاملا ويومعه ما مر من قوله
 ليشمل ما مر هذا المعنى عن قوله ذوو سلم وهو يتوهم ايضا انه قريب من بعض النسخ
 لغة اعم باخو وعلى هذا ينبغي ان يكون قوله ليشمل يخرج حيث يقع الكلام
 لكنه يفيد ضرورة تكرار الاستناد به عبارة المبتاح اشارة الى ذلك حيث قال في
 الكلام بالاعتبار الاول هو ان يحرك على ما هو بان جعل انا متبعا وعرفته غير ذلك
 يفيد التقوى الحكم ولا اعتبار الثاني وهو ان يفرد انا مخرجا ثم يفيد التخصيص بان
 تركه حكم اعادة التخصيص يشير الى انه لا اعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا
 وفردت ما فيه اشارة الى مساد ما اذا اكدوا وهو ان يكون في افعال الفصول مطلقا
 يتناول الفصول بالذات والفصول بالاتباع وحينئذ يخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن
 المقصود من تفسير التركيب تقوى الحكم بان التقوى فيها مقصود تبعها بان قلت ربما
 لم يفصليها التقوى اصلا اخصرا اذا تبعها قلت بحيث لا يقرب التقوى فلهذا
 ولا يربى التركيب ايضا لكونه يفيد انه لان الكلام به اعادة مقدر بما يقتضيه عدم
 ولا المراد يشتمل غير المبلغا خداحي بما يكون مع عدم حكم ما به بالثبوت
 هذا المعنى قوله بالثبوت يدل اشتمال فتكرير العامل اذا المعنى بثبوت ما ذكره
 غير بعيد لان الجملة اللامعة خبر متبوعا من ثبوت اليه ضرورة وهو مبني على ان
 ١١

الخ اوجب علة الربانية لا اسناد الجملة حيث هي ان يقول (ما نكحها) مثلاً في نفسه
 مستند الى ما به ومع تقييده به مستند الى يدور اما المجموع المركب من ان نكحها وانما
 والنسبة الحكمية بينهما بل مستند اليه ولذا قوله ونحوه وانما نكحها ابوه بانه من كل
 لهاب واما قوله ان الخبر هو الجملة براسها جزاها ساعات التي لا تتغير معانيها وحينئذ
 فنقول ان المنصور البعدي ما يكون معلوما اذا اراد ما يكون معومه به نفسه غير
 انتسابه الى من حكمه بثبوت له مستند اليه او انتسابه عنه والي قول على اراذنا
 ذال ان جعل المنصور البعدي مقابلا للمنصور السبي وبسببه يكون معومه مع
 الحكم عليه بانه ثابت الى مطلق التعليل بغيره ومما في تفسيره بظاهر المنصور
 السبي على تفسير البعدي كما بين في الشرح والمجموع الجملة بان المعنى من يكون كذا والمجموع
 ليس بمنصور حقيقة بل المنصور الحقيقي هو ما نكحها في نفسه فخر الى ما به ومع
 تقييده فلهذا ان يكون مرفوعا على السكاكي انه يلزم على صواب ان يكون من كل
 به ونكحها ابوه خارجا عن المنصور البعدي بل عرضا بانه ايراد للمنصور مع انه مجرد
 ومن اخرج عن المنصور السبي يكون واسطة بينهما ونحو ذلك بعض اوجه راجع به
 البعدي مقابلا للمنصور البعدي ما يكون معومه ان في نفسه من غير انتساب الى غيره
 انتسابا حقيقيا حكمه ما بالثبوت للمنصور اليه او انتسابا عفا ما لا يخفى انه تعسفا
 يفيد منه عن عبارة به تفسير البعدي وعلى هذا ان الفيا سر ان جعل خبر
 زيد نكحها ابوه مستندا سببا وانما جعل كون المنصور سببا مطلقا هو حيا لكونه
 المنصور الكلام جملة بل يستثنى منه خور زيد نكحها ابوه ويمكن ان يفسر بان
 جملة علق على متبوعها بانها بل تحتها التفسير بانهم جعلوا كون المنصور سببا
 احرازها في معرفة كون المنصور جملة حيث قالوا او ما كونه جملة بل التقوى او لكونه
 سببا بل ان يوجب او لكونه سببا حتى يتوصل الى معرفة كون المنصور الكلام
 جملة وما ذكره في تفسيره يقتضي ان قرب او لكونه جملة حتى يعرف كونه سببا
 وقال طامبه المبتاح هو ان كون المنصور سببا كما يدل عليه خبره اعم من ان يكون

وسياؤ كلامه ايضا حيث قال اذ اذ كان المنصور ميبا وانما عرف كل نفس من الميسر على
حوة ولم يكتف بلاك اول لعدم تناوله خزانة ابيه وان البناء فيفتح تغيير المنبي عليه
البحر صوكا اساسا من ملا يصور على خزانة ابيه من بني على ابيه ولو بول البناء بلاك اساسا
او الحكم وقيل سوان يكون منهم المستور الحكم بشوته او انتباهه عنه مكنة العلي
غيره لستل المنبر مالا كنه يدخل فيه غرضه ابيه ولو في المنبر يكونه مالا
لخرج عنه ايضا خزانة من كلو بلز الوصل واشترى به الثاني كونه المنبر مالا لخرج
من كلو ابيه وما يخفى انه سوا الاكفة الناسب ان يقول اذ اذ كان المنبر مالا
وايضا لا يحتاج به طابكه اجد المنبر الى ضوئنا الشجر به خزانة ابيه بوزير انظر ابيه
لان المنبر مالا ليس مالا كنه فيفتحه وليس المقصود من تغير التركيب تغير الحكم
بلاك ابيه من اخرج به فيوه اخر ويكن ان يقال ان اذ خوله فواتر به يعيونا فيقبله طبع
سليم على ان المعنى الثاني معنى السكر بل لا يبعد ان يكون امثال ذلك الرمز التاويلات الخ
ية المعينة للكل التي هي فيه بمنزلة كثرة الملح في الكحل وحينئذ يكون المنبر
السيبي وذا الوان المتبادر من العبارة على ذلك التاويل وان المنبر السيبي مالا
للمنبر الخ مفعول كذا وما ذاك الا الحيلة نرجح مني وهو الزمان الخ فيل انما
ما افعل ربا مقتضى فيقال كلمة قبل فربما زمان ميلهم ان يكون الشيء كثر ما انفسه
ان يكون الزمان زمان اخر فهو خرج له وكذا الذي ترفد ال على زمان مستقبل ميلهم
ان ترفد وجود المستقبل بالمستقبل ويلزم احد المحذورين وان جعل ترفد بمعنى الحال
كان كل من حال المستقبل ما خوة اذ ترفد لاخر ومثلا ترفد في امثال قوله
تقدم الزمان الماخ وسياتي الزمان المستقبل والحكمة ما شافشات راعية لان
التقريبات تنبيهات بعم اعمل العفة منها ورتلها العبارات ما هو المقصود بها
والتيكم بالعلم في ما ذكره اما الغرض مني ما يستعاد من علوم اخي بلا حيلة
جانب المعنى وذا الفواعل اللغوية المنبئة على الفواعل وكذا المحذور
وحدوثه فيفتح مجرود الكل وحدوثه سواء انما يول على ان يفتح مجموع العمل المركب

من

من الزمان وغير متخدد حادث بتخدد حرة الخ صور الزمان وليس المقصود وانما المقصود
تخدد المنبر الخ صور الحرف وما ذكره ايدل عليه بان تخدد الزمان ما يستلزم تخدد ما
يقارنه بل المقارن للزمان الماخ مثلا جاز ان يكون تخدد احاد ثاميه كضرب زيد وان
يكون مستقرا كعلم العه والصوت ان دخول الزمان الخ من شأنه التغيير في مفعول العمل
يودق باعتبار التخدد في الحرف وذا الزمان الناسبة بينه حينئذ اكثر واعتبارا من
على هذا الوجه اولى وانسب في الولى على اعتبار الحرف في المعاني التي تقول (ما جعل على
انما باؤنة مخصوصة سوان اعمل العفة يعهدون منها ذال الرور يعسر ونهايه وما
ذكره ميزان بيان مناسبة واما ما باعث ما دليل مستعمل على الخطوط ولما قال
السكاكي العمل موضوع لا جادة التخدد ودخول الزمان في مفعول من ذال الرور فيامل
واذا استعملت (ما جعل على) (ما هو المستور) كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجاز
منه الحيشية سواء اذال ريد بالتخدد الحرف كاشار اليه واما ان اريد به التخدد
والنفي شيئا مشينا بالصحح انه ليس باخلا في مفعول العمل وضعا بل يعي من
مقصود الحرف اذ اقتطاع الفاعل وهو مقصود في المضارع الدوام التخدد في مفعول
خفيفه بل لا جادة الدوام والثبوت (ما سمع كقالم مثلا يعل على ثبوت العلم الخ
حكم به عليه وليس فيه تعرض لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التخدد والنفي اذ
اما الدوام فاما يستعاد من مفعول الموح والمبالغة ما خرج من المفعول جاز فلت
فذلك الشيخ لئلا حاجب ان اسم الفاعل يول على الحرف وذا صفة المشبهة فلت
مخرج به المتعاج ان خور من عالم يستعاد منه الثبوت من جاي بناء على ان اصل الاسم
صفة او غير صفة الالة على الثبوت وقال الشيخ عمو القاسم ان تعرض زيد من كلو
التي اثبات (ما انصلا مفعلا) زيد من كلو وعمر فليس مفعول الميوان الصفة
المشبهة من جهة اسم الفاعل واما مخرج بين حاسن وحسن وطايب وطييب فغير
بوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا به الصفة على العمل جاز ان يفصو به الحرف
بصوته الفرائد وذا الصفة المشبهة اذ لا يفصو به ما رصع الما بعد الثبوت او الر

البرهان مع باقها الفاعل وهو تكليف للجمع بين الكلامين فان يقال يدل على الحرث اراد
به موت مكلفه ونحوه يدل على التبع اراد به نفي التجرد والتفصيص بغيره ايرا
ده مقابلته وموافقته ونفي اياها عن التبع اراهم والخاص من المراد بها
لتجود منها لمصلحة الحرث فان العمل يقتضي به موهبة وضع التجرد والتفصيص
مباشرة كما هو اذ ان القول الشئ في معنى زيو ينكف عن انكسار في حيل منه جزوا المجزوا
منه والوجه فيه ينبغي ان يحل على ان المقارعة في مقصود هذا المعنى كما سلب ان
جعل ذلك مقتضيا به بعض الاعمال وفعلا مستبعدا عن المانع والاعمال التي
تقع اياها وتستمر زمانا لا ان يرد ان استعمال صيغة العمل في تلك الاعمال
يجاز كما في غير الحادثة **قوله** اشار الى انتم شئ من هذا الحكم يعني ان خبر كان شئ
بالمفعول وشئ حينئذ في قوله الا انه ليس فيها العمل وشئ بغيره بل بالاسم والعلم
لان العمل هو صورة الخبر فيكون صورة حقيقة **قوله** وايضا وضع الباء
ذكر او لا ان الاسم والخبر في باب كان متساويان فيجب الحقيقة والمعنى وليكن كان ويكون
ونحوه في مثل ذلك خبره وضع في قوله ان الخبر الذي هو المصنوع الحقيقة فيكون لا يعمل
فيكون الاخبار ثانيا ان قوله الاخبار متبعة بمعنى تلك الاعمال والاشارة
الصعاب فيكون لموصوفا متساويان لا يعمل حقيقة للاخبار والعمل غرضه من
اراد الوجه الثاني مع خبايا واستغناء عنه لظهور الاول ان يتبين معنى ما
فيلزكون قوله الاعمال تدخل على الجملة الاسمية لا على الفعل الخبر فيكون مقادير
يتبين بيانه على تفسير ما عرفت في حيث قيل لا يعمل التامعة ما وضع له
لتقرير العمل على صيغة وزاد على التعريف فيكون تباين العمل على صيغة غير
مصورة العمل العمل احتوازا على الاعمال التامة فانما وضعت لتقرير العمل على صيغة
في صورتهما والحاجة الى هذه الزيادة ان المتبادر من قوله من الفعلية وضع لنا
له المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزو ولا يعمل التامة موضوعه لصيغة
وتقرير العمل عليه عا ولا يعمل التامة موضوعه لتقرير العمل على صيغة
تكون

تكون الصفة ظاهرة عن فعلها بالتعريف فيكون عليه دور التامة وقوله اي
تلك الصفة متبعة بمعنى تلك الاعمال مع قوله وموافقا عن قولهم انما العمل الخبر في
معناها ينبغي ان يكون لغة حكم مستورا وجعل اظاهرة الى معناه بيانية لا يوقعه
رغاية ما يوقع به ان يقال في حار مثلا لا انتقال خبره لا يتصعب بل انتقال خبره
من نقل اليه وموافقا عن سقوطه عن انتقال خبره حكمه بموافقا عن حكمه متعده
وكذا الذي كان في فعله كذا الله عليه استمرار العمل على العلم فيكون الخبر صفة
مستمر عليها بموافقا عن الخبر في المعنى وقوله جاز المعنى في هذا المثال حكم الانتقال
لانه الحال التي انتقل اليها يومها ذكرنا، اما ذكره فقولنا انه متصعب بالقيام التي
المتصعب بالكون او الحصول والوجود في المانع وقوله انه متصعب بالمعنى المتصعب باله
لصورته او الحصول فعوان لم يكن في المانع **قوله** وخفيض هذا الكلام على هذا الوجه من
فجاسر البعث سماه ارا تخفيفا وعو ثانيا من التباين وكل ذلك الوجه منه بما
نقضية اليه والاعمال تحتها اذا اكتشف منه غطاء، وبما انه ان الخبر اذا فني حكمه بزمان
او فني اخر كان صوغه بتخفيف حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك الفيل فيكون كونه بغير
فيه او معه واذ لم يغير وصفه بتخفيفه في الجملة وكونه بمقابلته باذا قلت اضرب
زبوا وارتد لا استقبال جاز تخفيف ضرب اياه في وقت من الاوقات المستقلة كان
طافوا الكاذب او كذا الراد اقلت اضربه يوم الجمعة او فاني جلد اوبى صوفه تخفف
ضربه اياه وتخفف ذلك الفيل معه جاز لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال
الفيل كان كاذبا وكذا الراد اقلت ان الفيل متعنا كقولنا اضربه في زمان لا يكون ما فيها
والا يكون خلا ولا مستغنيا جاز الخبر يكون كاذبا بالجملة اقتضاء الفيل سواء كان
متعنا او غير متعنا، مقتضاء الفيل من حيث هو فيكون فيكون الخبر الذي يدل عليه و
كيف لا فقولنا اضربه يوم الجمعة او فاني شتمت على فروع الضرب منه عليه وعلى
كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة ارفنا حال الفيل بل هو مرفوضا اقتضاء الفيل
شتم بل الضرب المفاو له موجودا لم يستثنى من قول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد

مثلا ضرب به حال الفعل اول يوم اذا عرفت سزا بمنقول اذا قلت ضربني زيدا ضربته بـ
كان معناه انضربه يومه وقت ضربه ايلى لم يكن طادفا لما اذا اخفوا الضرب مع ذا الفاعل
فما اذا وضعت الفاعل الفاعل وقت ضربه ايلى لم يكن الضرب المقصود فاعلم يكون الخبر
المراد به الال على وقوعه كذا باسواء وجوده ضرب به بخبر الوقت اول يوم يوجد
مرة الوباء فلهذا ما انه اذا لم يضر به ولم تضربه وكنت حيث ان ضرب به ضربته على كلامه
فيما اذا طادفا عر ما ولقة بقصه ان الحكم لا اخباري تنقل بارتباك احد الخبرين بآخر
لا بالنسبة بين اجزاء الاجزاء وان ما ذهب اليه البرانيون من ان الجواب كمال اصل العربية
وكيب روح بصود بيان مجموعات القضايا المتعلقة بالعلوم والعرب وفهمهم انهم
يرون بان كمال المجازات تنزل على سببه لا اول سببيه الشارعية اشار الى ان المقصود
هو لا ارتباك بين الشره والجزاء فمع كمال السكاكي يوافقنا اختاره الشارح واما
وبما انما عرفت فنبه الى اصل العربية باسرها كانت كمال خاص من يادعاه اليه
ما راسه من جعل الشره في هذه المسئلة كمالا وتعليلها للافتشاد او بالارادة
لحكمة الومافه فيقال ان قوله ان جئت اكرامه بمنزلة قوله اكرامه على تقدير جيله او في
جيله ونظر العرب الحكم الجنسي في صور كتابه لما يختص بالعلمية ويرد عليه ان المقصود
من تنزيله بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع الشره والجزاء كمال واحد او على ان الغرض
لما طرأ معرفة كونه الاجزاء معلقا لا معرفة كونه الشره معلقا عليه وما قوله باسواء في
التعليق الشرعية مراد من قوله على تقدير جيله او وقت جيله والمالم يكن محال لما
فرضناه واذا وقع الاجزاء انشاء كقولنا ان جاء لزيد جارية كان ما والاى ان جاء له ابنت
ما هو ربا كرامه او يستحقه هو ان يومه ربا كرامه على قياسه ما يليه مما اذا وضع خبرا
للمبتدأ ويخبره ذلك كله لم يتناول في السمع وهو شبيه كمال الساء وهو مفاد
لا والساء غير مفطور به في الغالب مما من تحت وهو انه لم يرد بالجنس الفصح في هذا
الموضع معناه الخفي بل اريد ما يعبر به لا اعتماد الراجح القاطع فبالجنس في الحاد
ولما الركا ونسبوا الوقوع مرصفا اذا دوزان بالغالب ان الراجح الوقوع مرصفا اذا
السا

والمتساوي الكرمين موضع فان راما التي ربح ما وقوعه بليس مرصفا لانها لا تثبت الا بتدويل
واما ان الحكم الساء والوقوف راجح لا وقوعه بليكم مرصفا لانها لا تثبت الا بتدويل
عدم الجزم والرجحان به جانب الوقوع وهو مرصفا لانه او يقال اريد ان الساء راجح
الى كونه مرصفا لان منه الى كونه مرصفا اذا العلم ان يقصده نوع مخصوص
بان التكميل جمل شاعرا على التقطيع او التكميل او غير ذلك من الامور التي يتبعها تخصيصا بوجه
ما يحسنه ما يكون القطع بحصول الجنس موجب للفلاح بحصول الال المخصوص هو مرد الال
واما ان حمل على كل من النوعية او كل من النوعية كما هو المتبادر من ظاهر التكميل كسان
القطع بحصول الجنس موجب للقطع بحصوله ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا في جنس مرد ما من
نوع من انواعه فكذلك ان جنس الحسنة في قوله تعالى اذا جاء نعم الحسنة كما لاجب وقوعه
لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل نوع من انواعه كذا النوع منها مطلقا في قوله تعالى فان
تجمع حسنة كى لواجب وقوعه لما ذكره بعينه فلا يخبر جنس وقوعه اختصاصا بآخرى
لا يتبين باذا او اخرى بان كذا لا يجوز ان تقول ان تعلى نوعا من العلم ان نوع كان مقصود
بكذا وان تقول ان تعلى العلم اي حسنة وارادت حقيقة ولما لم تنزل ذلكا منها بان اريد
باذا او اخرى شيئا منها باحوالي وان اراد العدم على نفسه الى اجيب عن ذلكا
بانه اراد تعريف الجنس على ترتيب الجصور وتعرية العدم على ترتيبه فكان المراد
الحسنة المطلقة ثم اللان بها اما تعريف الجنس بالمعنى الذي به هو واما تعريف الجنس
بالمعنى الذي اخترناه ولما كان مختار واجعا الى العدم غير عنه روح بالاشكال ويكون له
اصل في البلاغة لما قرره وكلامه يدل على ذلكا لكون حصول الحسنة المطلقة
مقصودا به كثره وقوعه واتساعا ولما لم يعرف ذلكا بالكون مقصودا او تعريفه جنس
بفهمه بان المعروف به الحسنة المطلقة وفهمه في ذلكا بالكون مقصودا حاضرة
باذا فانهم وماذا المراد بالقبول لما احتياج اليها كثره دورها بينهم وهو تعريف الجنس
على ما اختاره او عرفت تعريف جنس ان يغير ان ترتيب الال كونه مقصودا وهو تعريف
الجنس على ترتيب غير رعاطة ان الحسنة المطلقة عرفت اما جعلها مقصودا او بغيره

ذالو وبما يكمل ما ذكره الخارج العلامة اي بآية كثر من ان المفعول ان المراد ما
 حسنة الحسنة المخلقة المفعول بها الكثرة وفوقها واتصافا يحل قوله اذ مر
 ده ان المقصود بها فرع يعين فيها وهو الخصب والرخاء او بآية كثر من اجل ان ارادة المفعول
 على مذهب الجمهور يكمل قوله ابتداء عليه خاصة او يمكن حمله على عموم الحسنة المطلقة
 على حقيقة السكاك ولو امكن لكان انما يعينه تعريف الخصب على مذهبه فيكون
 انفي كذا البلاغة منه قوله ويكن الجواب بان معنى كثرنا معودة انما عبارة عن خمسة
 معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء وعلى هذا يكون المفعول خالصا بتقريره بآية
 ذكر ما يقابل به قوله تعالى ولقد افترقنا ال امر عمن بالسنين واماموه ومعنى كثرنا المطلقة
 ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض مرد عليه ان الحسنة اذا اريد
 بها مطلق الخصب والرخاء لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كثر
 نما من امراء جنس الحسنة وهو ضرورة السكاك فيمكن حمل البلاغة على ذلك والامساك
 المصنف بغير جزم بان الحسنة عرفت تعريف الخصب كما مر بكلامه على صلا الحسنة
 على مطلق الخصب والرخاء على واحد مفعول الخارج به تفسيره بآية فقلنا ان السكاك
 كالتخصيب والرخاء يعني ان يحل على التمثيل ببعض جزئيات الحسنة المطلقة كانه
 قال كالتخصيب والرخاء وتلك جزئياتها لمراد ما ذكره المتن جلتكم الى لغة المرساة
 المنبث عن معنى الفلة لغوا بنا بما لما تقوم عنه بآية قوله تعالى ان يسلط عذاب من الرزق
 حيث زعم ان احلاله للعلماء على التعليل بآية قوله لم يستطع من عذاب
 عليهم لانا نقول ان المحال في هذا الفاعل من الرزق مطلقا مع عدمه بل ان قلت
 هو انكسر على المسألة بالاطلاق فيكون ان يقال انما استعمل ان في هذا الشرع المنفرد
 به الواقع تبينها علم انه لا ينبغي ان يكون صدور من العاقل فيكون عاقله توحيما لم
 واحاجة الى جعله عملا ادعاء ثم جعل ذلك المخرج بمنزلة مالا فاعلم بما وفهم قلت
 به تلويح المسألة بما يرد جليلة من المبالغة الثانية في التوبيخ التي يقتضيها المنا
 لا يقال الشرع انما هو فرع لا ترتيب او ابتداء في جملته (اشكال المذكور
 ان

٢٩
 ان عدمه لا ترتيب من الجميع على تغيير التقلب مفعول به في الحال لا كنه مشكوك به لا ممتنع
 متقبال وهو العترة استعمال لفظه ان هذا الاشكال وهو الجواب مع انوجهه بما
 ذكره يرد عليه ان التقلب حينئذ يصير لغوا لان المتصحب بآية ترتيبا وبعبارة في الحال
 لكان في احتمال وجوده لا ترتيبا وعمومه بل انما استقبال اذ لم يجب انما متصحب بها
 بالحال بل انما استقبال كما هو عليه في المأخوذ بالحال وهذا الوجه قدالة كان على المص
 لتخصه له لان الحرف المطلق الذي هو مفعول له يستفاد من الخبر بلا يستفاد منه الا ان
 هو التعليل لا يجوز به غير كان مراد بالاشارة كطريقا لا ان الاستقبال الذي هو مفعول له
 لا يعم مخرج حتى يتمحق الرأية على الزمان فمع لرافض في التعليل على مجرد كذا
 الامارات المحصورة لزم ان نشأ وكما في هذا الموضع والاحتمال هو انما استحال
 وهذا لان الدان من توجيه التقلب على التعريف السابق ذكره الشرع مفعول عا بعبارة
 لا رنة عملا يستلزم الفاعل بعبارة حتى لا يلبس بما مر من قبل المحال منزلة مالا فاعلم
 بعبارة بتعريفه ان يعرف التقلب على وجه يصير به الشرع مشكوكا كما مر في المثال
 المذكور اعني قوله ان مع عوت كذا من التفسير على التقلب وبآية الرزق زيادة ما
 لفظه وصف مرث غلبها اللع بالكمالة والافقية كنهها من الرزق انما يتبين ابعسا
 لم واضر المردون اننا فطنت العقل وما ديان او لتعرف من يملكت فيه تقليبان
 احدهما ما ذكره وهو التقلب بنفسه العود اذ غلب به على شعيب عليه السلام
 اتباعه والثاني تقلب المخاطب الذي هو شعيب عليه السلام في الخطاب عليه
 وفيه تقلب المخاطب على الغائب خواتم وزيد فقلت بان قلت بل انتم من جملته
 من هذا القبيل اعني التقلب المخاطب على الغائب فلكذا المرد عنه بل هو
 نوع من التقلب على حدة وهذا الرأى الخطأ والقيمة من ان فواته عما يشي واحد
 بان القول بالمحل على انتم اجتمع فيه جملتان جهة الغيبة من حيث لولاه وبعبارة
 رضاء جهة الخطأ من حيث اتحاده بالمستواد ابا بقلب جانب الرأى والمعنى على
 جانب التهمم والبعثه جملته تقلب الخطاب على الغيبة وما هنا تقلب المخاطب

كحب على الغائب والبعوض والجم
جميع من سواه من المكلفين وغيرهم الظاهر في الوجود
غير مع يتناول غير المميز من الجمع بان نفكر الى ان العواطف عتق بالعقل
تقليب العقل على غير مع بغير احتياج في غير العقل جمعا لتقليب احوالها بحيث اقتضاه
الواد بارى العقل والماضي حيث الخطاب وهو اجابة كل مرصع غلب فيه الخطاب
على الا يصلح اصلا ان يكون مخاطبا كانه يجعل اوطا لخطاب تقليب العقل
على غيرهم ثم مخاطب ثانيا لتقليب الخطاب على غيرهم فواشير الى ان الوجود قوله تعالى
يرون في حبه واعلم ان خصوصية ليل الواد لبقية كماله من خطابه اجتماع النقل
التقليب في غير العقل في كل واحدة من ما يميز بل في الواد اختطاط الخطاب بالعقل
لاستماع ان مخاطب في كلامه واصواته اذا اكثر من غير علق كانه يقول انت
يا زيدا وانت يا عمر وعلان يا ضلان وفلان يا زيدا وعمر
فولاه انت وانت يا زيدا ويا زيدا ويا زيدا فقلت قوله تعالى يعلمون صيغة جمع
ميجوز ان يخاطب به متعده من غير تقليب بليسر الكا في قوله تعالى وما ربه الخاطب
ان يجوز تعلمون على صيغة الخطاب والالتفات الخطاب في كلامه واصواته كما ذكر
من العكس وغيره فان تعلمك تعلم قوله خليف ما بقوله اعبروا واذكر ان لعل
حينئذ لا يجوز ان تكون للترجي من المتكلم استتمت له عليه واما مخاطب لانا العباد
منع لبيت الرجاء التقوى بل الرجاء الشراب واذ تعلمك خليف ما بقوله اعبروا واذكر ان لعل
مستحارة للارادة تشيها لما بالترجي بمعنى الجمع او ارتفاع المحبة كالجملة
لعل حينئذ حقيقة في هذا المعنى خصوصية لقلبية استتمت له عليه دورا شافيا
الذي هو ان كتاب المكروه او مستحالة فيها مجازا من سبل ان الترجي من الوجود
يقتلزم الارادة كانه فيل خليفك ومن فيل كمر يد اتمم فيك التقوى وقيل انما
استعارة تشيلية شبه حال خالفهم بالانبياء من الجمع في ان خليفك واخبرهم على
التقوى ونصب بين الرواع النبي والوزراء عز تر كما جاز في الوجود مما ارج
من عمره حال الترجي بالانبياء من الترجي منه القادر وعلى الترجي وتر كنه مع مجاز

وجوده شبه وقيل هو مستحالة في الغاية مجازا دون العرفي بل بالعلم الاستلزام
الوجود لا يجوز في لعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبروا كما تشعرا الفكر السلبية
ما عرفت وهو جعل الالف في انفسها ازواجها من التبع صرح به في الكتاب دون
البتاح ثم يقول ما عرفت الشارح وهو جعل الالف في انفسها ازواجها وان كان فيه تصريح به
جوز المتبعة في خالي الالف في انفسها من الناس من استهانوا العلم كانه لا ينبغي كنه لا
يفتح كون الخطاب في يرون في خا طابع بل سياتي الكلام في حذالة النسخ على اقتضاء الجمع
في الخطاب واذ لولاه تعالى ذكر في الناس صفة من نشأ التكثير والبقاء وذكر ما به انما
ايتان صرح بان تلك الصفة تنبع التكثير ومعرفة بالذي يشهد به الفرو السليم والبيع
المستقيم ان يماز كونهما نشأ ومعرفة التكثير والبقاء يتناول الجنس معا والكان
المناسب حينئذ تفهم ذال الالبان على ذكر الالف لانه مرتبة خلفه وازواجها
وانقلبه جاز لا في الالف ازواجها بل لاول ان يختار هذا التقدير في جعل الخطاب عاما
وايضا في اختيار عمره جعل خلو الالف ازواجها صفة راجعة الى الناس كانه
فيل خليفك ازواجها خلو لك في الالف ازواجها كمر واما ما منوا التورير واما
غير الكتاب بمجمله ان في خلو الالف ازواجها تكثير لما بالانبياء بل بقاء
كانه خلو الناس كذا العلم ذال الالف واما ان خلو الالف على هذه الصفة الثانية
ببقائها انما هو صفة خالصة للناس من غير علم في سياتي الكلام في صرح به في صرح
ضع اخ ومنه تقليب ما وضع بوجه مخصوص على ما وضع بغيره من الوجود
الافعال جعل من انواع من التقليب على حدة والاولى اذ راجع في تقليبها اكثر
على الاقل من جنس بل في ذال الالف يكون في نسبة وجه عتق بما اكثر الى الجميع كما في
لتقودن وفيل يكون في اهلها لعل عتق بما اكثر على الجميع كما في قوله يا ايها الذين
ايديكم بل ان انما جدير العمل الاول بالمايرون ما قدرت ايديكم عتق بما اكثر
وهو اكثر على الجميع ولله ان يجعله راجعا الى تقليبها اكثر من جنس على اقله بما

النسبة بان ذلك يكون به النسبة (لا سادية كما لا يتصور فيكون به النسبة
 التطبيقية بان تفريق الابعاد وضع على الكثر ايراد ضمير العمل وفرض جعل وانما على الجمع
 تقليبا مع غيره بان فرت اقول بكونه ان يكون تقليبا خزان جاء له زيدا بكرة
 لانه جعل استقبال لوالته على الخوض في المستقبل ما يذهب عليه ان مثل قوله اكرم
 زيدا بكرة بطلب به الحال باكرامة به (لا استقبال يمتنع تقليبا الطلب الحاصل
 على حصول ما يحيط به المستقبل الا اذا اول بان جعل النسخة براسة الفرعية على الطلب
 به (لا استقبال كما به الجملة الاسمية الالة بخامسها على شئ مضمون ما اما (لا اكرام
 بما ان يعلق على الشرط بحيث هو مكلوك كما نه فيل اذا جاء له زيدا باكرامة مكلوك
 بيلزم مع ما ذكرنا انتقاء الطلب به الحال تاويله الكلي بالجمعي واما ان يعلق عليه من
 حيث وجوده وكان الطلب حاصلا به الحال كما نه فيل اذا جاء له زيدا بكرة اكرامة اياه
 مكلوك بانته به الحال بيلزم تاويله الكلي بالجمعي واما ان يكون للطلب تعلو بالشرط املا
 وبالجملة لا يمكن جعل الكلي جزا بلا يوصف تاويله الى خطاب خاصه كما يومه فانه على
 استقبال لوالته على الخوض في المستقبل على اذ الالة على الخوض في المستقبل ليست
 بالفيصل الى الطلب بل الى المظهر على معنى انه يول على طلب حروث به المستقبل ثم انما
 بتاويل الجزاء الكلي بالجمعي انما اركب لتباليه ملاحة كونه مسببا عن الشرط
 ما تقتضيه كمال المجازات بان الطلب المستفاد من اكرم وانج ان يكون مسببا عن
 شئ باعثة للطلب عليه لانه حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحة كونه مسببا
 عن شئ بل لا بد من ذلك من اعتبار حصوله ووجوده به نفسه او للطلب او اعتبار
 تعلفه بالمكثرة او استحقاقه مما يقتضيه تاويله بالخبرة كل ذلك هو ما يشهد به القول
 الصحيح اذا راجعت اليه ويتفرع على التاويل وعومه احتمال الصلوة والطلب
 وعومه به الشرعية التي جزا من كلي وان كان الطلب به نفسه لا يحتملها وفرض
 من سلب من الكلام خبر ما يعين به من الفعل واما ويل الجزاء الكلي
 بالخبر وم لانه ليس بعرضه في الصلوة والشرع فمواحيك بانتقاء والشئ بانتقاء

17
 مسببا خاصه بان كذا النبي معروض الصور والتحقيق يقتضيه كونه خبرا بكرة ايلزم من رات
 انتقاء به ان لا يجيء تاويله بالخبر جزا ان يكون منسلا مقتضا اخر كما نهبت عليه من
 الحكم ومع بان قلت اذا جاز وفرضه جزا يا تاويله خبرا بكرة بكرة من شئ
 بوالته التاويل قلت من غير لازم بان الجملة الاسمية تقع جزا بحمل معناها
 على الاستقبال وانما تقع شرطا في الالوة مناسبة لمعنى الشرعية مع معنى الفعل اقتضت
 مباشرة ادواتها للتعامل وكذا الالوة الشرعية فرع من اجرة عما يتاوي معوم
 المخرج عن معرض الصور باقتضت ان لا يتاوي شرعا ادواتها وان ذلك بظاهرها
 على شئ مضمون ما اما (لا اكرام) بما ان تعلق الشرط به خريف هو مكلوك كما نه فيل اذا
 جاء له زيدا باكرامة مكلوك بيلزم مع ما ذكرنا انتقاء الطلب به الحال تاويله الكلي
 بالخبر واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا به الحال كما نه فيل
 اذا جاء له زيدا بكرة اكرامة اياه مكلوك بانته به الحال بيلزم تاويله الكلي بالجمعي وان
 يكون للطلب تعلو بالشرط املا بالجملة لا يمكن جعل الكلي جزا بلا تاويل الى
 خطاب خاصه كما قرره لانه جعل استقبال لوالته على الخوض في المستقبل
 ليست بالفيصل الى الطلب بل الى المظهر على معنى انه يول على طلب حروث به المستقبل
 ثم انما بتاويل الجزاء الكلي بالجمعي انما اركب لتباليه ملاحة كونه مسببا
 عن شئ باعثة للطلب عليه لانه حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحة كونه مسببا
 عن شئ بل لا بد من ذلك من اعتبار حصوله ووجوده به نفسه او للطلب او اعتبار
 تعلفه بالمكثرة او استحقاقه مما يقتضيه تاويله بالخبرة كل ذلك هو ما يشهد به القول
 الصحيح اذا راجعت اليه ويتفرع على التاويل وعومه احتمال الصلوة والطلب
 وعومه به الشرعية التي جزا من كلي وان كان الطلب به نفسه لا يحتملها وفرض
 من سلب من الكلام خبر ما يعين به من الفعل واما ويل الجزاء الكلي
 بالخبر وم لانه ليس بعرضه في الصلوة والشرع فمواحيك بانتقاء والشئ بانتقاء

غيره او لا يلزم من استغناءه ان لا يجب تناوبه بالجانب كما ان يكون هناك مقتضى ان لا
تثبت عليه وهذا الحكم وقع ما في سبيل اذا جاز وقوعه خيرا بتناوبه خيرا بغيره
شركا في التناوب بل قلنا فلو غير لازم ما في الجملة (الاسمية تقع خيرا لاجل معناها
على الاستقبال واقف شركا في التناوب مناسبة لمعنى الشككية مع معنى العمل اذ
بما شئت اذ وانما للتعامل فكر التناوب في الشككية تقع شائفة عما يتأتى معناه الصريح عريض
الصور ما اقتضت ان لا يتأثر اذ وانما وان فعلت الخ و بعض نسخ المسبكة
صورتها ما شئت ان لا يتأثر اذ وانما (الابل في المعنى بحيثما انفسه من حال وان فعلت عما خريه
وب بعض نسخها اجنى على صيغة المتكلم او التبعيل او التناوب او الرغبة في التناوب
السماع والتناوب والرغبة في المتكلم على هذا ان قوله ان تجزعت بالخطاب كل انظر
في التبعيل من الحكاية على عكس التناوب والرغبة في التناوب ان يفيد مع وعامة التبعيل كل
منه بما هو المحرم به بما في (الاية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل التناوب
لازما واحدا لم يقع ما في الفتح فراعته في الضرب الثاني تعود للزوم بحسب تعود
ما وقع به في الجراء بالمعنى عليه لان الشرك المذكور والمقصود لان المعنى عليه
تقدير شركه والوجه في المعنى على كلامين وقدره بقوله اذا رجع اسنادية واذا اسناد
ديقة خرجت كما في (الاية ان كان من الضرب الثاني في تقديره ان يتفقوا فيكونوا اعداء
وان يكونوا اعداء فيفسدوا اليك ايديهم وان يفسدوا اليك ودوا فلا يكون مجموع الجمل
الثلاث لازما واحدا بل تكون كل واحدة منها لازمة لما تقدمها وخبرها لا بد على البتة
ان مجموع الجمل لازم واحدا وليس هناك لزومات متعدي ليجوز جعلها او لا او لا
الشبهة من بعض بل يرد عليه ان يفيد واداء الكبر بالشرك المفرد حال عز الباء
لانها طاعة بسكون اليمع اولم يسكنوا على قياس ما اورد عليه اذ جعل ما في
الاية من الضرب الاول فيقول له مما قررنا ان الاشكال وهو خلق تقييد الوداد بالشرك
المذكور او المفرد عن الباء واداء على ما في الكتاب ايضا فمع لوقيل اللان بانه
اما مجموع الجمل الثلاث او كل واحد منها على كل تقدير فيفسد كمال الفتح ما
نفس

تفهم فتنار لتصح ما في الكتاب الفصح الاول والاعز ور فيه لان الخطأ المجموع المعطوف
بالشرك غير حاط وان كان بعض اجزائه حاصلا بلا حاجة الى التناوب بل بالحكماء الوداد
والعدالة ثم التناوب في الية بحسب المتعارف ان جعل كل واحد من الجمل جزءا للشرك المذكور
في تلك الية التناوب بل لتصح كلامها وقدره بعض من اطلع عليه بانه على ضرب من التناوب
الى قوله وانما انما الحاجة اليه بصورة التناوب وهو الخس بحسب المعنى واداءه
ما صرح به قوله بعضه في التعليل الاستماع بالاستماع الفصحى ان في هذا المعنى انما يقع اذ
ايرى بالتعليل الاربعة من اى استماع الجزاء استماع الشرك فكمعا اما ان ايرى بالتعليل
الشركي فبما حجة له اذ مواد ان استماع الشرك في الاستماع الجزاء فيه وما يكون الاستماع
فكصورا وانما ان جعل التعليل في هذا الفعل على الشرك انفسه وان يقع لوصف التناوب
التعليل من جملتها من حيث التفتور والوجود من شرط تقديره وان هذا المعنى يلزمه
الفتح باستماع الجزاء لاستماع الشرك ولما دلل ان يقال ان اراد السكا في انما التعليل الجزاء
المتنع باستماع الشرك اى بالشرك المتنع فبما على العبارة او اية الشرك وثانيا
في الجزاء اعتمادا على تخمير المعنى لم يرد ان تعليل الجزاء بالشرك انما هو بحسب الاستماع
لما حشد بل بحسب التفتور وانما تفتور لوصف الاستماع ليدل على ان التفتور المعبر
في التعليل تقريه لا تخفي في الاستماع في تفسيره بمنزلة العرف المذكور في تفسير غير
لاننا ذكرنا استماع فيه فبما على ذلك المعنى اللان فيكون التعليل في عبارة
جودا على معناه المتبادر ولا يعسر لمعنى الحقيق في مع الاشارة الى ما يلزم
واما ارباب المعقول فيقولوا ان قوله اذا تفهمنا وجونا استعملنا على فاعوة
اللفظ الكفر يستعمل على فاعوة ثم كما في قوله تعالى لو كان في قلبهم رجوع من
فهمها ان المعنى الثاني انما هو بحسب (الما وطاق) (الاصحاحية لارباب المعقول ان
الاية الكريمة واردة على مقتضى اوطاعهم وفيه يعرجوا واخرا ايضا ان من المعاني التي
الفتنة عندها لفظ الفتنة الواردة في استعمالهم عرجا بانهم قد يفهمون الاستعمال
بالاسرار العرفية كما يقال ان كل من يورى بالسر فيقول ان لا لو كان فيه خسر على ما

فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البر ومضي علماء البيان مثله بالكمية البر
 معانية لا كنه أقل استعمالا للمعنى (الاول والثالث) التي تذكر في دفع العبد حبيب لولم
 الله لم يعصه **قوله** ويستعمل هذا المعنى لولا ايضا الخ فها انما يتأتى على مذهب السكاكي
 حيث زعم ان التامع الواقع بعد لولا ما عمل به لعل مقدار ما في قوله لودات سوار الحق واستمر
 به بعضهم فابلا ان التامع منها انما هو التي تغيير استباح الثاني دخلت على لا يحكي في
 دخولها على افتضاء البطل ومناها مع لا يابوا ايضا على ما ذكرنا فتبقى مع سائر حروب
 التي هي معنى لولا على لعل عدم لولم يوجد على لعل عدم لولم يوجد في لولم لا على انتقاء وجود
 على لا انتقاء لعل عدم لولم انتقاء في لولم انتقاء في لولم انتقاء في لولم انتقاء في لولم
 الثاني كما جاز لولم في لولم تاتى لستعمل على فها يكون مثل قوله لولا الكرامة لان
 ثبت علمية معنى لولا وجود الكرامة لا تبيح جميع ان الشئ لازم لعدم الاكرام التي لزوم
 لتقيده ميلزم استمرار على تفري لولا الكرام وعدمه واما على مذهب البصر في العلم
 بان كلمة لولا لا يستلزم لولا لاختلاف على اذ لو كانت اياها لوجب اذا خرق بطل
 وجود بان يرقى تفسير كما اذا خرق البطل بعد لولم واما بان المربع بعد ما متواخرا
 موجودا وحاصل المستلزم من المثال المذكور ان وجود الاكرام مانع من وجود الشئ فكيف
 يعم استمرار على تفري لولا الكرام وعدمه واما قوله لولم تلتزم ما ثبت جيل على ان
 وجود الشئ لازم لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا ومستمر احال الاكرام
 وعدمه **قوله** وكيف يجب ان يقتضيه كمال الحكيم تعالى وتفسر انه فيا سر اصله فيا
 الشرايك صواب شيع شيع وقصص قصص وترتيب ضعيف اذ ما ثبت على ذي
 ذرية في دراية التوحيد واذا في مسلكه في صناعة المناكرة ان الحبيب بان الشرايك
 المذكور في رايه تجمان ما تفرقه ذلر القابل من شاء على عدم حصوله انتاجه اياه لا
 تعلقه الشرايك التي جعلها ذلر القابل كبرى او لا انتقاء لزومية الشرايك في
 يرد ان الله تعالى اورد ما فيها من استلزام قلنا النتيجة ما كوا اصل شرايك لانها في
 لا يقرر في غير مضمونها من تفسير بل اراد منع كونه فيا مسلكه في صناعة المناكرة جعل انتقاء الشرايك

دءاول كلامشاع

سواله وعلامة لعدم ارادة القياسية وبهذا القول يتبرع قلبه الشبهة ولا
طبعة به فليجبه الى قللا الحركة واساقله ومفوا غلطه بموايضا مودة الله التكملة اذ
ليس قسليق القياسية والحكم يعوم استعمال النتيجة بيانها للمعبر المختار عنه
يدع السؤال لمعبر بالغة بدقته فزينا حسب ما يمكن فان قلت قفليكم ان
القول الاخير غير ممكن لا معتمدا مستلزما استعمال الواسع الكمال في القياس
فان قلت حينئذ يتبرع قلب الشبهة واساقله بدل وسع فيه فيكون قفليكم
بالخفة فجميعا الحكم ومفوا عن العايق **قوله** واقول الجواز ان يكون القول
متبعيا بسبب انتقاء الاسماع كما هو مقتضى اطل الورد فيه بحث فان قيل كون القول
متبعيا بسبب انتقاء الاسماع يشتمل على امرين احدهما ان الاسماع سبب للقول والثاني
ان ذلك المسبب متبع في الواقع لا متبع بسببه فيه والثاني الثاني اعني انتقاء القول
عنه لا مدخل له بدعوه ولا هو مناسب لقل المودة والتوزيع بخلاف ادعاء القول ولزومه
في تقرير الاسماع وعدمه فان قلت اذا لم يكن اسماع لم يتصور قول واعرفه فليكن
يتصور استمراره على التفسير فقلت يعني انا على ما ذكره في الكشاف لو علم الله
قلبه بما لا اله الا الله المتكبر ان انتقاء ما بالكعب به لا سمع حتى يصحوا الاسماع
المصغر والواسع لقولوا اي ولو الكعب به لما يقع بهم الكعب فلو لم تقع بهم
الكعب وعلموا ان القول غير صحيح فبع الكعب بهم وعلم انتقاءهم ومنه استمرار
على تقرير الاسماع اي الكعب وعدمه فان قلت قوله نقل لو اسمعهم لتولوا
برجه لزم حيث قالوا ولو الكعب بهم يصرفوا لا تولوا بعد ذلك ولو لم يستقيموا
بالقول فيه قلت موايضا محمول على الاستمرار لزم العقب لا ان تردا بالكلية
وعلم الاستقامة في العزيز والمعنى ان الكعب والنكبة لان لا يقع عنهم انكبا كما
يقترن بهما فيخرج لزمه اي **قوله** اذ انك ولو للشر في الما في الخ اراد مع
القطع بانتقاء الشر كما هو معلن عدم الشر والقطع بانتقاء واليه اشار
بقوله اذ التبرع يناب التفسير والحصول البرخي لان القطع بانتقاء لان الحصول

V

الغرض كما سلف ولو بالعين اي ولو كان وقت الحكم بالعين اقول يصح تسمية
على عبارة بقواد وشور وكاتبه الى ماء دجلة كانت لم يتكثرت القصيدة وايضا
ولم يراجع ايضا مع السيفه جان المكثرت فيها على صدرها وقال بقواد من القواد
ومكثرتا كحور لقصه البارز المتعالي بقواد وهذا المنزول في قوله قال فقلت فويضا
والعبارة حيا المعاني تراب لها من اينزور جالي وفويضا نهر على باب حلب والعبارة نهر بقواد
ومر جلة اياما ثمانية ليس الكرخ داوي رانما ومانى اليه الرصع شربا الى شجر
درجانه عم جود از همت دور با شروا ندر دل در همت اسرار جودن باشد
بر صوجه نهر از ري و دل كه همه از ري زان ري دل عاشورا غمش ميرود باشد
جمل ييل نهر المعرة فكتة تفت بها غمان ليس سال ومعنى البيت ان كابل الرصع
عاشورا دجلة للشرب جرت الماء وكنت عما تفت من المياه دخلت فلو بهاء الخ
وعلى هذا الحاجة الى جعل هذه كلمة لا للاستقبال وانما استفهاما من السخرية
ولما استفهاما ومعناه ان الالعوان والكفارة في المستغفر به والظاهر هو ان
اما بحسب اللغز فبما هو اما بحسب المعنى بلان عنتهم اي فزعهم في المشقة والعلامة
انما يلزم من استمراره على التمام مما يتصور وكانه مستمع فيما بينهم يستعملون
فيما يعزله من ربه في الاختلال امر الرسالة وانما من تفريرها يتعلق بالرسالة
لا في علم احد راما موافقة ايام في بعض ما يردونه فيها استجابا فلو بهم واستما
لتم بما شقوه ويخرجون ما اذا قصروا في عز المنكر الخ راجع عليه ان قصروا
في المنكر فصار لقصودهم الحصر والعهد وان كانا معا له وان كانا من الفهم
من مستغلا باقتضاء التكرير يجعل احدهما دخلا في الاخر فيخلو اعترافا به
لصوابه ان جعل كل بيتا مقتضيا براسه كما في المعراج حيث قال واما الحالة
القصصية فكونه شكرا بهي اذ ان في الخبر وارد على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن
رجل به قوله عني رجل تصدق بالمال للذي عنده جلا اذا كان المنكر اليه نكرة
ثم قال وكان المنكر اليه معرفة بالمراد بالمنكر وجه غير معدود ولا مقصود
الاختار

الاختار وقدم جواب جميع ذالربان اسع لاستعمال مستوا المعرفة بعد خبره له ومنع
نزدك الى ان يقول من ابدا مستوا وحريره فمزم عليه لتفهم ما يقتضيه صور الكلام
الكلية كدورها الى اسع مذهب سيوريه جواز الاخبار بمعرفة عن فكرة متفحمة له
استعملها ما اختار من ابدا او فكرة هي اعمل تفضل مضم على خبره والحكمة صفة لما قبلها
فخررت برجل افضل منه ابره وعنه غير ان النكرة في هذا المثال خبر مضم قال الخ لما ياتي
واما كدورها الى الاول انكم فيه خبرا مستوا لكونه نكرة وما بعد معرفة كما هو في باب
المتواو في الحوزة بعض نسخ ليلاب لانا عراب في ظاهره وجوه اعرابكم ونحوه ما يرد
على اختيار ذالربان في الجملة ليست المسئلة على ما قبلها متفحمة عليه كما يقتضيه
نزدك لانهم كجوزون وقدم جوابا ان ذالربان فيجرح فيما هو غرضه رغبة لانا كدورها
ومنكره عن مذهب ما يرد على ان اتبع كوز المنكر اليه نكرة والمنكر معرفة ما ذا
فصير بالخبرية في واثق تعلم انهم مع هذا التخصيص مضمون مثل نزل مررت برجل افضل
ثم ابره على مذهب سيوريه مجرد اصلاح كما ان بعضه يقول انما يار
بعض المعاني في اللغات تتج من غير ان تراعي صفات مناسبة كذا الريع في الاصطلاح
ان القالب فيها وعناية التماسيات واعتبار الرمحات فال بعض من معولات الله
السنن من اضافة ووجه مضمون في ان الفعل مستوا وانما في قوله تافيا
الاسم يضاف او موصف او لا في مضمون تافيا مضمون تفسير مستور فاعنا اسناد
مضمون ياريد التسمية على العرف بقعود الاسم واما تخصيصه حرا لاسم من احوال المقيمين
باعتبار ان الفعل بحسب اصله في وجهه يور على معنى مكثور التفسير في مناسبة
واما الاسم مضمون فيه ما يور على الصوم والشمول بحسب اطر الوضع والتحقيق
بناسبه وهذا الفرز في الرجحان كما في واما المشتقات فهي باعتبار العمل في علم
العمل انما انما تفعل اسمها على معنى الفعل ومنه ما يشعر لفظه لما ياتي
فخرج في الايضاح او بالعلمية التفسير مكثرا سواء كان تفرقة المستويين
ظاهرة او غيرهما يقال واما تفرقة بلا جادة البكاسع اما حكما على امر معلوم

له ان يكرر في ذكره التعريف باسمه لم يكرر في ذكره قال كما اذا السامع اخبر
زيدا وصره بغيره بعينه واسمه واكنه لا يعرف ان له اخا وان عرف ان له اخا بالجملة
وارد تارة بعينه عنده قلت اخوله زيدا اما اذا لم يعرف ان له اخا اصلا بل قال اخا
لاستماع الحكم بالتعيين على ما يعرف المخاطب اصلا من كلامه وفيه بحث اما اذا
فلان حكمه بان المستر اذا كان مع جانا لا طاعة لم يجب كونه معلوما للسامع
لذا لو قال له اخا فلان مستر اذا رفع مسترا وبيته اذا رفع
مسترا اليه غير واجي حكمه بانه يتبع الحكم بالتعيين على ما يعرفه المخاطب اصلا
يجزىه فبما ان المخاطب اذا رفع مسترا اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن مال
يعرفه المخاطب اصلا بل ما يعرفه بوجه ما بل يتبع الحكم عليه بالتعيين وقد تضمن
الشراح الجمع بين كليهما باظهار اولنا كقرا الى ما يقتضيه الاطرافه بحسب اطرافها
والثاني الى ما كره اعلمنا ان الاستعمال راوي بانقله عن نجم ابيته وحاطه ان غل
ويورد ان كان بحسب اطرافه الاطرافه لعل معهود باعتبار تلك النسبة الخ
المخصوصة حتى لو كان له غلامان بل ابدان يشابه الى غلام له من غير خصوصية
لزيد لكونه اعلم غلاما واشهر من يكونه غلاما له او لكونه معهودا من التكلم
والمخاطب وبالجملة يجب ان يكون بحيث يرجع الغلام الى العلة اليه دون غيره لكون
فوقه ان جاء غلاما زيدا من غير اشارة الى واحد من غير ذلك كما اذا قال السامع
الوضع لواء من غير ان يسمي عمل بلا اشارة الى معرك يوقه وقواسم على التبع
يسبني على خلاف وضعه وان شئت زيادة اطلاق على الحال ما استمع لغيره فقال
وهو ان الاطراف الى المعرفة اشارة الى حضور المخاطب في ذهن السامع كما ان
اللام اشارة الى حضور ما عرفه بهما في بناء على ما تحققت من معنى التعريف كما
يفسر بالمعرب باللام تارة بمراد مخصوص او بمراد مخصوص وتارة بالجنس
من حيث هو معهود اما من حيث هو جميعا ام بمرادها او بعضها كما
كزاله يفصّل بالمخاطب الى المعرفة تارة بمراد مخصوص او بمراد مخصوص كقول
غلام

غلاما زيدا او غلاما اشارة الى واحد من جماعة معينة فيكون المخاطب حينئذ
معهودا خارجيا ويقصده تارة بالجنس اما من حيث هو كقول السامع المنوبا انفع من
المراد اما من حيث هو معهودا في جميع احواله معهودا كان المخاطب او جمعا كقول من
زيدا قابلا وعبيد ام ازاويهم فمعهما كقول غلاما زيدا الى ان يشرى الى واحد بعينه
ويكون المخاطب حينئذ معهودا في جميع احواله معهودا كان المخاطب او جمعا كقول من
الجنس كما مستفاد من العمود الفرعي جاريت في المخاطب الى المعرفة على خبره بانها المعر
باللام والموصول فلهذا ان غلاما زيدا فمعهما كقول من
المعنى كالمعروف بالمعهودات وان كان معنى التعريف الجنس الى اشارة الى حضور الجنس
في السامع بافناء حاله كما في المعرب باللام الجنسية اعني المعهود الفرعي كانه
فيل مراد من ايراد هذا الجنس وما سماه بيزان يكون المستر في قوله زيدا قوله معلوما
للمخاطب بل هو بغير ذكر التعريف ويزان كما يعرف له اخا اصلا لان المستر في الحقيقة حينئذ
بمعنى الجنس المخاطب وهو معلوم له بفارقة الفقة وان لم يعرف ان هناك انا موصوفة
به كانه فيل زيدا متصف بهذا المعهود المعلوم لكن الحاضر في نفسه كخدا ما اذا عرف
ان له اخا فان المستر حينئذ موصوفه بالذات الموصوفة بالاخوة والفصود اتحادها
زيدا اما قوله اخوله زيدا بل اراد به الجنس في خبره بابعينه اذا حاط الحكم عليه
بانه زيدا وكان معهودا المراد من قوله ما استماع الحكم بالتعيين على ما يعرفه المخاطب اصلا
فمع في قصده الجنس والاستقرا في اللغة كما في قوله المتكلم زيدا بهذا المعهود ان
ذكره صاحب الكتاب الى قوله محل فخر وجهه ان المناسب لواله السؤال ان يقال
جوابه التام زيدا من غير ان انسا ما فو تاج ما تيت بقوله من هو تطلب ان يعزى
غلاما بان حكم عليه بانه زيدا وعمره او غيرهما وجوابه ان من السؤال متبوا الضمير الى
جمع ان التام اعني هو خبره كما هو المشهور وهو منسوب كيبويه حينئذ يكون عن
معزى حكم عليه بالقاب كانه فيل زيدا القاب ام عمره الى غير ذلك او ما كنه اختص به
العبارة بوضع كلمة من وضع تلك الخصوصيات التي تطلبه ان حكم على احدها

بمعناها بالغايب والسائل يطلب حكم يكون الغايب فيه محكوما به والخصوصية كونه
مثلا محكوما عليه فلا يكافئه الا ان يقال زيدا الغايب نعم ان جعلنا الضمير متبادرا
خبرنا مقوما عليه لتضمنه معنى الاستيعاب كما هو منسوب غير مسبوقة فكان المطلوب بالضمير
للسؤال حينئذ حكم يكون الغايب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يكافئه
بمعناها ان يقال الغايب زيدا كذا حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه
بمعنى ان المقصود الذي هو ايراد تقييد لغزله او لاجل المعطوف على تقدير العوض ان
المقصود فيه رفع محكومية وان كان هذا التقييد انما هو من ظهوره بل انما هو من ظهوره
انتبه غير تقليد له بل انما هو انتزاعيا منتميا واشتهر واجب منه ان الشارع شبه
على ما بطلنا بل يتبين وقال في جملة من اجاب على الكتاب بان قيل ان الغايب
بمعنى ان زيدا الغايب انما هو من غير ما ينبغي ان يحاط به من الغايب بتقدير زيدا ليكون
على وجه السؤال فلما استغرض بقوله فاما زيدا جوابا عن سؤال ولم يدور ان الغايب يضاف
زيد هو الكافية للبعثية حيث كان السؤال جملة اسمية واجواب بعلة لا للملا
بقة المعنوية التي حكم علماء المعاني بوجوبها وما يتبعها في خبر زيدا قوله واخبرنا زيدا
الغايب والغايب حيث قالوا انما تقدم وتكلم على ما يتصور ان المحاكاة كالمالك
عليه فالصاحب المعتاد بعد ما بطل هذا المعنى واذا تأملت ما قلنا من علم الغايب
على ان معنى قولنا الغايب لا يجوز تغيير الخبر على ان المتبادر اذا كانا معا فتنظر مقابلتهما
بعد المتبادر اما المطابقة الفعلية جاز استقامت على اننا قد خففنا حصولها
من فاع وما يحاط به حقيقة وان صورة ومعه نكر اما لا وانما بل ان المحاور زيدا
او فاع من معجم الانسان ومعجم الفاع على هذا المشهور وان كان اسم الجنس من فاع
لما هيته حيث سئى كان ما جعله دليلا على الخبر بالمعرب جاريا بعينه في الخبر المنكر
ويصير شقوظا به وان كان موضوعا للماسية تغييره من كلفة اعني معجم مرد
ما منها بكثر اليربيلين ما ذكر ان المعجم اذا اخرج زيدا من محله لزم ان يكون لل
نفسان مرد اخر ولا يصح في هذا المعجم اعني معجم مرد ما منه بلا يكون
مخرا

مخرا من مرد من محض اسمه والفاعل بانه يلزم من اتحاد مرد من امراد انما سئى من امراد سائر
ايراد به معاملة من باب اشتباه العارفين بالمعروف عن المعجم مرد من امراد سائر
يصح في معجمه وان المحاور المنكر هو الاول ويلزم منه ان المحاور كعقبة دون الثاني
لكنه من بطلانه لانه ان كان غير زيدا حمل حقيقة وان كان غير بل لا يوجب الاحاطة بزيد
انسان بحسبه نفسا هو اما ثانيا فلما كان ضروريا من امراد انسان على زيدا الخبر المنكر
يستلزم ضرورة ما علة الانسان عليه ويلزم منه ان المحاور ما عليه واما ثالثا فلما كان ما
ذكره من اقتضاء الضرر والحمل والمخاطبة يستلزم ان يصير على خاصا صاملا فيبطل
العدم بكتفاء من وجه وجو الشبهة ان الاحاطة بالخارج يستلزم اتحاد المعجمين
انفصلا وما يتبادر من مجاز ان يتبادر احدهما بالآخر وبالثاني يكون من كل واحد
من القلابة حصته منه كالحوان بالقياس الى انواعه واما ان يعرف عن امثال هذا
الباحث باننا نقول في صفو الصناعة فضاوان فيقال اذا قلنا زيدا ما من مع فصول الجنس
بان قلنا على ما استغرضنا من خبرنا وهو لا ينبغي ان يحيل على ادعاء اتحاد معجم
الجنس اذ لو اريد صرفه عليه لطاع التقريب كما هو المحصول المقصود بالنظر في خبر
لا يرد الجنس وانه ادعاء وهذا المعنى لا يحيل من الحمل على الاستغراض وينبغي ان
يسمى من اجل تقدير رتبة اعلى منه وهو سبيل لقراءة تيم نقل عن الشيخ عبد الغا
مرميا من ان الخبر المعرب بالمعنى غير ما ذكره فينا بالحاط ان المعرب بل
الجنس ان الجنس مع المتبادر هو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معربا بل الجنس او غير
فعله وان جعل خبرا مقصورا على المتبادر ان قلت المعرب بل الجنس ان جعل
متبادرا في قوله لا يميز زيدا اما مقصور على الخبر وان جعل خبرا في قوله لا يميز زيدا
فخر على المتبادر اذا كان كل واحد من المتبادر والخبر مع بطلان الجنس احتملا ان يكون
المتبادر مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المتبادر مما اذا يتميز احدهما عن
الاخر فقلت هنا مقصور المتبادر على الخبر لان الفهم ينبغي على مقصورا الاستغراض وشمول
جميع الامراد وذلك بالمتبادر انساب اذ الفهم الى الذات وبما الخبر الى الصفة وفيل

ان كان احدهما اعم فهو المقصود سواء قدم ام اخر كقولنا الكرم التقوى والتقوى الكرم فان
المقصود فصر الكرم على التقوى ادعاء وان كان بينهما عموم نزوح بمحال الاخر اذ هو اعم
كقولنا العلم الخاشعون اذ هو مقصود تارة فصر العلم على الخاشعين وتارة عكس فان قلت
لا يتصور العموم في الفصح كخفا فقلت يجوز ان يكون احدهما اعم بمحموما وان تساويا
صرفا سواء اذ دعوى الاتحاد بالاختلاف ما صنفنا المقصود سواء كان حكم بالاتحاد
المبتدأ بالخبر او بالعكس كقولنا العلم الخاشعون فان الجنس صيغته يتجمع واحدهما يصور
عليه الخبر فصار مطلقا فصار رد عليه التفرع او فربما يبين تفصيله بساويها
لا يرد عليه بالصواب ان يقال ان المعنى ان كل تركل علم الله وكل تقوى فصر الى امر الله
بكل كرم في الغرب ميلزم ان يكون الكرم مقصودا على الانتطاب بكون في الغرب لا في كل
موصوفا بكونه ميم فلا يوجد في غيرهم كما يلزم من ذلك ان يكون كل ما بها هو كرم في
الغرب موصوفا بكونه كرم ما يلزم فصر الخبر على البتة وبما يلزم ان يعرف الجنس
في الخبر فيصير فصر الخبر على الانتطاب بكونه لله سواء انما يفراد اقصدا بالجملة كل جملة
على قياس ما فرنا في الاشارة السابقة واما اذا خص به الجنس من حيث صرحا بان يلزم
اختصاصه بالله بولاية العلم على الاختصاص كما في قولنا جنس الخو غتقو بالله فيلزم
اختصاص جنس الخو غتقو بالله فيلزم اختصاص ابراه كلفا به وليس في ذلك فصر الكرم
المبتدأ على الخبر بل هو المعنى فخر ان يقال الكرم غتقو بالعرب اذ المريد بولادان الكرم
غتقو مقصودا على المختص بالعرب لا يتقوا الى المختص بغيرهم بل اريدوا غتقوهم لا يتقوا
مع الى غيرهم وصرف الفصح المقصود استبعاد من لا يختص ما معناه من اللانضال
واما تلك الاشارة بلو حلت على فصر الجنس لم يلزم فيه اختصاص وفصر اصلا ان الحكم
بان الجنس الكرم موصوفا بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم اختصاصا ابراه كلفا به كجواز ان يشترط
لم في خبر مبرد وغيره في خبره اخر ونحوه في قوله في قوله المقاصد الجليلية التي يعم
تبعها مواضع كثيرة تستلزم فيها الملازمة الى ما بناها في المباحث عليه مما
عدوه من زينة العنكبوت وما معنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاما

الادارة

الاخر الكاشعوان قوله انت الحبيب تقوى انت الحبيب في قولنا العلم الخاشعون واعتقادا
على فريضة الحال موصوفا بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم اختصاصا ابراه كلفا به كجواز ان يشترط
زيد المخلو في ما جلتا ويلزم منه فصر جميع حاشته عليه به موصوفا موصوفا في الخبر
ومخرج مما ذكرنا بقا الا ان الفصح مضافا مفرودا في قوله لا يتقوا جعله نكتة في خبر
وكونه لا يقتضيه كون الكرم مستملا على امر شخصي بحسب غير المنكح لان التقيد بال
الكرم يوجد على مراتب مختلفة في اعادة التحصيل ومشي منها لا يقتضي خروج المفسر
من كونه جنسا مخصصا ولمزلة النوع واما فصر حكم الفصح بالثاني اعني تعريف
الجنس لان الفصح وعومه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول الخربا يتوهم من
عبارة ان الفصح لا يتصور في ذاته في التعريف بل في الجنس العموم وما به حكمه من الاعمال
والمطابقات اذ لا يعمم فيها حتى يعقل فصر ما على غير ما كان تعريف العرب بل في الجنس وذا
غير صحيح لان المعهود في قولنا زيد المخلو فيكون ان يقتصر على زيد فصر فلب اذ اعتقد
المخالف كونه غير زيد او فصر فيغير اذ تردد فيها فيقال زيد المخلو ما عرروا كذا الم
اخر في قولنا زيد اخلوه وعمر في قولنا مضافا مفرودا في قوله لا يتقوا لا شلة فصر
لا شلة فصر ابراه كلفا به لا شلة ان يقتصر كونه غير زيد في قوله لا يتقوا لا شلة فصر
المعهود في المشر كين من زيد وغيره ولعله اراد ان التعريف العمومي باللائق وما به
حكمه لا يغير فصر الفصح بل في تعريف الجنس ملازمة تعريف العموم كبر ما في
الكرم الرواية على الفصح ما اقصود في المعهود على فصره على غيره ملازمة ان يرد عليه
بل في خلاف الجنس بانه يدل على الفصح اذ جعل على الاستغناء من ملازمة ما
الكرم في قوله ابراه كلفا به في قوله المضاف والثاني في تعريف فصر الجنس في قوله
واما قوله وعومه موصوفا بحسبته ان مراده عدم الملازمة اي عدم الفصح عما مرشاه في ذلك
ملازمة على المعهود فصر وعومه بفراد المعنى وهو من صفات التلخيص في تعميمه
مستمر الى البيان فلهذا وشلا لا اختصاصا لا يقال له الفصح في الاصطلاح
اقتطاع زيد المخلو في مثل ان زيدا فاعلم ان الغرض لا كونه موصوفا

٥٢

الغلي غير مقصود بالكلية واما لو علم به فكيف يتوهم ان يسمي ضربا لا صلاح
لان الجزى الحقيقى لا يكون حقا البتة فان زيدا مثلاً ذات متاطلة شرع منها
معاني كلمة تحمل معنى عليه واما جعله على شيء منها فيكون الوباء الرجوع الى الفكرة الصلي
واما سلب زيدا عمدا فهو كجرح لا كمنه ليس كل حقيقة وما وقع به بعض كتب الميزان
مزان الجزى الحقيقى مقول على واحد من كثير من كماله فمردوم كثير من الجملة ان الجملة
الواقعة خير من متبدا لا يجب ان يكون انشائية لان الجزى لا يضاف الى الابل او الغنم
فما من اشتراك البتة بين ما يقابل (ان شاء) وبين خبر المتبدا كما ذكره واما الابل والاشياء
والجواب ان خبر المتبدا على معنى انه يجب ان يكون ثانيا للمبتدأ على معنى انه يجب ان يكون
نفسه اليه موقوفة موجبة لنتجه ان هذا الوجه يختص بالكلية الجزى والنفسية المر
جبة بل ان يدركه يجب ان يعتبر نفسه الى المتبدا بالشيء من مرتبة او موضوعه اياه
متشككا في ما يميزه من ذلك الذي هو قوله زيدا عنده اذ تقولوا ان خبره على غير
واعتبار النسبة بالشيء بينهما مما ينبغي ان يتبين فيه ان المتبدا انما ذكر لبيان
اليه بغيره من الظروف حال من احواله ويريد به بوجه من الوجوه حكم كالحاكم وبنها
جود في ضربت ونوابه (الاول) يعطى به وبالثاني مبتدأ من ان جعل الباعل افعاله عليه
به الصور تميزها واذ الرأفة ذكر به (الاول) بيان لما وقع عليه الباعل وبالثانية ليد
ليست اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولما هو صوابا في زيدا وبنها متشككا
زيدا متشككا بالاب وعلم من افعال معنى الجملة (الانشائية) كلبا كان او غيره وان كانها
حالة لا علم لانه قائم بالطالب المسمى بماذا قلت زيدا ضرب به بطلب الضرب صفة
قائمة بالمتكلم وليس حال من احواله الزيدا باعتبار تعلفه او كونه مقولا به حقه (او
استغفاره ان يقال فيه لا بد ان ملاحظته به وعدم خبر عنه هذه الحقيقة بل ان
فيل زيدا مطلقا بضره او مقول بحقه ذالرا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستمر
ان يقال فيه يستعاد من ليد اخر به ويزيد به بالمبتدأ معنى اخر لا يستعاد من
اخره زيدا واستماعه من احواله الصور والكتب بحسب المعنى الاول الانشائي افعالها

بغير

بحسب الثاني فيكونها خبرنا مقول من القول لا انشاءات الواقعة اخبارا للمبتدأ
مثل قوله تعالى بل انتم لا تعلمون اما زيدا بضره ليس تعسفا على فواعل العر
بية بل هو ما تقتضيه تلك الفواعل من ان لا يلتفت اليها وما يفرض بل اضره زيدا
او زيدا بضره بحسب المعنى فانه يعبر تعسفا محظا قال بعض النحاة انما يجب به
الجملة التي رفعت طلة ارضه كونه خبرية لانه جئت بالصفة والطلة ليعرب
المخاطب الموصول بالصفة والموصول من انما جئت بالصفة والطلة ليعرب
ان يكونا جملتين متخيرتين للمعنى المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر الجملة الخبرية فاما
لما انشائية كجبت واخواتها والكلمية كالام واخواتها ما يعرب المخاطب حصول
مضمرها لا تفرد ذكرها ولما لم يكن خبر المتبدا مع ماله ولا غصا جاز كونه جملة
انشائية كما مر به بانه واثابه الى ما نقله الشارح وضربت ما به ويرد على ما
ذكره هنا ان انقباض مانع مخصوص به خبر المتبدا لا يستلزم ان يكون ضمنا مانعا وان
ثم قال ورفعت الجملة العلمية صفة لكونها حكمية بقول الجزى ما هو التقدير الخ
الحقيقة كقوله جاء واما خبره على رايك فلا اي يوزن مقول عنه من هذا القول به
وبعد انما ياتي به باب كنهت ثم وجدت الناس اخر نقله بغير اوجه التاويل الى
التاويل والتاويل الى الحال ليكون ثانيا للصفة الحال وبالمفعول الثاني من باب علمت
تقلز في العلم به فتأمل واما على ما ذكره الشيخ به ما قبل (الان) بما هو معقول
لما سمع الخ هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه يميز التقوى ويشترط في اخبار الخبر اذا
تأخرت عنه سواء كانت جملا او مجردات فلا يعلو له بظاير كذا الخبر جملة واحدة
والتقوى بل ضمنا على ما به المقتضاج وجوابه ان المراد ان علم القول مقصور على
الانطباق فتقولون به سبغ من زيدا ما قلت هذا على فيا سر ذالرا ليد زيدا في ان
يقال ما هنا بتقديم الضرب واما لانه حرف النعمى فيقتضى ان يكون النزاع به غورا ثابت
رفع حكما او سلبه محله بماذا ابغى محله خورا اخر له ثبت محله ما يقابلها
اعنى خورا الرضا ويرد على ذالرا عبا والكتشاف حيث قال ولما لم يضر الضرب حرب

النهي الفصوي ما يتقوى عن المراد وهو ان كتابا اذ فيه الرب لا فيه ولما جاور
الشارح مما معناه ان يكون حرب النبي المتقدم على المنهج من المنهاليه المتأخر بها
النافع مما اذا قلت معناه ان يكون الحرب المتقدم على المنهج اليه جزاء عن المنهج المتأخر
عنه فيكون بمعنى اياها قلت معناه ان يكون ما اعتنى به من كنهها والعجز بينهما ولعله ان
ارتكب ما ذكره من التاويل جعل حرب النبي جزءا من المنهج اليه والمنهج فكلها الى ان
يكون المخرج به من حربي التخصيص بين اثبات كماله في الصور وواجبة اليه كماله
فولما ما افادته معناه من حقيقته وليست الى ما في معناه الكمال من الحجب والحرمان
من القافون اما الحجب من حيث انما اختطى ما صا به الحقيقة كما عرفت على معنى ان دينك
لا يتجاوز الى غيرك وهو من يقابلك وان ديني لا يتجاوز الى غيري وهو مقابلتي بناء على
ان الغرض من حقيقتي من حيث ان قوله على معنى ان المختص بك دينك لا ديني يدرك بخاصة
على ان دينك لا يدرك ديني ليس مختصا بك وانه لا يعم منه نفعي اشتراكا دينيه وبينهم
وهذا الكلام به قوله والمختص بدينك لا ديني من حيث ان التخصيص في المثال المذكور اعني تمام
وهو من باب فني المنهاليه على المنهج بجلاب المثال على رجمه واما الخروج على
القافون من حيث انه لم يجعل تفريق المنهج بين المنهج اليه فيه وعمر القاف
بانه لما كان اول الاسانيد في معناه الاشلة اسناد الفعل الى المتأخر بكونه الفصوي
والمنهاليه بهذا الاسناد مفهوم على الفعل كقوله معناه الاشلة خارجة الى اذا
كان الاسناد الاول في معناه الاشلة معناه اسناد الفعل الى المتأخر في معناه الاسناد
في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج معناه الاشلة بهذا الغير بل يجب ان تكون اذا
فيه وارده نقتض على ما ذكره من القاعدة القابلة ان الفعل بفهم البتة على ما
استدل به في الدرجة وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بكونه حقيقته
لانه انما يدل الى اولية اسناد الفعل الى الغير والمطلوب اولية اسناده الى المتأخر قوله
والمقدم عليه وعلم اسناد الحجة معناه اعتبار الاول منه ان سبب زيادة ترفع
لما قرره بما شفع لما يتلى عليه بقوله خبر المتأخر اذا كان معناه اسنادا الى الغير
بأسناد

بما اسناد الى الغير لا يتوقف الا على تحققه ما اذا تحققت الغير او تيقن الفعل مع هذا
المجموع المرتبة اخرجته به بلاخر يصلح ان يكون خبر المتأخر فيصير به المتأخر الى نفسه
ثم ان لو خلا ان معناه الغير عاين الى المتأخر عبارة عنه فيكون (بما اسناد الى اسناد
الى المتأخر حقيقة حصل اسناد اخر مقابل للاسناد الاول وبما اسناد الثاني متأخر
عمر الاول لتوقفه على ما تتيحه التي تيقن الفعل والغير لم يحصل مجموع صالح الكونه خبر المتأخر
بناء على ان الطام للغيرية في معناه الصورة مع الحجة لا الفعل وهو واعتبر الثالث
متأخر عن الثاني اذ يقول معناه الفعل الغير المرتبة اخرها بلاخر يتحقق الاسناد الثاني
بلا توقف على شيء واما الثالث فهو من ترتبه على ذلك ويتوقف على اعتبار كونه الغير
عاين الى المتأخر وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى الحقيقة ولما شاع ان
معناه صفة للغير المرتبة به الفعل ومتأخر عنه يعرف بالتأمل في اللفظ والكل
في احوال تعلقات الفعل من ذكرها وحرفها وتفرعها في احوال الفعل وايضا كل واحد
من الباعل والمفعول في الفعل دون العكس وايضا قوله فيما بعد جازا لم يترك متعلق
بالفعل دون الفعل ومن هذا ان رماه كرمزان تلخصه بالمفعول من جهة ومنه
عليه كرمج به في اللفظ يعلو ان مراده بالمفعول مع المفعول واما خبر البحث
بغيره المفعول به لغيره من الباعل في كونه من مفعول وايضا كونه الخبر فيه كونه مشا
بعة واما احوال الغير من المعاملات وسائر المتعلقات فيعلم بالمقاييس
ويكون كلاما جامع مراتب له اعلمه غير النواحي وفيل ويكثر كلاما جامع مراتب له
اعلمه واما روى ما علمه لكان احسن كما لا يخفى لا يقال ان ابا جاد التميمي في ابر
الفعل يشايه كونه الخبر في قوة الباعل او فيه عنه كلفا لان معنى (الاحكام ليس
مذكور اية كمال السكاكي بل عبارة عنه فكيف اذا الفصوي في غير الفعل تيقن المقود
منه القافون وذا الذي يدل على فكيف الخبر عن التعلق بالمفعول وما يدل على قطع النظر
عن اعتبار عموم الامر في الفعل وقصودها وانقلون لرفع عليه وكيف يجمع على
اعلم ان في الاطلاق ليس مذكور اية كمال السكاكي بل عبارة عنه فكيف اذا الفصوي

ملفوظات

على هذا الوجه من قوله تعالى
علاما من حنوبه على الجبال
منزلهم كسوا بان احل الجبال
فد يكون الخ

بالمتأمل فإن دقة اعتبار صاحب المبتاع تحفظ الكلام أن التخييل اعتبار أن المفعول
 هو ما يل والفتح مثلاً وأحسب يقابل اللفظ معاً ما يقابل إلى أحسن خارجاً عن المفعول
 غير ملحوظ معه بل هو باو على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول بل هو فرباً الآية لا
 المفعول ما ذكره المفسر المعنى بأنه لو كانا تنزداً أن إسماعيل على سبيل الفرض كان التو
 ح بافياً على وطاحب العتاج نكح إلى المفعول هو الفتح المضاعفة اليمين والراشي المضاع
 فة اليمين وكلوا أحدهما يقابل الآخر معلوم يغير المفعول بعصر المعنى وصاد وتضاروا
 ونحسب مكان على المصنف أن يتركه بل كان أحسن يمكن أن يعترف بأن المصنف لم يترك
 رد الخطأ بالاشتراك وما يتعلق به من التأكيد موجوده اعتماداً على الغاية بما سبق
 وأما أنه لم يعمح حيث لم يتناول إلا إنشاء جملته بما حدث الخبر كما اعتذر عنه الشارح
 بأن لم يعمد إلى التفسير وسأل من أن ليس القصر التأكيد على تأكيد متفرد
 بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكتاب أن لا يكتفى بعلية أن كان
 التأكيد على تأكيد ليس بخصيصاً ونحو ما أن قوله أن زياراً القلم فيه تأكيد على تأكيد
 تخصيصاً أصلاً بل القصر تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما فسر به جازم زياراً عمر ومعي
 كوزياراً بعينه إذا فسر المفسر من فراخه بغير الكلام فكيف زياراً بعينه بالمفسر متعلق
 بزياراً على وجه الاختصاص فإن جعل المفسر المتعلق بغيره أيضاً متعلقاً به على وجه الاختصاص
 فممكن أنه لو كان إجازة الاختصاص من إياها لم يفسر ما لم يجعل المفسر متعلقاً بالغير على
 وجه الاختصاص إذا ما اقتضى لزوم نفسه كما زعمنا تأكيداً لغيره بالزبان إجازة الاختصاص
 بل لا يتعلق العمل بغير اللفظ إلا أن يقال معنى الاختصاص إثبات التعلق له وبعبارة أخرى
 غير والتكرير يكرر كذا الجزء الأول منه فيكون في الجملة تأكيداً بوجه
 التخصيص لأن الفرق منه مجرد تفسير الفعل إيماناً بعبارة تعلقه بالمفعول ما قيل
 لا يكون المفسر متغيراً عن المفسر فليست نفع ولا محذور فيه بل هو متفرد به نوعاً وإن
 إليه شغواً بالتفسير حسب الاتحاد النوعي والعصب حسب التفريق الشخصي لأن
 بطل الكلام به بابتداء عليه أحسن والترتيب على الآخر من التفتيح بقول العابد

التكوير واستيفاء امواد الرعية كما يقال عليها بالخطا وما قبل ما قبل كانه قيل في
برهنة عقيدها رعية وحينئذ مقرر ملاحظة الشرع ايرادها في المثال المذكور وهو بيان
الفرق بينهما وتبين كانه قيل في رعية افعول واغلاوية من كماله في ضرورة العلم للفقير
بغير العكس وياتي في الرعية ثم لا وتر في كانه ذكر في العلامات في سورة والحاصلات وان كان في اول
واشتمر في ذلك الوقت ما لا يحل في الحل على الترتيب انما انما من ملاحظة الاختصاص في الفاعل
حينئذ اول ما يلزم منه الاتحاد بين المعكوسين بل في بيان فترة وضعها في العلم جوابا عن
مخبر في تقرير الكلام وما يمكن من شيء جار مجرى في حزب الشرع في اداة اعتماد على فترة
المفعول ودالة الباء على ذلك في مفعول المفعول عوضا عنه مع كون تقريره بغير الامر في خبر
الاختصاص في ضرورة الباء بتوسلة في الكلام كما هو صفة بقاء الكلام في كماله او اياها في
مفعول ثم كثر العمل في كماله او قصوا الى التفسير بقاء كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
الامر وجوبه في الفطر الى جعل الثاني في تفسيره واخر الباء الى المعتبر في كماله او اياها في كماله
فيه على الباء مع كونها دالة على الشرع المحذور وعلى سائر الفيا سرور في كماله او اياها في كماله
مكسور والرجوع ما يجوز في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
في امثال هذه المقامات ويظهر في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
الخير نقل عن الكتاب انما ان تقرير المفعول في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
الاختصاص بما يعرف ان يكون التفسير مع كونها معينا في اداة العزم المقصود من الكلام
ومراعيها في الباء في التوسلة وشاغلا خبر ما التزم حذوه بغيره بغير الاختصاص
اذا كانت احتمالات في اجتماع البوابين في واحد وعلى سائر املاي كماله او اياها في كماله
ان ليس التفسير ما انما في التخصيص بل في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
التفسير كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
تلك البوابين في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
في الضرورة في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
ختصاص القراءة اذا كانت في المفعول وما يرد ما يترجم في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله

ويعود معنى على تعلفه باسم ربه باخرا تعلفه المفعول في دخول الباء في كماله او اياها في كماله
والرواء كقولنا اخذت الخطأ واخذت بالخطأ عبارة المقتضى مفعول بالرواء عن ان يحل
اخر على معنى افعال القراءة وارجح ما على ما تقدم من قولهم بلان يعكس وينع في احوال جميع
غير معنى الى المفعول به وان يكون باسم مفعول اخر الى يعكس مفعول القراءة متعلق بزمانها
بغيره بواسطة حرف الباء باسم يستعان به او فيليص به حال القراءة وكما يمكن حال
الفكر عن التعلفه لانه لا يمكن فاعله على التعلفه الثاني بمعنى كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
فيه الفكر عن التعلفه اعني تعلفه بالمفعول به باخرا التعلفه لانه لا يمكن فاعله على التعلفه بالمفعول به
فكس الفكر عن المفعول باختصاص له باخرا التعلفه لانه لا يمكن فاعله على التعلفه بالمفعول به
ايعال القراءة وارجح ما على ما تقدم من قولهم بلان يعكس وينع في احوال جميع
غير معنى الى القراءة به ولم يقل الى مفعول به باخرا التعلفه لانه لا يمكن فاعله على التعلفه بالمفعول به
المفعول يحل على تعلقات الفعل بواسطة الحرف الجارة وكذا في التعلفه في
تعلفه على معنى اعم من اهل التعلفه بغير المفعول به وقوله على كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
الفكر عن التعلفه بغير المفعول به فكس الفكر عن التعلفه به وعلى ما فرغنا له استقلال
الكلام واستبان الرواء من غير ابتناء على ما زعمه من انما راعى احوال الباء فيما
سوى مفعول بغير واسطة دالة على التكوير والرواء في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
بالخطأ وفيها اصلاح تخصيص شيء بشيء يظهر من مفعول كانه اراد به كماله
العكس واخراته الثلاثة اما راجح ما على ما تقدم من قولهم بلان يعكس وينع في احوال جميع
فمنه لا اختص الفيا بزيد ويزيد مفعول على الفيا فلا يسمى فاعلا املايا
وغيره في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
لا يفي في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
مفعول معنى حقيقي في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
انه لا يمتد الى غير املايا في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله
للاستدلال في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله او اياها في كماله

تخصيص المشي بان على معنى انه ما يتجاوز الى بعض ما عداه وهو معنى مجازي التخصيص
 غير مناسب للاستعمال ولذا لم يحتاج من هذه نزع التخصيص الى فرعية تسمى تخصيصا غير
 حقيقي والشارح اخذ الحقيقى مقابل الاطلاق ولذا لم يرد له هو غير حقيقى بل اطلاقى مراد
 عليه ان التخصيص مطلقا من غير ان الاطلاقيات باحتياج الى التخصيص وهو ان المراد بالاطلاق
 ما يكون بلا حاجة الى بعض ما عداه المقصور عليه وبالحقيقى ما يكون بلا حاجة الى شيء ما
 عداه وكان انما ساء اطلاقا فنقل الى المختص لشيء بالقياس الى بعض ما عداه يسمى خاصا
 اطلاقا لا احتياجه بالقياس عنه بالخاصة الى اعتبار اطلاقا ونسبة بالعبارة ان
 الحقيقى فرعان فهو الموصوف على الصفة وهو الصفة على الموصوف وهو لا يحتاج
 معنى ان الصفة انما يتصور بغير شئ من نسبة ما ما ان يكون فهو المنفصلة اليه على
 النسبة وهو المراد بغير الصفة على الموصوف واما ان يكون فهو المنفصلة على النسبة
 اليه وهو المراد بغير الصفة على الموصوف والمراد بالصفة المفترقة التي هي معنى
 قائم بالغير لا الصفة بهذا المعنى يستعمل في التكرار في مقابلة الفوات وبالمفترقة لا
 فترقة يستعمل في المفترقة كالبعث في باب التواريخ وما خرج في باب منع الصفة مقابل
 للمانع تابع على ذات واحترز بغير المشمول غير كالمعنى في قوله جاء في الفهم كالمعنى
 لتصادف في العلم على العلم في قولنا ان العلم لا يبدل على ذات ومعنى فيها
 واما التفسير المشهور في هذا وجه فيه العلم ونظيره يتناول معنى وكذا انزلت
 والصفة المفترقة التي تصور ما واما النسبة في معنى المفترقة باللفظ على ان
 المعنى (ما دل على تفسير) اما المقام بالغير كالمعنى والمعنى الثاني صورة ذات ما مع انتساب
 ذلك الى امر اليه كالمعنى والمعاد ان انتساب ذلك الى امر اليه كالمعنى والمعنى الثاني صورة ذات ما مع انتساب
 وايضا اعتبار المعنى الثاني مخرج الى بادية تكليف في شمول الامثلة وهو في
 به ان الثاني رجوع الغير المحرور الى القسم الثاني من الحقيقى كما اقتضاه انتساب
 اللبنة والسيان رجوعه الى الحقيقى مطلقا لا كما اشتغل بحسب المعنى والى ما قبل
 لتناول معنى الحقيقى وهو الموصوف على الصفة بغير احتياجها باللفظ وادعاء
 مراد



ولفظ لا ان يقول ان
 بل لتعريف ان يكون هذا
 لا يضر في العلم في شمول
 هو العلم لا انه لا يدل على

موجود فكلما احتجنا بغيره على ما نصروا عليه ما نصروا حقيقيا كالمعنى
 الحقيقى والصغر الحقيقى مباينة وادعاء وفيه وليست اطلاقا لكونه الموصوف على
 الصفة مثلا اذا كان حقيقيا اذ عاينها اعتبرته بغيره صلبا مسايرا للصفت عنه
 ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد من الخاء المعنوية (ما مراد والقلب والتغير
 وقال الصلب يفتخ عزم الاعتقاد بغير الصلابة الصلابة واذا كان غير حقيقى يعتبر فيه صلب
 بغير ما عدا تلك الصفة ويعتبر فيه اعتقاد المخاطب على احد من تلك الخاء وليس
 فيه عزم الاعتقاد بغير الصلابة الصلابة ويشترط ان يكون جواز انتساب الموصوف للصفت
 مغايرة للصفة التي في الموصوف عليها وصفها (ما شتر الم ذوالعز بغيره)
 بان المخاطب اعتقدوا اشتراكه بغيره اراد انه اعتقدوا اشتراكه بغيره ولو قيل
 اشتراكه بغيره في شئ الى ما قبل بغيره عن ما اذا اعتقدوا المخاطب ان خرج
 عنه الفهم الى حصل اذا اعتقدوا فصرحوا على الاعتقاد على ان ما موصولة او موصو
 بة وهو ما لا يقع لان المخاطب العاقل لا يفتقروا انتساب امر جميع الصلابة
 كيف في الصلابة ما هو مقابل ما يتبع اجتماعها ولا يتصور حينئذ تخصيص امر بصفة
 دون مساير الصلابة اذ لم يكن شئ من التخصيص واقعا لم يلزم صورة القول في ذكره المقصود
 اذ ارد به معنى اخر على امر موجود خارج عن المحرور وكذا الكلام في التواني ما ان
 تخصيص ما ارد من مساير الامر يفتخ ان تقييد المخاطب اشتراكها في جميع الامر فصار
 لا يقع في الصلابة المعنوية عموما فلا يكون تخصيص صفة ما ارد من مساير الامر ولا
 واقعا لا يلزم صورة القول على امر موجود خارج عن المحرور وفهم على ذلك ما عدا
 وحاصل هذا القول اننا اختار ان المصنف اراد بقوله ذو اخرى رد وذا اخرى ما عدا
 والامر لا يشرع والجمع والاضمحلال انه يخرجه بغيره في شئ من الحقيقى لانه
 تخصيص امر بصفة دون مساير الصلابة اي تخصيص صفة ما ارد من مساير الامر قلنا
 التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير رافع لا يسلطه على ما لا يوجد صلاوة فيه بحيث
 ان تخصيص امر بصفة دون مساير الصلابة معناه ان شئت قلنا التكميل الصفة لزم

الا ان احسن ان يصرح بها والقيل يجوز ان يوافق الامر احسن احتمال ان
يقال لا يتبين من باب التقوى لا تخصيص بها يكون منها الاخرين العكس فيك
لا احتمال مرجوح لان قوله لا يجوز ان يعلم ان الفاعل مضاف الى تخصيصه
ان التمثيل لا يفسر به احتمال احسن وشك مجامعة الثالثة ان يفرق بين
على الموصوفين في نفسه عليه فحق الموصوفين على الحقيقة فيقال شك في حقيقة التبعي بها
العامة بل هو ان لا يكون الموصوفين بعبء مختلفا بتلك العبء بل لا يجوز ان لا يفسر
ان يقال انما التبعي بعبء مشايخ السنة لا يجوز العبء في حاله التي هي في الخطاب
ويكون ما في نفس القلب يكون الجمل بها كما في كل واحد من النعمان والاشياء في نفس ارباب
يكون معاني التبعي معناه اما في التبعين معية الجمل في الاشياء والتبعي معناه ليس فيك
انك اصلها فيستعمل به الثاني ايراد اخر وما جمل في الاشياء فيقال صاحب الكتاب
والعقود ما جمل في الاشياء فيقال صاحب الكتاب فيقال صاحب الكتاب فيقال صاحب الكتاب
تتميل في دينهم فيقولون معك ان تتسكروا بدينهم فيقولون لا ان الغرض من عبادة
الرسول رسول يبلغ الرسالة والكرام المحبة لا وجوده بين الحكم فمهم فيل يفتقر
اشعار بان معقول الفهم هو الوصف اعني فقلت بانتم لم تجعلوا اشياء عليه السلام
اسبق من قبله في الرسول ببقاء دينه ووجوب التمسك به فيقولون في الفهم فلي يرد
بحسب ما كانا وقد كمل ما كتب عليه من الجملة الشرحية اعني قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا انقلبتم على اعقابكم يقلبوا لا اعتقاد القابلين ان الرسول لا يكون شرعا
اسرار المخاضين على دعوى الرسالة بالانشاء في قول المخاضين من ان التبعي هذا
المقال هو حال التكلم مع حال المخاضين وفي المثال السابق هو حال المخاضين بقاء
لا كنه حله صاحب الجراح على انه فسر ايراد بعض النسخاء المصنف فسر بغير بناء على
نكتة ومما في الكبار من المخاضين وتبينهم على ان فقههم يكون في طائفة ما ينبغي
ان يصرحوا بالعبء البينة بل بخلية امرهم ان يكونوا شرعا في غير من الصور والكذب كما
هو ظاهر حال المرعي عندهم لا ينبغي ان يفسر الرسول بكونهم طائفة من طائفتهم

فالمعروف يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم
على ان فقههم لصورهم ما لا ينبغي وان غاية امرهم ان يترددوا بين الصور والكذب كما في
معناه لا ينبغي منكم فكل من يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم
تردد في غير كونه طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم
بما هو حال المرعي اذ ليس في طائفة من طائفتهم ان يتردد في صفة وكونه يجب نفسا سرارا في
بما هو حال المرعي اذ لا يكون طائفة من طائفتهم او كذا باعتقاده لا يشعر به غيره عنده
السامع ان معنى الكلام ينبغي ان يتردد في وجهه وكذا يجب نفسا سرارا في
المرعي بصفه وكونه عنده السامع فيصير المعنى كيكما في الكلام فيجبها اذ المقصود
انك لم تعرف فينبغي ان تفهموا على ما هو حال المرعي وانك لم ان عبادا السكاكي
مكذبا بالمراد لستم يدعواكم للرسالة عندهم بين الصور والكذب كما يكون كما في
حال المرعي اذ ادعى بل انتم عندهم مقصود في عمل الكذب لا شجاعة وزنه الى حركته فيكون
بقوله عندهم ليس كغيره بل هو في اذنا كما بل فيه واذا جعل معناه المخبر في ان التردد
منسوبا الى المتكلم اي لستم كما يتردد عندهم بين الصور والكذب والمعنى لستم ترددين
كأن طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم لا يكون في طائفة من طائفتهم
حال المرعي ان كما هو حاله ان يتردد السامع في صفة وكونه فينبغي على هذا المعنى
غاية ما ينبغي ان يتردد السامع في صفة وكونه فينبغي على هذا المعنى
الفتاح ما ذكره بعضهم من انه انما جعله فسر ايراد بناء على ان المتكلم اذا اعتقد ان
المخاضين اعتقدوا في ذلك ان يمسك معه كغيره في الفهم والكبار اعتقدوا ان المرعي
سل اعتقدوا الكون عندهم الكبار اذ ابريز بين الصور والكذب كما هو ظاهر حال المرعي
ان يفتقر كونه ابريز بين الصور والكذب عندهم السامع فيصير معناه على معنى لستم دابر في
عندهم بين الصور والكذب ولستم ترددين في ذلك بل انتم عندهم مقصود في عمل
الكذب ولما ان تقول انما جعله فسر ايراد بناء على ان الرسول شرعا في انتم صا
عندهم الكبار اذ في غير عندهم كما هو ظاهر حال المرعي فيكون تروا ابيق

كونه طارفا وكذا باعتبار السامع وعلى هذا يكون قوله غير تام نحو ما يجب المعنى للغير
للمصور والكذب ويكمن التشبيه خاصة وكذا الذي يكون غير تام بل انتم عنونه
مقصود من على الكذب نحو الكذب بحسب المعنى كما في قوله الموصوف بالتردد واما كون
صادق في قوله كاذب غير تام بل اجزوا بالانك كاذب غير عنونه وهو الجمع مع كونه مخالفا للواقع
نحو عبارة افرق اليها مما ذكره الشارح ومعنى قصر العمل على المفعول هو ان
العمل المنسوب اليه العمل على المفعول لا يبرأ ان يصير مع ذلك العمل المفعول للمفعول في
صحة له الا ان لا يلاحظ خصوصية المفعول حتى يجمع قصر عليه بمعنى هو المفعول في
الامر افرق ضرب زيد على غير معنى ان يجمع الكون مفعول بالزيد صفة مقصورة على غير
اذا حمل على انه قصر مفعول واما اذا حمل انه غير حقيقى ضرب عمر افرق ضرب بكر او ضاربا
مثلا ويجوز فيه ما ذكره في غير ايضا ان يقال معناه ان زيد مقصورا على كونه ضاربا باليد
لا يتقراء الى كونه ضاربا باليد فيكون مفعول الموصوف على الصفة كانه فيلما زيد الضرب
عمر مفعول معنى جميع الا انه يلزم حينئذ العمل من الصفة المقصورة عليها ويغير فيكون
يلزم ايضا كون المقصور عليه تنفردا على كلمة الماوان كانه في قوله تنافرا عنهما
وعلى هذا فياسر البواقي يعني اذا حفر في القصور او امثلة الباقية رجع الى احد
القصور في يجوز ما جاء في زيد الماوان الباقية مفعول الموصوف على الصفة اذ معناه المتبادر ان
زيد افرق زمانا في لم يكن العمل صفة التركيب نحو ما جاء في ركبها الماوان مفعول الصفة
على الموصوف ما في معناه الخاص ان صفة المجمع على صفة الركبة لم تثبت الماوان
وبما انك في مثال واحد حمله على كل واحد من القصور واما كون مفعول على احد ما
ويلاحظ على التقديرين المختار ما هو الخاص بقوله لا اشتق ما في الماوان في باب
الماين ما في باجر الحاجب محمول على انه قصر فيه الشاعر فمفعول في زمان استعانة به
الماين على صفة الكرامة له فهو مفعول الموصوف على الصفة ويلاحظ ان يقال قصر فيه
استقراء باب الماين عليه هو صوابا بالكرامة لا يتقراء اليه هو صوابا بصفة
وادة له فهو مفعول الصفة على الموصوف وهذا هو قولنا في اشتق الباقية على
انه

انه مجتمع مع كرامة له وادارة اياه فيكون ايضا مفعول الموصوف على الصفة
اشتق الباقية او لم يكن مستلزما لادارة لم يثبت كرامة مجازا ان يكون الشيء
مشتق مكرها كما في الفوات المحرمة عن النساء كما جاز ان يكون الشيء مراد ان يكون
عنه كثر من الماوية الموصوف عن الرضى وان قيل لا اشتق يستلزم لادارة ما في الجمع بين
وبين الكرامة باختلاف الجهة فيشتق الموصوف على الماين لما فيه من التقرب اليه ويكر
له لما في القوة ودفاع الحاجب بها حقيقة المشتق هو التقرب والمكره قلله الما
له اي ما ليس الشيطان من جهة اذ غير النساء لما عازما على اتيانهم فيلما في
ما ليس جميع جهات الضرر ولا احتلال غير جهة النساء كانه على حال من الاحوال
لما عازما على ان يفرقه الجهة امشورا ببله واغوا ما حيث يلزم ما حتى اذا ليس من
جميع ما عوا ما عاقتسا بما واما انه على ما في مفعول الجهة ايضا او ما عاقتسا بالية
الكل على عليه وفيه الجملة بعد ما صفة كثر مفعول اي ما ليس حينئذ الموصوف بانه
اتام به من قبل النساء او الحاصل كل ما ليس اتام من قبلهن ولما استوعب المفعول است
استعمل مفعول الجملة دل على ان الماين من قبلهن ما زالت الياسر ما حاجة الى تأويل
الماين بالغمز عليه ولا الى تفسيره الياسر بغير النساء فان قيل لا معنى للماين
فهذه الجهة بغير الياسر منها ومن غير هذا الجيب بان العارضة بغير الياسر مفعول
وتبع غير ما يدل على انها اخرى الرسايل وعلى ان الماين بغير منها بالكلية كما في
غير ما مفعول القول كثر بالغة واحسن صوابا لما مقصور بالهوى واواد بها
معانها المصروفة في الكلام المشتمل عليها بفرينة قوله والدة الموصوف له اذا قلنا
ليزيد ما في مفعول الناع على نسبة القيل الى زيد بغير النقص وعلى معنى تعيانية
تعلقه بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصور والكذب في المجموع المركب
فهو الالباب كمال لبعض انشائي والمجموع المركب من عاينها مفعول الكلام اللغوي
لانشائي ونما مراد كلمة لنت لبيت موصوفة لفراد الكلام اللغوي المردود ولا
القاء احدها ولا احدها تلك العينة التعيانية بل هو موصوفة لتلك العينة

فبعضها بالانشاء التفعيل الى التثنية بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
اذا اريد بالفتح الفاء كلف انشاء منصوص كان فسمي بالانشاء المعبر بالالفاء وحيز
لايجب ان يقال ان اللفظة الموضوعة الى التثنية لانها لم توضع بالالفاء كلف انشاء منصوص
الا ان جعل اللفظ للغة والتثنية كلف فلهذا لم يرد ان يثبت مثل ما هو موضح بالاجابة معنى التثنية
واما اذا جعل اللفظ للوضع كما هو الظاهر بالغير المجزوء له مما هو التثنية
بفتح الفاء الكسرة بالالفاء كلف انشاء منصوص بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
ذالواضحة العارضة مثلا نسبة الفاعل الى زيد بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
الصور والكسرة كلف من صور وكسرة جاز بالانشاء التثنية وكسرة الجاز بالانشاء
التثنية وانما في ذلك من مذهبنا عليه كلاما محتملا للصور والكسرة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
غير نسبة التثنية والتثنية ما اذا قلت كم جاز عندك فهو بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
الرجاء كلف خبر محتمل للصور والكسرة واما باعتبار استلزامه ايامه فلا يحتمل الا
استلزامه ولم يخبر عن كثير من صور الكسرة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
هو استلزامه فيل التثنية بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
باعتبار ما لا يرد ان يقال ان الكسرة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
هو استلزامه والصور فيكون بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
ذالواضحة العارضة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
انتباه بكل هو التثنية بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
البعث وعدمه من انتباه وعينه بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
ذالواضحة العارضة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
انه حال من احوال احواله وجعل اللفظ بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
اقر اللفظ بالانزلة ما عدا ما هو بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
والا انه ما عدا ما هو بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
سواء في الكلام المعقول عليه وضمير في العرائض بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع

المقصود اثبات ان زيدا هو ذلك الفاعل المشبه بالاسم والاثبات التثنية
بناء على انه يجب ان لا يستغارة كون المشبه امرا مسلما والمقصود بها اثبات امر
اخر غير جازم فالمرحلية كلف تحويله اذا قيل زيدا اسروا بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فاما ان يرد بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
من استلزامه بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
علم احواله ان يرد به ذات ما مبهمة بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
ثبات شبه زيد بالاسم فمال ولا يشك ان قولنا زيد اسروا اسروا بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
زيد بشيء واستوى بشيء استوى زيد بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
اسم مستغلا به معنى الحقيق كما ذكره الفصح الخ ما الخال به جازم فالتثنية بالاسم
اشارة الى الحاصل المذكور بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
فما جاء به الفاعل ايضا بما حاطه منع قوله ولا يشك الخ وان قولنا زيد اسروا
واسروا بفتح الهمزة وفتح الفاء الكسرة بالالفاء فمع
من الفاعل المشبه بالاسم وحيز فذكر الاستغارة والحاصل اننا اختار الشوا القاطنة
المذكور بقوله واما ان يرد به ذات ما مبهمة الخ فليقر انه مسوق لاثبات ان زيدا
هو ذلك الفاعل على جواز البعدي او يمنع انه يجب ان لا يستغارة ان يكون الكسرة
مسوقا لاثبات امر اخر فراه التثنية على جواب المحشي فماتل **قوله** فان قيل ما يستغارة الخ
اشارة الى ما اوردده السيوطي استلزام الشارح **قوله** فلما لا انصب الخ الذي
يلزم ان حاط الجواب وجهان الاول ان معنى التثنية الخ العمل باعتبار ملاحظة
خارج عن كل من المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المراد على تقدير الاستغارة وانه يجب ان
التثنية بالاسم مستغلا به معنى الحقيق باعتبار ملاحظة لازم معناه كما
يستلزم التثنية مستغلا به المعنى المجازي اما ان لا انصب الثاني بانه لا اشكال
عليه فلا بد على الاول لانه دور المشبه به الثاني ان معنى التثنية الخ التثنية
باعتبار ملاحظة غير المشبه دور المشبه به وهو ما يرجح كون اللفظ مستغلا

بمعناه المجازي حتى يكون استقارة دوز المعنى (اصلي) حتى يكون تشبيها لانه اذا كان
مستعملا في المعنى (اصلي) المجازي كان النقل به باعتبار ما ليس فيه والى ما يكون
معنى النقل فيه والى حتى يكون النقل به اولى مما يكون فالمراد الصحيح في قوله اذا
تفرقة اللفظ الشارح كثيرا ما يتقلد به الجار والمجرور الى معنى من غير ذلك
المشبه دوز المشبه به بالنسبة ان يكون مستعملا في معناه المجازي ليعبر عن الغير
متقلدا بغيره في المعنى او المراد كثيرا ما يتقلد به الجار والمجرور باعتبار معنى الشبه
عنه الى معنى المشبه دوز المشبه به وهو انما يتكلم به يمكن النقل باعتبار معنى
الشجاعة التابع لمعنى المشبه به فتأمل فانه غاية ما يلزم المسامحة به عبارة الشارح
رجح وفراشتم عن المواخذة بها **قوله** ان تجعل المعومات كلفه على قوله اسر
على وجه الحرب فاعلم **قوله** ما المعنى التبعي الى الذي هو معنى الشجاعة **قوله** وما دعا
عن كنه على التصريح اي ويجرد (ما دعا) **قوله** بان يدعى ان العلم بوضع الخ قال انما
واعلم انه اذا اعتبرت تشبيهه ونريد بعمود الشكل والهيئة وفكرت المبالغة به
التشبيه وادعاء انه غير عمود لكان تشبيها مغلطة وايضا عمودا لظاهره انه
استقارة ثم قال والقول بانه يمكن ان يجعل لفظا محمدا موضوعا لثبات ماله الشكل
المحمود ادعاء وان كان موضوعا لثبات معزله شكل محمدا حتى يتأتى اعتبار
الجنس تعسف لا احتياج له لان المفلود باللفظ من غير التشبيه الى الاستقارة
المبالغة به حال التشبه اعني وجه التشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك
يحصل اذا جعل المشبه من ايراد المشبه به داخل في جنس ان كان المشبه جنسا او
جعل عينه ان كان شخصا انتهى بغيره والقول الخ صفا القول هو ما ذكره المحقق
بان يدعى الخ وبكونه تعسفا نظرا في تأويله بان الصفة المطلوبة لا تزيد على
تأويل الجنس حيث يتناول البعد الغير المتعارف فليتأمل **قوله** له جنس ايسر
المشبه من ايرادها وفراشتم على له جنس اخرى اي حيث المشبه من ايرادها **قوله**
ميرغ له الجنسية بان يدعى انه موضوع باراء ذات ماله تلك الصفة المطلوبة
كما تقدم **قوله** اشارة الى ان اصابه الطاعنة الخ فليحتمل ان يريد بانما مل بغيرها
صالح

لا طابع مجازا **قوله** الصواب للفرس بسرعة الشارح فلو لم يكن قوله المص
لاي فان الجامع بين العود الخ **قوله** اول الحروف اي قوله على الله عليه وسلم رجل عسلا
بعضا من رسم **قوله** كما يقع من الصالح عبارة الصالح الفريوس السرج وما يجيب
اليه الشعر لا يجوز لغيره من حيث **قوله** هو شخص الخ عبارة بعض السامري
مراد منسقة الى سامر وهو اسم فيلثة **قوله** بان الفوه ليس جسي لما كثر بل انكشف
الضوء لانه المستعار له وعبارة بفتحهم ما ينبغي ان كلفا من الكثرة والكشف ليس
حسبا بل هو عطف اذ لا يورث بالحسن المعنى المصوري الى معنى معناه ضرورة انه
معروف في الخارج اللهم الا ان مراد بحسبتهما ان الحاصل في المصور بينهما **قوله**
ويمكن ان يجاب عنه بان الفناء الخ الخ وبنى هذا الجواب ان ظهور الفناء من الليل لا
يتم في الاقبال النهار وحينئذ يعقبه (ما خصل) ظهور الفناء اي خروج ضوء المر
بتأثيره من الليل يعقبه (ما خصل) ونفلا مع صفا الجواب بحواشي الشرح وقال
اي والمعنى يظهر منه جميع النهار فيعقب هذا الظاهر الفصول (ما خصل) ولعل
ما اجاب به مستعجلا بما ياتي من العلامة **قوله** ثم ما صورته اي لا جورة الخ فخر
والمراد ابراهيم وانه مبني على مفرد من حيث ان يكون المظهر مراد به ان الفعل
المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز واخر السبغ في وصفية ان المنوع انما
هو كونه المظهر الصريح من المبني للمفعول اما تأويل مغل مبني للمفعول وحرم
مطلوبه فلا وجه لمنعه لان علته تنفع (ما اول) (ما التباس) وهو موقوف في الثاني **قوله**
والعابرة فيه ان تكون حرف العايد المجرور ان يكون مجرورا بمثل ما جره الموصول
واجاد المتقلد وهو هنا يختلف اما ان يقال اصوع بمعنى امر او ان العايد انما
يخرب منصوبا بحرف الجار وانما الضمير كما يعلم من ذلك المعنى **قوله** وينبغي
ان يعلم ان التقوية الخ **قوله** اما اذا اظهر المعنى الخ في اعلم ان قول الشارح و
انما يطرح للموصوفية الخ يعرف قوله والتشبيه يفتي كون المشبه موصوفا الخ
ينبغي ان غرض صلاحية المشبه به التبعية للموصوفية فكان فيما مر ذكره
ان يتفرغ المحشي في ايراده ليعبر صلاحية المعنى المجازي في المجاز المرسل في المشبه

المشتقات لاكنه لم يتقرر الا بعد صلاحية المعنى الخفيف ويكثر ان يجاب بان الحامل له
 على الروايات فخره في الاثر وانما يتبع ان المعنى ان الفعل الذي هو ان المقصود بالقرائن بيان
 عدم صلاحية المشتبه به في المشتقات لان المقصود بيان وقوعهما مشبههما بالانتماء
 فاذا جرى على معنى المقصود لا على وجه الانتفاء الدليل باختلافه بل يتناول **قوله**
 ولم يتقرر الركن الفع في شرح رسالة الاستعارة للعصا فانهم ومن الجوانح التي
 اشتملها في هذا المقام فصار فيهم الجواز المرسل الى الاصل والتبعي على قياسه
 استعارة لا كثر بها يشعر بذا الكلام في العتاج ومن اشك في الجواز قوله تعالى ما اذا
 قرأت القرآن فاستعذ بالله استعمل قرأتك في قرأت القرآن فلو كان الفراءة نسبة
 مما راد منها استعارة الجواز بمعنى استعمال المشتق بتبعيته للمصدر وجوز في شرح
 التلخيص ان يكون تلفظ الكمال بجواز امر سلا عن ذلك باعتبار ان الالة لا
 رمة للتلفظ باجم يريده ان يترد علاقة الجواز بغير معنى المصدر يرد في العليز ويشعر
 ذلك باعتبار العلاقة بغير المصدر ومعه جسد لانه فيه ان العلاقة باعتبار بعض
 اجزاء معنى الفعل ومن كل جزء **قوله** يعرض باب الاستعارة اي مع دخول الزمان
 معن المانع والمستقبل وهو ان يفتح في الاستعارة معنا اطلاقه والمتم في المعنى المتعارف
 على الشارح لاكن صرح السيرامي بانها تبعية ولعل وجه كمال المحشى ان التبعية في
 المشتقات تجري بين المصدرين ومصدر المانع والمستقبل واحدهما يوجب تشييم الشيء
 الواحد بنفسه وجاب بانه غير اختلافه بالتفسير فالعصا في شرح الرسالة في ان
 استعارة في الفعل على فسيمر الى ان قال الثاني ان يشييم الضرب المستعمل بالضرب
 المانع في حق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موجودا
 في كل واحد منهما بغير مغاير لغيره اخره في التشبيه كذا اعادة المحقق الشريفي
 لاكنه قال في المحمول وفيه ان الضرب حقيقة في كل من الضرب في المانع والضرب في المشتق
 المستعمل فكيف يتم في استعارته من احدهما الى الاخر حتى يلزم الاستعارة التبعية
 في الفعل **قوله** انتفاع اذ يميز مشبهما اي بالدليل لا يجاب في المعنى **قوله** انقول لا
 يعني الخ فيه منع للاستعارة الزائدة الجيب لاكن المعنى من تاج المطاد وان الظاهر

حمل على العلماء اي مما يكون المعنى ما ذكره الشارح فخره لم اي اذا اتبع علفت رغب
 الخ لان محطه انه اذا اخذ حكمه ايقن السائل انه ملأ رغب ماله **قوله** لا يختص
 بالمستعار له اي بل يختص بالمستعار له باعتبار معناه لانه لا السائل هو معناه فرب
 به كثيرا الى الوفايع لان السائل لا يرمى به كثيرا الى الوفايع في العادة وفيه ذل وان يكون
 مفردا في الاختلاف كما هو كمال الشارح بل يتناول في الجواز المراد بل يعين نكرا
 الى التزام ان في المراد المعنى ثابت للمساوي في الحقيقة مل سم وعبارة المحشى في الكبرى الظاهر
 انه ليس بتر شيع كما انه ليس بتر بوجان التقدير بكلام المعين يجوز ان تصاب اليه
 المستعار له والمستعار منه بل بقاوت **قوله** لا ينبغي المجازفة اي الفتى لشدة اصل
 التعليل **قوله** وتكرار العرفه تعالى وما ربه بل كلام للتفسير وفيل اي كمال على معنى انه
 النسبة اي في كل وميل النقي قرصه للمفرد والغير على وجه هو على لاجب لا يفتقر بلنا
 لا للغير مفعول وسيل السبب صور اليز خور في مجلسه رماية ما جاب في المبرقة جراب
 فال العلماء يكتب بالتبصر لا الخبر وحاطه ارجع صفات الله تعالى على غاية الكمال
 بلوكة متعلما بالكل لكان متعلما بكثرة العلم في كثره العلم عنه نفي لاصل الظلم
 لانه لو اتق به ما انما يتلوه بكثرة **قوله** كما صرح الكثير وفخره ما يتلوه في المر عن
 قول الملعب في الرباجية ولم ابا في اخذ في **قوله** اي المشبه بالبرع غير منكر
 فكيف يظهر كرمه فيهم وكان من السؤال على اذ كرم فيهم مرجع ذكره ومان
 حاصر الجواب منع ذلك لانه يتلوه بوزن ذكره بان يستعار جوع لبعث المستعار
 منع تفييه وبخاصة **قوله** مع ادعاء ان الاصل الخ دمع لما يقال اذ في المستعار
 البعث الغير فلما معنى البناء المذكور لانه انما يناسب المستعار له والكلام فخره
قوله موضوع للايقاع الخ اي لما يدل بالمطابقة على صورة التردد بل هو من لوازم المور
 وضع له **قوله** ولا جابرة الخ عبارة في الكبرى والظاهر انه لا معنى لها في التشبيه
 بايقاع الرؤية المتعلقة بالتقديم والتأخير او وقوعهما مع كونه التقديم والتأخير
 وسائر المتعلقات باقية على ما ينما بلما تقيير بالنظر الى هذا الجواز **قوله** المراد با
 لومل الخ اي في شرح المفتاح **قوله** لاكن الفرواح الخ عبارة في الكبرى وحاطه انه

3
 على

اذا ذهب المتروك خلفه الى فدايه ثم رجع الى الموضع الاول يصور عليه انه يحكم خلو
 الى فدايه وخضوعه الى خلفه فان الموضع الاول خلف بالفتور الى الحالة التي عندها الخطوة التي
 (الاولى) لا مثله انه اذا كان التقويم والتأخير رجل واحد بهما بالحقيقة متعلقان بامر
 واحد فلا يرد ان معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بامر واحد وان لا يتحرك المتردد في فروع
 وخلف مع **قوله** اي مخرج التذكير الى دمع بزاوية ايراد ما اذا وقع التغيير بذكر لفظ يدل
 على لفظ اخر مراد به **قوله** فيه بحث لا يفتي بعبارة بذكر الكبرى انما خبر بانه ما وجه
 جعله بمنزلة قولهم في اصلاح التماثل **قوله** اما الاول فمقام لما فيه مرفوع خفاء وجمالة
 وهذا لا يجوز في التقرينات وتكون الجث عن الحقيقة غير مفلوذة بالفتور هذا القول لا يجوز
 جواز ذلك في **قوله** عن الكلمة الموضوعية الحقيقة من الحقايق في الموضع الذي كلفه من
 الموضوع لان ما يرسن اذا استعير لانه لا يرسن وانما كان في هذا حالها عن العباد
 لان ظهور الوصف المقترن بالمرسوس هو كونه انما ما يرسن غير مراد اذا لا يرسن
 في اللفظ انما لا يرسن ولذا كان في الاول ان يكون من الجواز المرسل اليه عطفه باللام في
 والتفسير **قوله** اراد بالوصف (الاول) العبارة العبارة في قوله استعارة وصف في حيث
 لان المستعار ايدوا اللفظ اللفظ على الصورة المشبه بها لوصفها كما يدل عليه ظاهر
 العبارة وان قولنا ذلك المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كونه يكتب
 المعنى فلا يتأتى هذا التأويل بل في قوله لوصف (اخرى) لان المستعار له يكون لفظ المشبه
 نفس اللفظ اللفظ الا ان يرد بهذا الوصف معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ في
 الصورة (الاولى) لبيان الصورة (اخرى) فتكون اللفظ في قوله لوصف اخرى في الاعلى الوضعية
 ماطر (استعارة **قوله** باعتبار المراد اي يجب به كل مادة من غير اعتبار امر محتمل بنا
 سبب الوجه ان المراد بكثرة (اعتبارات) (امور) التحليل ثم تشبيه باللفظ ثم استعار
 لفظ اللان لانه يشمل ما ذكره المحقق مع زيادة **قوله** وهو ان كلامنا تخيل لا يمكن
 حاطة عن التوجيه انما سميت تخيلية لان المتعلق بها هو اللفظ مناسب للخيال
 سميت باسم مناسب المتعلق بها تأمل **قوله** قلنا (الظاهرة) اي الذي ادعاء السكاك
 في قوله السابق على ان المراد بالنية السبع بدعاء السبعية لما في نية اضافة (ال)

(الحق) واليه **قوله** فيما اذا كانت الغرضية حالية فقولنا نقل لعلنا نقول ما زال
 بينه معاصنا استعماله الترجي عليه نقل فيجعل (الافتاء) استعارة بالكناية عن المر
 جوم جعل لعل غرضية لما **قوله** (الاول) تركه لانه ترك اللفظة التي في جواب ما تركه اللفظة
 اللفظة المشمول ادعاء لا في نفس الامر وعذر الشارح بذكره ان الحسرا انما يتصور بغير
 اللفظة **قوله** لو قال المخلص بها الموصوف لك ان احسنه لاجل هذا الى (الاشعار) بما
 لتفسير (الخاتمة) **قوله** الخاتمة ان صيغة التفضيل التي كانت بيني على ما نقل عن المبرد والاد
 خسر مرجوا زبنا. اقبل التقليل من التثنية المزيوية كما فعلوا مستعملين في ما
 والجهود على المنع والتفسير بمثل ذلك الربا شروبا لفة ثم وجه ما ذكره المحقق انه ما يتأتى
 كقولنا ابلغ من البلاغة ما فتظاير ان في الحقيقة بلاغة مع عدم امكان ذلك لاننا نرفع
 المبره وبلاغة في المبررات والكلام معنا انما هو في الحقيقة المبررة فانهم في قولهم
 ان الحقيقة لا تختص بالمبررات فمع يرد ان الجواز المبرر لا مبالغة فيه بغير نفسه
 اذ ما لم يجل على غير لا يعم منه معنى مقيدها بل في الحقيقة والمبالغة اذ انبى الحقيقة
 او الجواز انما يراد بمبالغة التركيب التي تحضر في اللفظ انما مبالغة في الحقيقة في كثير
 من المواضع ومثل انما قال ذلك المراد بغيره في الحقيقة من ان لا يجوز صرف كلام الله
 ورسوله عن الحقيقة ما لم يكن تركيب ذلك اللفظ من الجواز ابلغ وجوابه ان البلاغة اذا
 وامن مقتضى الحال والحال في كل منهما انما يقتضيه الحمل على الحقيقة وانما في المانع من
 الحمل على البلاغة المانع شرعي **قوله** المشهور ان حقيقة العلوم انما تأمل بقصود
 بهذا الكلام لان قول الشارح اي تصور الم تفسير يعرف واما قوله علم انما يعلم بغيره
 وحينئذ يلزم كلامه ما يخالف المشهور **قوله** يشكل بالمشاكلة التي اوجب بانها
 ذكرت من المعنى وان كانت من اللفظ لانها تتناسب المماثلة والمقابلية بصورت
 مع **قوله** لان الفليقوة على حركة الفخ بدليل ان قبل هذا البيت قوله غواعد
 والجر نسج رداه لم ينصرف الى ما كان في (الاهر) ولو قال على حركة الرفع لكان احسن
 لان الحركة هنا امرائية والفخ من القاب البناء **قوله** وقال في تفسير اللسان ان
 استشكل في الكتاب وصف الله سبحانه بالاستحياء واجاب بانه جار على سبيل

من التبريح

التمثيل ثم قال ويجوز ان تقع هذه العبارة في كلام الكثرة فقال اما يستحي رب ثم ان
يضرب مثلا بالزنايا والعنكبوت مجازات على سبيل المقابلة والحيوات على السرايا
ومر من كلامهم بدريح وكما ان يجيب ومنه قوله اي قل من يبلغ اجبا يعرف كلامه ان يتت
الجاء قبل المنزل وشهد رجل عند شريح فقال انه لسبيل الشعادة فقال الرجل انما
تجوز عنى فقال له بل لا بد له من شعادة فاليه سرع بناء الجدار وتغيير الشعادة
فمر مراعاة المشاكلة ولولا بناء الدار لم يبلغ بناء الجدار وسبوك الشعادة لا تمنع
تغييرها فقال السعوي حراشي الكتاب قوله ويجوز ان تقع يعني ان المشاكلة تقع في غير
لاستقارة لا كذا سمرانه ليس بحقيقة وجه التميز ليس بخلافه ولا قال سمرانه بدوع
وكما ان يجيب ونحو كلامهم ان مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابلة ذال جملة التميز
والجواز على ما قال والى سرع الى قوله لا تمنع تغييرها وايضا انه يمكن في بعض صور المشا
كلة اعتبار استقارة كان يشبه انقباض الشعادة عز الجعة وتاييمها عن الزاكرة
بجمعها الشغل كما ان الكلام في كل المشاكلة سيما في قوله الصبح في اجبة وفيما **قوله**
فما يكون الخلافة عليها محتاجا الى اعتبار المشاكلة اي لا ان النفس بمعنى الذات
حقيقة كما في الكتاب والصلح وقال الامام النسيبي في بحر الكلال يجوز ان يقال ان الله
تعالى نفس عند السنة والجماعة لا ان النفس يذكر ويراد به الذات والوجود ويؤيد
ذال قوله تعالى كتب ربك على نفسه الرحنة لانه اكلوا النفس عليه تعالى بدون مشاكلة
وكم اية الاولي المذكورة قوله تعالى واصفنته لنفسي واستل الامام الرازي في التغيير
الكبير في الكلام على الاستعادة على الخلافة النفس على الله تعالى باثني عشر حجة منها
حديث اضع ربك على نفسه ان يشرب عيونهم يتيب الى الله تعالى منها الاسفل من
حيثه الجنان ومنها ليس احد احب اليه المرح من الله تعالى ولا جلد الودع نفسه
ومنها سيجان الله عند خلفه ورضي نفسه واعتبار المشاكلة التي وفرت في كلامنا
منها في حاشية الامام لترجيح ان النفس باللفظ لا على الله تعالى المعنى كقولنا المشا
كلة وحمل الايات الدالة على خلاف ذال على المشاكلة التقديرية والكافرة
يجري في الحديث ومنه بعضهم انه غفل عنها وان المشاكلة لا تنافي في غايتها
اصلا

اصلا دعوى بل لا دليل على اختار من سره وجه المشاكلة انه عموما عينا وكم
يعلم لعل (النفس) اية وان كان في الذات لا بد منه من اعتبار المشاكلة لان
اعلم ما به انه ليس بكلام مرضي بل لا بد من علم على المشاكلة بان يكون المراد لا اعلم معلو
م من غير عنه بل اعلم ما به نفسه لوقوع التغيير عن تعلم معلوم ما به نفسه كما قاله
السعوي حراشي الكتاب **قوله** البرز بينه وبين التقسيم الخ قال مع حراشي المشرح
البرز اليه ذكره يراجم مع التقسيم وبين التقسيم فيقتض ان قولنا الكلمة اسم ومعلومه
ليس من التقسيم مجرد مع انه يقولون انه تقسيم بل علمه بغير هذا المعنى المذكور وهذا
بلير اجمع انتهى وقوله مجرد وان اذ كان من باللفظ الى قولهم جعرة الرجل اسم يعرف بكذا الا
لانه حينئذ فليكن وايضا على ضيق **قوله** (او الى ان يقال جمع الروح الخ ويظهر عليه
ظاها التقسيم السابق لانه ذكر متعود بمرمانكموا وما ولدوا وما جعلوا وما زرعوا
واضيف ما للكل اليه فانه اضيف للماول كونه للمسيح وهكذا **قوله** من وقت دخول
البوا المعبر الى المذكور في قولنا المشرح والتايم منسوب الى غير **قوله** فانه ليس الكل
كذا الدلالة الى ان الاستثناء باعتبار جملة المميز بقوله بالخلود على جملة المميزين
وايدوا من ابتداء دخول الجنة الى ما انقضى له واستثنى من ذلك الوقت الذي يكون فيه عطاء
المميز خارج الجنة بعد دخول غير العطاء فانه يكون على جملة المميز من العطاء
وغيره انهم في ذال الوقت غير خال من لا يعلم وهذا العطاء غير خال من فاما استثناء
من تاييم الجملة لا يرتأيمون كل بعض من الجملة فليتا **قوله** على هذا لا بد من اذيل الخ
فانهم ليس من سر سره وعبارته يرد عليه ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول
الجنة فكيف ينفع في سبوعه في القول **قوله** واما اصل الاستثناء اذ اشار الى
قول السعوي بالصواب ان يقال ان الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من ان بسا والمميز
لا يخلو من النار واما الثاني محمول على ان اصل الجنة لم فيها سوى نفسيهما ما هو
الكثير وجل وسورضوانه ولغناه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج منها ولم يبق
ارادة هذا المعنى منهم على فيايسر ما اراد بالاول عطف بقوله عطف غير محذوف لا يقال
ما ذكرته يوجب اخلا لا في فلم اية حيث محمول بالاستثناء الثاني على علم عليه ان

مستشاه اول مع انهم سيفاسفان احوالا فانقول انما اراد حمل على الضام وهو عروبا
 لثاني عنه بقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال في الاختلال **قوله** فان قيل معنى التبعات
 فاقبله السير فوسر سره وقال نعربا امكن حمل الكلام على كل واحد منهما بوجه اخر مثلا
 اذا عبر المتكلم عن نفسه بغير هذا الخطاب او الغيبة فان لم يكن وصف يقتصر بالالفه
 انتاجه بعالم بكونه الخبر بواضحا وان كان فعلا وصف يحتمل المعنى المبالغة فيه
 فان اتزع من نفسه شتطا اخر هو صوابه وهو خبره وليس من التبعات شي وان لم
 يتزع بل قل مجرد الاقتناع به التفسير عن نفسه كالتبعات بغير الجهور او على مذهب
 السكاكي **قوله** انما تزاد حاجب المبتاح بحياة السير فان كلاما قيل المبتاح حيث قال
 ببيان التبعات فافهمنا فعل المطاب يدل على انه خبره ايضا حيث عان قلت معنى
 كلامه انه افعل نفسه فعل المطاب لا انه مجرد منها مطابا اخر ليكون خبره بما ذكره
 ما يرد الصلا والعلامة المحال على التكلم وبيان النكتة الخاتمة بالتبعات في هذه الموا
 ضع واه شئت زيادة بترصيح ما علم ان قوله قلنا والعلامة ان حمل على التبعات كان فيه
 ابلغ الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن مناديا مبالغة في انتاجه
 بالخبر ونية بغير هذا انتزاع محذورنا اخر منه وان حمل على الخبر يدرك فيه دعوى الخطاب
 والضمارة ان المراد به مقابيل المتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في انتاجه بالخبر ونية
 بغير هذا انتزاع **قوله** ينبغي ان يعلم ان قوله واي شرب الخ ذكر السير ما حاطه ان
 مقصود الشاعر وصف المردوم بتبعي الخيل اثبات الجود وكفى بتبعي الشرب بلب الخيل
 عن فني ملزوم تركونه بخيلهم ويعلم من فني كونه خيلا كونه جوادا وية تتبع المقصود ولا
 دليل على انه جعل بتبعي الشرب عن كلف الخيل كناية عن اثبات الشرب له بلب كرمه
 منتزع منه مقابله اذ كما ليكون خبره وانما قال ملزوم ان كونه كناية عن كرمه في غير
 خيل لا يجمع كونه خبره وانما كونه كناية عن اثبات شربه بلب كرمه منتزع منه بجماعه
 مع ما ادعاه البعض **قوله** فلما المراد بالتبريع ما فعلنا الخ اجاب البغاري بان
 المراد بالتبريع التقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبغي عنه لغة الوصف قال
 على ان الكاتب يمثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقليل **قوله** فله جعل الخ في وجه
 سوا



هذا التبريع انما مستشاه الضرب لما اراد بغير انتظامه كسبب ان يكون زيادة
 ما يحتمل انما يقال تأمل **قوله** منه لما اشار الى كونه (ما اشار الى ان شان القتل في
 الحرب ان يحير الى القتل بعدم توفيه دليل على انه لم يلتفت الى ما ذكره من ان وجه
 الاشارة قوله لوجهه اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه جوت على انه لم يحور **قوله**
 الضام حسب المعنى الخ وعليه مع الكلام استخرا **قوله** الا ان يعتبر عليه اياه الخ
 يشك عليه تفكير الشارح في المعصية لعل اسما ان يقال ان ارد مجرد بيان العامل
قوله الضام انه لا حاجة الى ان يوجه عدم الحاجة انتقامها في انما الحرب فخر جابا
 لغيره اول فليتأمل **قوله** لانه مبرداي يصير على المثال المفسر وسوا اخر الخ
 اللعين مبرداي فخر مبرك **قوله** هذا على تقدير ان يعتبر الخ حاطه اشارة الى البرزخ بين
 الوجهين بالاعتبار بان يعتبر به (الاول التفسير بسبعة قبل الوصف بقليل في الثاني
 بعد الوصف به **قوله** انه خبير بان ما ذكره الخ جوابه ان الشارح اراد الزيادة على
 التنويع لا استمراره عليه وان كان كلاما المحصول لا يبرأ من هذا فانه صريح في ادخال
 هذا تحت المتنوع لا يخفى ان هذا يدل على ان المراد هنا الوزن القصير يعني والامور
 عوار على عار وطمع خلاب ما ياتي في المراتبة فانه اعلم حكم بالخذ فيه وعلم
 ان ذلك ياتي **قوله** انت خبير بان ما يلا جعل الشيء قريب من شيء اي الذي يوصف بما
 لرب من غير هذا الثاني في الذكر لا اراه في المعقول الاول هو المحصول فربما من غير
 بله افعال الضام الخ اي لا زال الكلام فيما اذا كانت القرينة الثانية افصح من التي تنو
 بالغرب من غير هذا وبالجملة قرينة من الغير التي صورا وان كان الضام ما ذكره يعني انه
 المانع من ان الناب هو المعقول وهو افصح منها واي مانع من الرب المستقر الشرح
 وفرايت في نسخة ضبك قرينة افصح من الرفع وعله ثابت (العمل بالمعقول الثاني
 محرز لا كذا الموجود بله نسخة التفسير بيولي اللهم الا ان يكون ثبت عند المحشي
 ضبك قرينة بالرفع على النية وافصح بالطلب على انه المعقول الاول **قوله**
 انت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح الخ لانه حمل على وجه حيث في الكلام عتلا
 للهمة ينبغي ان حمل عليه ما قال المؤلف وهذا اخر ما يسر المعجمه على هذه الخواشي

17

ص

حال الفزاة وكتابة حاشية على الشرح والمجلد على جمع لها حوال وصل الله على سيد
 واستاذنا ووسيلتنا في الدنيا والاخرة سيرا انا محمد صلى الله عليه وسلم
 وواله وحبه الكرام صلاة وسلاما داميرا دائما وكان البراغ من الكريم امار بعا
 الثاني والعشرون من جمادى الاولى سنة ثمان اربع وخمسين والالف عشرينا الله خير وي
 على يد كاتبه لنفسه ثم لفرشاه الله فربعه بمصر الله سبحانه واجفر عبيده
 محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عثمان الماغلاني الحسني
 لفظ الله به وغفر له ولوالديه وللمسلمين اجمعين وكرمه وغفر له
 من خلد اليه العلامة قليوب المحشي اي عمير الله السير
 محمد جليل بن السعيد بن عثمان الجزايري رحمه الله
 وهو نقل من نسخة شيخه للمفكر ارباب جمادى
 الثانية سنة ثمان وخمسين والالف
 وكان البراغ من نسخة عند اذان العصر
 من يوم امار بعا السادس من
 جمادى الاخرة سنة ثمان
 اربع ومائة والالف
 عشرينا الله خير
 ورفا خير
 به
 ر

